کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۸۳۵
کریزاد

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۸۳۵) ازکتب اهدائی : مرکز اداره
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۲۹

کتابخانهٔ مجلس شورای ا
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۸۳۵) ازکتب اهدائ
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۲۹

(۳)

حتی یکون بترکها قطع لجواز اتیانه بالجمله قد من غیران یحول جزء من کتابه وبدا بتعریف
الکلمه والکلام لانه بحث فی هذا الکتاب عما هو الها فمتی لم یعرفا کیف یبحث عن احوالها
وقدم الکلمه لکون افرادها جزءا من افراد الکلام وضمیرها جزء امنهو مهما جزء امنهو یعامل
الکلمة قیل هی والکلام مشتقان من الکلم بسکون اللام وهو الجرح لتاثیر معانیها فی
النفوس کالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثیراتها بالجرح حیث قال جراحات
السنان لها التیام ولا یلتام ما جرح اللسان ۰ والکلم بکسر اللام جنس لاحد عشر کلمة
وثمرة بسیل قوله تعالی الیه یصعد الکلم الطیب ۰ قیل جمع حیث لا واحد له من لفظه کالاعبابیث
فصاعدا والکلم الطیب یاول بعض الکلم واللام فیها للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بینها لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسیة بتعدد الجنس
وذلک الواحد جنس ویمکن حملها علی العهد الخارجی بارادة الکلمة المذکورة علی
الکلمة لفظ اللفظ الفه آخری تعال اکلت ثمره ولفظت النواة ای رمیتها
ثم نقل فی عرف النحاة بهذا واحد جعله بعنی الملفوظ کالخلق بمعنی المخلوق الی ما یتلفظ
بالانسان حقیقة او حکما مهملا کان او موضوعا مفردا او مرکبا والملفظ المختص
بالمرکب ضرب الحکمی کالمنوی فی زید ضرب او لیس من مقولة الحروف والصوت
کل لفظ حرف او صوت ولا عکس

۱۳۲۷

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۲۹
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۸۳۵) از کتب اهدائی: کرسیزاده

۸۳۵
۲۱۱۲۹

شرح جامع

باتساع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن التجويد لافادته لم يعتد بها في

معرفة مصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره

في كلامهم ليحصل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره

فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف انه

مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف

اولا بغيره ما عرف به المجرور وجعل اعرفوه بمن جلة الحكام كما فعله المصنف رحمه

وحكمه اي من جلة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره

اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان تبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما

اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في الجملة

بعل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا

ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا

فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر الحرف

لم يختلف باختلاف لفظ آخره وتقديره

او هو المصدر بمعنى اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في نحو

جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في نحو لك جاني فتى ورايت فتى

ومررت بفتى فان اصله فتيا وفتى وفتي انقلبت الالف فيها لاعراب تقديرا

والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين

شتى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في آخر احمد ليس حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد ان نصب علامة النصب وبعد الجر علامة الجر وكذا الحال

في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا تحقق الاختلاف لان في آخر المعرب ولاة العوامل اذا ركبت بعض الاسماء

المعدودة الغير المتمكنة نحو بعلبك آثر فيه العوامل ولم يترتب عليه الاعراب بل مناسبة

حدوث الاعراب بدخول العامل قلت ذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فادته فان للمعرب احكاما كثيرة لم

نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من

خواص الثلاثة الاعراب اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتا او حقيقة به اي بسبك الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة

او حرفا فلم يتحقق في الاسماء الستة بل تحقق في احد بعض المعربين الآخر بعض

او هو المصدر بمعنى اي تختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في نحو

لك جاني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيا وفتى وفتي انقلبت الالف فيها لاعراب تقديرا

والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين

شتى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في آخر احمد ليس حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد ان نصب علامة النصب وبعد الجر علامة الجر وكذا الحال

في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا تحقق الاختلاف لان في آخر المعرب ولاة العوامل اذا ركبت بعض الاسماء

المعدودة الغير المتمكنة نحو بعلبك آثر فيه العوامل ولم يترتب عليه الاعراب بل مناسبة

حدوث الاعراب بدخول العامل قلت ذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فادته فان للمعرب احكاما كثيرة لم

نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من

خواص الثلاثة الاعراب اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتا او حقيقة به اي بسبك الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة

او حرفا فلم يتحقق في الاسماء الستة بل تحقق في احد بعض المعربين الآخر بعض

او هو المصدر بمعنى اي تختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في نحو

لك جاني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيا وفتى وفتي انقلبت الالف فيها لاعراب تقديرا

والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين

شتى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في آخر احمد ليس حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد ان نصب علامة النصب وبعد الجر علامة الجر وكذا الحال

في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا تحقق الاختلاف لان في آخر المعرب ولاة العوامل اذا ركبت بعض الاسماء

المعدودة الغير المتمكنة نحو بعلبك آثر فيه العوامل ولم يترتب عليه الاعراب بل مناسبة

حدوث الاعراب بدخول العامل قلت ذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فادته فان للمعرب احكاما كثيرة لم

نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من

خواص الثلاثة الاعراب اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتا او حقيقة به اي بسبك الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة

او حرفا فلم يتحقق في الاسماء الستة بل تحقق في احد بعض المعربين الآخر بعض

الاضافة فتقديرها مصدر المبهم الذي يلاقي الآباء المصدرية ليها كانة الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل بالفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها غير فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يتبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له للفاعل لفظا كان او معنى

بالتقوم اي بحصيل **المعنى المقتضى** اي معنى من المعاني المقصوره على المعرب المقتضية
للاعراب فتح جاءَ زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
ورايت زيد ايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
ومررت بزيد آء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فاعرف

المتصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير متصرف كزيد ورجل
وكذا **الجمع المكسر المتصرف** اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير متصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب
فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة الرفع **والفتحة نصبا** اي حالة النصب **والكسرة جرا** اي حالة

الجر فنصب قوله رفعا جرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحمل النصب على الحالية والمصدر
فالقسم الاول مثل جاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة **جمع المؤنث السالم** وهو ما يكون بالالف والتاء
واحتر زبه عن المكسر فانه قد علم **بالضمة** رفعا **بالكسرة** جرا **وبالفتحة** نصبا فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات **المنصرف**
بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا **والكسرة** جرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد **اخوك وابوك وحموك** بكسر الكاف لان المحرف المراد من
جانب زوجها فلا يضاف الا اليها **وهنوك** والهن الشيء المنكر الذي
يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واويه **ذوك** وهو الجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه **وذو مال**
وهو ليف مقرون بالواو وين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاجراب هذه الاسماء
التسعة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن الاطلاق يحمل كون نهاية كبرة

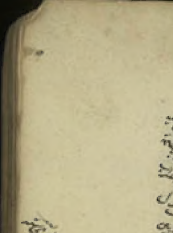

اذ مضافة اتا معربة بالحركات نحو جاني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذا المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم تصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة **ومضافة** لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاني اخ ورايت اخا ومررت باخ فتضيع
ان يكون مضافة ولكن **الى ضمير المتكلم** لانها اذا كانت الى ياء المتكلم فانها
كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال للايتوهم اشتراط
اضافتها كونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اراد وا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في
كون معانيها مقيدة من تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المجردة الاعجاز كزيد ودرهم فانه لم يصح
فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب **المثنى** وما يلحق به وهو **كلا**

وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا **مضافا** اي حال كون كلا وكلتا مضافا **الى مضمر** وانما
قيدنا بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع رجع جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف كالف الفرع التي هي
نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر **واثنان** وكذا اثنتان وثنتان فرع اثنين فان هذه الالفاظ واكثر
مفردة لكن صورتها صورت التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها **بالالف**
رفعا والياء المفتوح ما قبلها **نصبا وجرا** كما سيجئ **جمع المذكر السالم** والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيه مثل فيه سنين وارضين مما لم يكسر احاده
مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به **وهو الجمع ذو الاعين لفظ عشرون وقرناتها**
اي نظائرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع

ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان مختلفة
ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل الاعراب في المثنى مع مخالفته
بالحروف والجمع مع مخالفته بالحروف لانها فروعان للواحد وفي آخرها حرف صحيح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها
فرعا للاعراب كما انها فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابها بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابها ستة لم يف المثنى بثلثة
للجموع فلو جعل الاعراب كل واحد منها بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها بالياء حالي الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكثروه في الجموع لثقل الكسرة
وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما

فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان موضعهما المختلفة
شرع في بيان ان الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير لاقسيمهما فيما سبق و
كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تقدر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالنداء آلساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله مواقفتها
او مخالفتها فذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تقدر اي تقدير الاعراب فيما تقدر او في الاسم الذي استثقل ظهور

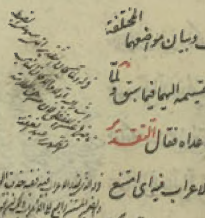

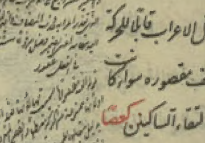

الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالنداء آلساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب على استثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي خلافا
تقدير الاعراب للتقدر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا اي في تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاني مسلمي فان اصله
مسلمون استقطوا النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والاول ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء مدغمة الضا ياء وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاني ابو القوم و
رايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب على اللفظ

بالفتحة آلساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل وانما ذكر فيه تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف فكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفة
يعرف المنصرف على قياس من الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
فقال غير المنصرف اما اسم معرب فيه علتان تؤثران اجتماعهما واستجماع
شرائطهما فيه اثر أسبجي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام اثنين بان العلتين بان
تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي علل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لكل واحد منها شرح حال الاتيح الحكم على العلل التسع فكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع غير عدل وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل
في عطف ثانين العلتين من الواو الى ثم مجرد المحافظة على الوزن وبلون انثا
من قبلها الف وزن فعل وهذا اقول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى وممنع الصرف حال كون تلك الزائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا

ان يقال قد تقدم عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجمعه بالجمع انهم
من ان يكون في الحال او في الاصل فالقول في سراويل فانه هم جمع جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا حجة فيه لانه في الحال لا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
وعدمه فمنهم من منعه وهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قال في المقتضى عنه انهم الجمع ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
قال في منع الصرف علة مركبة اي علة جائزة من الجموع العربية كما نعم ومصابيح فانه
اذا حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا القدر اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فيا ايها الجواب على تقسيم الجمعية لا على ما
نسب الى غير واحد من الاسباب التسعة وهو الحمل على المؤنث وقيل هو ايهم جمع ليس بجمع
تحقيقا لانه هم جنس يطلق على الواحد والكثير كالمذكر جمع مزواد للقصدير وفرضا فانه
لما وجد غير منصرف وبس قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر قطعا لهذه القاعدة انه جمع مزواد كما انه سمي كل قطعة من السراويل مزوادا
ثم جمعت مزوادة على سراويل اذ الصرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته بتحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالمنقوض به على قاعدة الجمع لاحتياج الى التفصيل

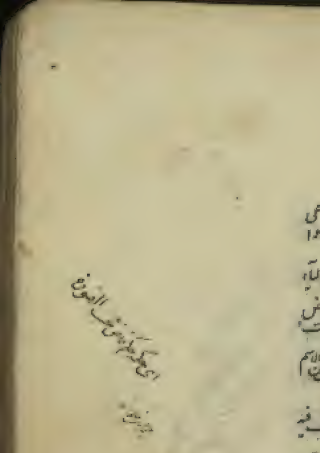

صفة دنجوا اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يأتي كان اواوا يكا الجواري والداعي
رقاة وحجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي كحكم قاض بحذف التصرف منه واو فاعل التنوين عليه نقول جائني جواري ومررت بجواري كما تقول جائني قاض ومررت بقاض
وانما حذف في حالتي النصب والرفع كما تقدم فتحركت فتحة ما قبل الياء فانقلبت الياء الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه خفف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بحرف الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل عراة
فوقك جائني جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فحذف الاعلال
على ما هو الاصل ثم استثقلت الضمة فسكنت والياء ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة الملفوظ وهذا لا يجري في الاعراب
على الالف والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها بالتنوين وعلى هذا القياس على حالة الجر لانها تقلب وفي

انه جعل العرب اثبات الياء في حالة الجر كاثباتها في حالة النصب نقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء على هذه القاعدة تكون الياء في حالة الجر والفتحة قبلها خفيفة فاذا وقع فيها اعلال وانما في حالة الرفع فاصل جواري
جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جواري وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت المركب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير عزوجه جزء فلا يرد التجسم وبصري عليتين شرط العلة لما من من الزوال التحصيل
قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان بالكسر باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف اذ الحكم كتكيف يؤثر في المضاف اليه ما يقتضيه من منع الصرف
ولا سببا لان الاعلام المشتقة على الاسماء من قبيل المبنيات نحو انا وشبهها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على
قصة غريبة بل منظر اليها بغير تكون ان يقوم تلك الدلالة واذا كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا

ولا مستثنى الحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر على
قول الكوفيين فانه ذكر بعد اتجاه بعد اتجاه من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها اصلا فذلك محتاج الى اخراجها قلت بعلمك فانه علم للجملة
مركب من فعل وهو علم وكيف هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا فخرج
ان يقصد فيها نسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون المعهود ان من اسباب
منع الصرف تسعة ان بمرتين لانها من الحروف الزوائد وتسعة اخر عشر ايضا
لمصادرها الف التانيث فمنع وخول تاء التانيث عليها والتاء خلاف في ان
يستقيما لمنع الصرف اما كون انها مرتين وفرعيتها للمزيد عليه واما شبهها بالالف
الا ان الراجح هو القول الثاني ثم انها ان كانت هم ليخرج به ما يقابل الصفة فان
الاسم المقابل للفعل والحرف انما ان لا يدل على ذات بالوجه مما صفة فالصفة
كرجل وفرس ابدل كاحمر وضارب وهو ضرب فالاول تسمى اسما والثاني صفة فانا يراد
بالاسم الذي كون ههنا وهذا المعنى الاسم الشامل للاسم والصفة فرط اي شرط الالف
والنون في منعهن من الصرف افراد التغيير بحسب ما سبب او شرط ذلك
الاسم في ههنا عدم التصرف العلمية بحيث لا يلزم زيادتها او يمنع الغاء تحقق منع بتهما

توابع الفاعل وكذا المراد بقوله جميع اعده والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او يشبهه اي يشبه فاعل الفعل واما قال ذلك لان
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمفضل والظرف قد يقدم
الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الشبيه والمقدر منه نحو زيد في زيد ضرب لانه جاء
اسند اليه الفعل ان الاسناد الى غير شيء لا يتصور والبداءة بالحقيقة لكنه نحو خرجت فعلم
عليه وجاء الخروج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يرك فان قلت يجب تقديم
اذ كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر هنا كذلك فقد يخالف نوع ما اسند الى الفاعل عليه جاء به اي
اسناده اذ اضافا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يخبر عنه بصيغة
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة وبحترز بقيد القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا لاستحال ان يقال هذا القيد انما هو
على مذهب من يجعله داخلا في اسم الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله خارجا
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في ضرب زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قام ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه

والاصل في الفاعل اي ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لا يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
بان يخبر عنه من غير ان تقدم عليه شيء آخر من معمولاته كالمجرور من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه مع دليل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فذلك الاصل الذي يقتضيه تعلق الفاعل بعد سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فان لزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز نحو ضرب غلامه زيدا تقدم مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
ربه فتى عدي ابن حاتم فجزاء الكلاب العاويات وقد فعل ويجب عنه بان هذه الضرورة
اشعر والمراد عدم جواز ه في سعة الكلام وبانه لو سلم ان الضمير يرجع الى المعدى
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي فجزاء الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
ان عليه الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا نحو ما ضرب الا زيد عمرا او رتبة
وهو ضمير الفاعل المتقدم ذكره حكما وهو ضمير الاشاره والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاشاره والقرينة اي الامر الدال عليها
لا بالوضع اذ لا يتعذر ان يطلق على كل واحد منهما وضع بازاء الشيء الذي قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الامرين
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى عيسى فان احدهما مفعول والاخر فاعل
او معنوية نحو

اكل الكمثرى حتى تشبع اكل فان الفاعل هو المتصل بالفعل وهو ضمير المتكلم
نحو زيدا ضربت غلامه زيد شرط لكون المفعول مستقرا غير منفصل مثل زيدا ضرب
او وقع مفعولا لاجله او مصدرا او حالا او تمييزا او مستثنى او خبرا مقدما او مبتدأ مؤخرا
الى غير ذلك نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او ضرب زيدا عمرا وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الثماني صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة ظاهرة زوال اللبس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا ظاهرا فلان
الاتصال والانفصال امارة مقررة ووقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها فيها
في صورة التقديم والتاخير فلا تطلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار رتبة زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر
والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا بالشخص آخر فلو انتفى احدهما بالآخر انتفى الحصر المطلوب واما
قولنا بشرط توسطها فيها في صورة التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الاتصال كما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا تنتفي الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن

يستحسن تقديمه لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال
ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو انتفاء
خوف المقصود وانما وجب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول موجبا الا لان الحصر هنا
في الجزء الاخير فلو تاخر الفاعل انقلب المعنى قطعا وانما اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا الا عمرا او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
الحصر لا نحو انما ضرب عمرا الا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو
اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور الثماني صورة اتصال ضمير المفعول بالفعل لزم الاضمار قبل الذكر لفظة
ورتبة وانما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لانتفاء الحصر المطلوب وانما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة عليه فيبقى الفاعل محذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيدا رفانه كان جوابا لسؤال محقق من قال من قام

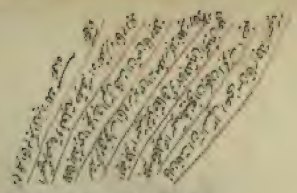

سابقاً عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام
زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدم الفعل جرياً على
الاصل المقدر لتقدير وجوب حذف الجملة وتقدير الفعل بحذف احد جزءيها
والنقل في الحذف انه لو كان حذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً للسؤال
مقدم نحو قول الشاعر هم مرة بزيد ان نهشل ليبك على ابنا اللقيطي

بزيد مرفوع على انه مفعول لما لم يسم فاعله فعاد الى عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع يقربه السؤال المقدر وهو
من يبكيه وانما علم وابدا ليبك بزيد على البناء للفاعل ونصب بزيد
فليس مما نحن فيه مخصوصة متعلق بضارع اى يبكيه من بذل ويجز
عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيراً للعجز الاذلاء واخو البيت يخبط
ما يخبط من عشواء والخبط السقوط من غير وسيله والاطاحة الاعطاء
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كطوائح جمع مليحة وهما متعلقان بالخبط
وانما سدة برية بعني وبكيه ايضا من نبا بالغير وسيله من اجل اهلاك
الملكات خالد وبائي سواه بدل من غير لانه كان معطى الشاربين

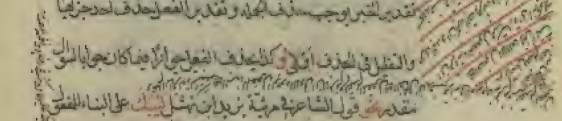

بغير وسيله وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيينه وجوباً اى حذفاً واجباً في مثل وان احد من المشركين استجارك
في كل مواضع حذف الفعل ثم ظهر ابدا الا هذا الثاني من الحذوفين
لو ذكر الفعل لم يبق المستتر مفعولا بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه
ابهام يدل على حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد فعلها
فاعل فعل محذوف وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره فاعله مغن عنه ولا يجوز ان
يكون احدهما فيما نحن فيه خلافاً لابي الامتناع دخول حرف الشرط على الاسم والابد
له من افعل وقرينة اى الفعل والفاعل جاز دون الفاعل وحده مثل نعم
جواباً لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد على حذف الجملة الفعلية وذكر
نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيامها
يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال

في كونه جملة فعلية وان تنازع الفعلان بل العاملات اذا تنازع
جر في نحو اعطى ابا حفص زيداً معطى ومكرم عمراً ومكرم غير مضاف
قد يقع في الكلام من فعلين فصاعداً على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهراً اى احدهما ظاهر والثاني بعدها اي بعد الفعلين اذ المتقدم بهما
او المتوسط بنهما معمول للفعل الاول اذ هو يقتضيه قبل الثاني فلا
يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما يطلبانه للعمل فيه توجهاً
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما
على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يكون قطعه
فيما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يكن اضمار مع الا لانه هو حرف

يجر اضمار ولا بد ونه لما ذا المعنى لانه لفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد القوم بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه منهما
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكائي يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيحتملان
معاً واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت تقدم يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان مقتضيين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان
مقتضيين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك بان يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان مقتضيين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واخاه زيد عمراً وابوهما قمنا الثامن
التنازع بل هو اجتماع العاملين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين

فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين بقوله مختلفين لتصوير هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين وافعالهما في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم
الثالث لانه اذا حذف فاعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا ومختار الفراء
البصريون اعمال الفعل الثاني لمزيد قرب مع تجويز اعمال الاول ومختار الفراء
الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبلا وجه لانه المذهب المختار لاكثرية استعمالا

ضربت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة لشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر ولامتناع الحذف
وروي الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على سواقهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا استغنى مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في مثل ضربني وأكرمني
زيدان عند البصريين وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على قوله
اعمال المضمر قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما
هو مذهب الكسائي ولا يجب عند اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني وأكرمت
الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل رد بعضهم عنه تشريك الفعلين أي

اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخير المناصب تقول ضربني وأكرمت
زيدا هو وضربني وأكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
عنه وحذفت المفعول لتحرزا عن التكرار لوذكر وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني ومطلقا وحسبت زيدا مطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي حسب ولا يجوز اضماره ليلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لاقتضاء نحو ضربني وأكرمني زيدا اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في أكرمني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم
رتبة فلا محذور فيه ح لانه حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على الذكر
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه ليأتي توجيهه ان مفعول الفعل الثاني
مضمر المذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني وأكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما في القول المختار

ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
الزيدان منطلقين اعمل حسبني فعل الزيدان فاعله ومنطلقين
مفعوله لانه واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه اضمر مغرة لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قولهم منطلقين ولا يخفى انه لا يتوهم التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحت المفعول الثاني اضمارا لا على انصاف ذاتها
بالانطلاق هاهنا غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مغرة والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقولهم امر القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال احيث قالوا قد توجه الفعلان اغنى كفاني
ولم اطلب الى امر واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية والامر القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل

الاول قوله يكن اعم الا الاولى وفى لما الحتاج اذ لا فايدة بنا وفى الاخير
فهاب المتم عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كما فى ولم اطلب
قليل من المال الى من تبعه او من تبع السابع لفساد المعنى على تقدير توجيه كل
من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال الاستدلالية حيث السولا ذو عفة
واتقاء اكفانى بقليل من المال وعدم طلبه المنافى لكل منهما فى الحالات
لو يحمل على دخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
ينتفى والمنفى من ذلك اثبتا فلا يجوز ان يكون مفعولا لم اطلب
محذوفا اى اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله ثم
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى . ح بستقيم المعنى
يعنى انا لا اسعى لاد وسعة ولا يكفينى قليل من المال ولكن اطلب المجد
الاصيل الثابت واسعى له مفعولا مثاله اسير فاعلا اى سفعلى نفعا او شبه
نفعا لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل او فصل ومنه كما فصل الابتدا
حيث قال ومنها المبتدا المسند اليه بالفاعل حتى شاه بعض الفضلاء فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول

لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم به اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او تبعه اليه وشرطه اى شرط المفعول ما لم يتم
فاعله فى حذف فاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فعل الماضى المبنى للمفعول وينعل الى المضارع المجهول فتناول
مثل استغفل واقتعل وانسغفل وينتعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه
مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لم يكن اسناده
الا ناقصا لزم كونه مسندا اليه ومسندا اليه معا مع كونه كلا من الاسنادين
تاما بخلاف الجزئى من نحو زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثانى من باب اعطيت اذ حكمه حكم المفعول الثانى
من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له باللام لان النصب بتقدير اللام
فلو اسند اليه فات النصب والاستغناء بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت
التاديب والمفعول معه كذا ان اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت فى انهما لا يقعان

موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت وانما المفعول معه لانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف لافادتها الاشتراك
والفاعل كذلك ولا يدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه الا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع
الفاعل لعدم اى المفعول به الا اى الوقوع موقع الفاعل لشبهه بالفاعل
فى توقف تعقل الفعل عليها فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا
ضارب كذا لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ظرف زمان ظرف مكان ضربا شديدا
صفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لان الفعل عليه فوق ان جاد
ويجوز تشبيه بالمفاعيل فيهم مقام الفاعل شبها حسنا لمشاركتها له فى
بكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجمع اى جميع ما سوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل

المتعدى الى مفعولين تاليهما غير الاول اى فى بان تقوم مقام الفاعل
من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لاشتراط
اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وفى الاعتداد
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة
المرفوعات او من جملة العمد المرفوع المبتدا والخبر جميعا فى فصل واحد
لتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما وهو الاستركنيهما فى العمل
المعنوى فالمبتدا هو الاسم المجرد لفظا او تقديرا اينا وله مثل ان تقول
خبر الكر المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كما سيجى وكان
وكاد اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لما يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وانما قلنا فى المثال الحاجز
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جامدة نحو هما كقولنا الواقع

حرف النفي كما ولا وألف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ومن بسوغ
جوازا الابتدا بها من غير نفي واستفهام مع قبح والاحتش بل ذلك سنا
وعليه قوله الشاعر [illegible] فخبر نحن عند الناس منكم فخبر مبتدا ونحو في علي
والي الجمل خبر خبرا عن نحن للفصل بين اسم المفضيل ومعموله الذي هو
منكم بأجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا كما مر بيانه في الظاهر أن ما
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل ليأتي بخبر عنه نحو قوله قم اراغب
انت عن آلهتي يا ابراهيم ولحقتهم عن نحو قايمان الزيدان لان
قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم
يحتج تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وقايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد ألف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي وألف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم
زيد وأقايم زيد واحترز بقيد ما اذا طابقت مثنى نحو ما قايمان الزيدان
او مجموعا نحو ما قايمون الزيدون فانها خبر ليس الا جازا لا مران كون

الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا مسئلة صور بعدها قايمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقايمان خبرا مقدما عليه
وبانها قايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايم
مقام الخبر وبانها قايمان زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في معرفة احوال الاسماء
فلا يصدق على يضرب زيد الفعل المجرد المسند اليه المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم مسند اي ما وقع بالاسناد واحترز بما عن
القسم الاول من المبتدا لانه مسند لا مسند اليه المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدا واحترز بقيد عن القسم الثاني من المبتدا وكان ينبغي
المراد بالمسند اليه المبتدا ويجعل ابدا بمعنى الى والخبر المجرد ايضا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج بهذا القسم الثاني من المبتدا ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر
هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى نحو او يسند الغير

وصف بالموصوف تخصص الصفة فجعل مبتدا وخبرا خبر ومثل قولك الرجل
في الدار امرأة فان النكرة بعد ألف الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب
عن تعيينه فتقول ايتهما من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كابن بها
كل واحد منهما تخصص بعد الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبر ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فر وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وبعمومها تعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد لكل
كل نكرة في الاثبات وقصد بها العموم نحو تمر خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بالتخصص بالفاعل الذي ظهر اسناد الفعل اليه
ومنع النحاة في الباب الاشر وما يتخصص بالفاعل ذكر هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم انه فاعل ذكر بعد امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلنا رجل ابو فلان فقد حكم على رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهم الكلي بالنيابة المعتاد قد يكون خبرا كما اذا كان بمعنى حبيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمعنى عدو والمهم الذي بمعنى غير معتاد ينقسم
بركني الخير والشر فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فقط وبالشر الاخبار عنه

نام وب وعلى الثاني لا يصح القصر فتقديم ووصف حينئذ يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهـ فتأمل وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادرك العجز في حادثة
ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
انما يذكر بعده وموصوف لصحة استقرار في الدار فهو في قوة التخصيص ومثل
قولك بالباب رجل لتخصيصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلامًا فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي عليك فاي سلام
قبل عليك هذا هو المشهور وزعم ابن الخباز وقال صدق المحققين منهم مدار التخبر
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يخرج بها في
توجيهها الى عدة الكيفيات التركيبية والوضعية فيما هذا يجوز ان تقول كوكب
الصبح الشاهد لحصول الفائدة ولا يجوز ان تقول رجل قائم لعدم الفائدة وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصًا بالمفرد لكونه
قسمًا من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيما اراد ان يثبر الى ان خبر المبتدا قد يكون
جملة انبه فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولما ذكر الفرقة الاسمية راجعه الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة

مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة من العائد اي الرابط
عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في الثالثين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر مخولها تهزئة الكافرون
لخبر تعس والميت الاحمق قولهم الله لسد وقد يحذف العائد اذا كان مخبرًا
لقيام قرينة على البر الكم ليستين درهما والتمر منوان بدرهم اي الكل
منه ومنوان منه قرينة ان بائع البر والتمر لا يسعر بهما وسا وقع ظرفًا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارًا ومجرورًا فالاكثر منهم
وهم البصريون ط اذا الخبر الواقع ظرفًا مقدم اي نحو زيد امامك بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاخفش وصحح الكوفيون فانه يصير مفردًا ووجه الاكثرين الفرق
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد فترك الاصل
في المبتدا المتقدم يجوز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدا مشتملًا على صدر الكلام اي على معنى يجب لصدارته

الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه محفظًا للصدارة نحو من ابوك
فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام لان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب يعقوب الخياط
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا النكرة
يعني الاستفهام لوكانا اي المبتدا والخبر معرفتان متساويتين في التعريف
غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرًا نحو زيد المتكلم
او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل عالم
خير منك لوجب تقديمه لتساوي اصل تنكير المبتدا والخبر في رفعهما للاشتباه
وكان الخبر جملة اي الخبر المبتدا اذا كان المبتدا مما لا يكون ضميرًا كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز ان يقال ابو زيد قام ابوه لعدم الالتباس
مثل زيد قائم ويجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة
اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردًا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدا بالفاعل او بالعكس فان الفاعل اذا كان الفعل مشتقًا ويجوز حذفه

اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلًا عن الفاعل فالتبس المبتدا
بدلا او بالفاعل على هذا القدر ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفًا
والأولى تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند وانما تضمن الخبر المفرد اي
الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة تمام صدر الكلام
اي معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين
اسم متضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فانه قد يفعل كان الخبر جملة بحقيقة
مفردة لصورة وان قدر باسم الفاعل كان لفظه مفردًا صورة وحقيقة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة والمعتبر به عند بعض زيد ابن ابوه اذ لا يطلق ابن على ما
له صدر الكلام مستقرًا في جملة او كان الخبر بتقديره مضمنًا كما مر اي للمبتدا
من حيث انه مبتدا فتقديمه واجب وقد يجب تقديم المبتدا على الخبر لا
لذاته بل لعارض مثل زيد الا عندي درهم فان زيدًا
الدار خبر مخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصص
او كان متعلقه بكسر اللام اي كان متعلق الخبر التابع له بتعية يتبع معمولًا لقائم
عليه الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان خبر كان في جانب المبتدا واجب

في ذلك المتعلق اذ لو اشترط لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى شرح الشرح
شباب بذا تعقوله مثلهما اى مثل الفرق مبتدأ وفيه خبر راجع لمتعلق الخبر هي
الفرق لان الخبر هو قولنا على الفرق والفرق متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل اذ كان
الخبر يخبر عن أن المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ
في ناخير خوف لبيان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول عن الفرق
بخفائها او منع الكاتب مثل عندي أنك قائم ويجب تقديره اى تقدم على المثال
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المبتدأ
المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وبيت دل ذلك على وجمعين بالعطف مثل زيد قائم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد قائم كاتب واما بحسب اللفظ فقط نحو حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مزوج وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى وظاهر بعض النحاة الى صوب التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
سر ارادة التعدد بالخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه
في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وانما المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من

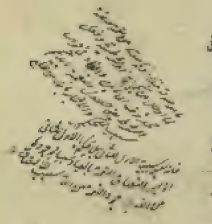

تتابعه ولهذا اورد المتن في هذا المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية
الاول للثاني او الحكم بوقوع عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الكلام
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها
فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اى الذي جملت صلته جملته فعليه او ظرفية ما وقع جملة
فعليه هنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما وقعا
بالفعل ليتأكد مسببية الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما او المحلى الموصوف بهما اى باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني فله درهم مثال للاسم الموصول
بفعل او الذي في الدار فله درهم مثال للاسم الموصول بظرف وانما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولهم ان الموت الذي تفرون

منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فله درهم مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار فله درهم مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم وانما مثال
الاسم المضاف الى المحلى الموصوف باحدهما لحق ان كل غلام رجل يأتيني او
في الدار فله درهم وليت وهل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
المبتدأ الذي يعم دخول الفاء في خبره بالفاء من دخولها عليه لان صحة دخول
عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت وهل يزيدان
تلك المشابهة لاشعارهما بجريان الكلام من الخبر الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو من الاتفاق من الفاء فلا تقال
ليت الذي يأتيني فله درهم فان قبل باب كان وباب علمت
انما امتنعا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت وهل قبل تخصيص بالبيان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه
ان المكسورة بهما اى ليت وهل في المنع من دخول الفاء لخبرها الانشائية
لانتفاء عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قولهم ما

ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قبل قد لحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتمد بقوله وذكر ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكر مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما بدل على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله نعم واعلموا انما غنمتم من شيء فانه
خمسه وقول الشاعر * فواللہ ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى يسوق
يكون * وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى تحذف جوازا
لا وجوبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع على الهدائة اهل الهدا وهو
اهل الهد وانما وجب حذفه ليعلم من اول الامر انه كان في الاصل صفة قطع
لقصد المدح او الذم او غيرهما فلولاه لم يعلم المبتدأ المرتفعان ذلك ويجب ذكره
ايضا عند من قال في نحو الرجل يزيد ان تقديره هو يزيد كقول المستدل الى المثل
المحذوف في قوله المستدل المسمى الصلاة الرافع صوته عند البصار الهلال
والله اي هذا الهلال والله بالقربة الحالية وليس من باب حذف الخبر كما

الحال لان مقصود المستدل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بما ذكر
ليتوجه اليه الناظرون ويردوه كما مر له وانما اتى بالقسم جريا على عادة المتدارس
غالبا وليلا يتوهم بسبب الحال عند الوقف ويقدر يحذف الخبر جوازا اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير قاسة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نقل عن صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا المفاجأة زمان الخبر المحذوف خبرا
سادة الحال في وقت خروجي السبع واقفا لا يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا وليس هنا التزام اي تركيب التزم في موضعه اي موضع
الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكر التم اوفاها البيان الآتي
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره يدل على الوجود عند التزم في موضع الخبر جواب لولا يجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر قائما واما اذا كان
خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشافعي رض لولا الاشراف بطالة لزرعي كلكم
اليوم اشعر من ليد هذا قاطع مذهب البصريين وقايل الكافي الاخير بعد كما

فاعل مقدر اي لولا يوجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وانابها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حالا او كان اسم تفضيل مضافا الى فاعل المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قايما اذا كان زيد مضروبا مثل
ضربي زيدا قايما او قاعدا وان ضربت زيدا قايما وكذا ضربي التوبي
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقدير
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما الخ فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك اي زيد حاصل عندك وبقي اذا كان قايما ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه كلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقدير نحو ضربي
زيدا بلا سبب قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا بلا سببي قايما
اذا اردت الحال عن الفاعل اقيم غير مقامه حذف المفعول الذي هو زيدا والحال
فبقي ضربي زيدا بلا غير قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول

الذي ضربت قايما زيد اي ضربته فحذف بلا تبس الذي هو خبر المبتدا والحال
في الحال مقام الحال مقامه كما تقول راكبا مصدرا اي سر راكبا مصدرا وانما
هذا يكون بنوع ستر يعين من تلك الكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقدير
ضربي زيدا قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدا وبزعمهم حذف الخبر
من غير سد شيء سده وتقيد المبتدا المقصود تعريفه بدليل الاستعمال والذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر محذوف اي ضاربي
الحالي اي ضربي زيدا قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له كما
يخلو الفعل اذا المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وانما كان المبتدا لا خبر له
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر ولم يحذف حذف لان الواو
تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وزيد عليه ليتد
يكون مقام خبره القسم وذلك مثل لعمرك لاقومن كذا اي لعمرك وقسمي
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع

اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله جوزا ان الواو
اي من الحروف جيرت وخولفت الى اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان وليت ولعل وهو موضوع لهذه الحروف لا بالاصالة
على المذهب الاصح لانها انما ناسبت الفعل المتعدي كما سيجي عملت رفعا ونصبا
سلم هو اي جيرت وخولفت المسند الى ضمير نحو بعد دخول احد هذه
الحروف عليها نحو انه زيد قايم وجيرت المسند شامل لجزء كان وجزء المبتدا وجزء لا التي لنفي
الجنس وغيرها ونحوه بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بالدخول
هذه الحروف عليها ورودها عليها لا بالنظر الى اعلامها لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بنحو يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث انه مسند
الى ابوه ليس بها يدخل عليه ان لعدم المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا
يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى احاد هذه الحروف
فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا ان يجاب بان المراد
بالمسند الاعم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في مثل ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه

الى م

الحروف واعرف كاعرف خبر المبتدا اى حكمكم خبر المبتدا فى اقتضائه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة ونفيا واثباتا ووحدة واعتدادا او تثنية او تعددا
وفى شرائطه من كونه اذا كان جملة فلابد من عايد ولايجوز فى الا ان تعلم وبالجملة
ان امر كاعرف بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه واستقاموا نعه ولا يلزم
من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى
يرد انه يجوز ان تقول ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان تقول ان ابن زيد
وان من ابوك الا فى تقديمه عليه اى ليس امر كاعرف خبر المبتدا فى تقديمه فانه
يجوز تقديمه على الاسم وقد رجح ان تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه قرينة
فرع على الفعل فاريد ان يكون حالها من حيث الاصل والاصل الفرع للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما جعلت العلة الفرعى لم تصرف فى معمولها استقدم ثانيها ما الاولى كما لم تصرف
فى معمولى الفعل فصارتا عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر الا فانه ليس
امر كاعرف خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان الخبر الا فان حكم اذا حكم
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان البنا اياهم وفى وجوبه اذا كان

الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكما وذلك لئلا يتوهم
فى الظرف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس لا التى
صفة اذا لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا نفى الرجل نفسه هو
المسند الى شئ آخر وهذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به سايل الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو ضرب فى لا رجل ضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال
خبر الجنس وجعول الدار صفته فخالف ما ذكر لان غلام رجل معرب مستحق
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر بها الجار فى الدار خبر لا حذف
ظريف كذلك لان الظرفية لا تقيد بالظرف ويجوز ايضا الى به
لئلا يلزم الكذب بنفى ظرفية كل غلام رجل ويكون مثالا لنوع خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كائنا
والحامل للدلالة المنفى عليه نحو لا اكرم الا الله اى لا آلهة موجود الا الله
ثم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر بالملفظ لان الحذف عندهم

واجب اى المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا حتى لو اولوا
معنى قولهم لا حول ولا ما لا نفى الا حول والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر على
التقديرين يجاوبون ما ترى حتى رجل مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر
ما لا الا المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر وهذا
بيان لان علمها هو المسند اليه هذا شامل المبتدا وكل ما اسند اليه بعد
دخولها خرج به غير اسم ما فلا ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
بما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا تدخل تقريبا الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة
والنكرة على لغة اهل الحجاز وانما نبه تنبيها على ان هذا العمل وبقولون
الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتدا كما كانا يترددخولها وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون
ما شاذ قليل لنقصان شابهته لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك
فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا نفى الحال فيقتضى عمل لا على ما ورد
التباع حتى قوله من حيث عن يمينها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح

فى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيها ما يجوز
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
فى هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يتناقض بالتوابع وما فرغ من المرفوعات
شرع بالمنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
المنصوبات هو اى المنصوب فى قولى المنصوب ذكر تبيانا شرحه بما ذكر فى
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا وسلمت
وباك والزيدين وسلمين وسلمين هذه اى عن المنصوب او ما اشتمل
على المفعول المطلق متى به لتبعيته احلاق صيغة المفعول به
من غير تقييد بالياء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييد كل منها بواحد منها
يقال المفعول به او فيه او معه او له وسمى اى المفعول المطلق اسم ما اطلق
فاعل فعله والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه كان

يكون موته قبله موجبا اياه فلا يرد عليه مات موتا وحجم حجامة ورشف
رشفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل نحو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها اسمه اي بمعنى الفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او
حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية الفعل وليس المراد ان الفعل كان بمعنى
ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة باعتبارين احدهما
كونها حيث قامت بنا على الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليها ولا
شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها حيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي

مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق
للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل
على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة [illegible] للنوع بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
ولا جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما
هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب
المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسوى
بتقدير عامل من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا

وقد يحذف الفعل لناصب المفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم
تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه
وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا وجوبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له
ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة ستة اي من هذه

المواضع موضع ما وقع اي المفعول مطلق فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي او بعد معنى
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيري الا سير البريد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
نحو دكت الارض دكا دكا وانا جئ بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذا مثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو نفس المبتدا او الى ما يشبه به فعله او الى ما هو مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي
يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

النا صب للمفعول المطلق بينما ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لانه مضمن جملة سابقة مذكورة او مقدرة او مفهوم من الجملة مصدرها الفعل او الوصف
او المفعول وبانه غرضه المطلوب منه وبتفصيل الانواع بيان انواعه الخاصة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله
شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن او الفداء فتفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلق بقوله فاما منا بعد واما
فداء اى اما ان تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء وبنحو اى مثل ذلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق فالتشبيه اى لان تشبيه بمرادفه نحو
واحسن زيد عن نحو لزيد صوت صوت حمار فالتشبيه اى لان يشبه بمرادفه نحو
فعل من افعال الجوارح واحسن فيه عن نحو لزيد زهد زهد الشحاذ لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احسن زيد عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحسن
بمعنى نحو مررت بزيد فاذا لهزيز صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك
الاسم الذى هو الذى قام بمعناه واحسن به عن نحو مررت بالبليد فاذا لهزيز صوت

صوت حمار نحو مررت بهذا فاذا لهزيز صوت حمار اى اشبه صوت صوت حمار من
مات الميت موتا بمعنى مات موتا فموت مصدر وقع للتشبيه غلب
بعد جعله فى قولك صوت وفى مشتقاته على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتقاته على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور من فى قوله مررت نحو مررت
بهذا فاذا لهزيز صوت حمار اى يشبه صوت حمار من يسمى بهذا الاسم صوت حمار
وبنا اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا تحتمل انها الجملة غير اى غير المفعول المطلق نحو على الفور وهلم قتالا
اى اعتريت اعتراف فاعتراف مصدر وقع مضمون جملة وهو هلم على الفور
لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه يؤكد نفسه وذاته لا امرا خارجيا
وبنا بالاعتبار وبنا ما وقع مضمون جملة هذا اى هذا الجملة تحتمل غيره اى
غير المفعول المطلق نحو زيد قائما اى احق حقا من نحو حق ذا ثبت زيد
قائما مصدر وقع مضمون جملة وهى قولك زيد قائم وهذا تحتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل وسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا

لنوع اى غير المفعول المطلق لانه من حيث هو مضمون عليه بلفظ المقدم
يؤكد نفسه من حيث هو يحتمل الجملة فلو كان اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه بخلاف الوصف فانه اسم فاعل من الامر مضمون عليه بالمصدر وبحيث ان
يكون المراد التاكيد والاجل هذا لم يذكر العامل فى هذا النوع لئلا يفوت التاكيد
بان يكون المراد انشاء الفعل لتكرر وتغير حتى يكون التاسيس وبما
ما وقع مثنى الحد بصيغة التثنية وان لم يكن التثنية بل التكرير والتكثير ولا
بد فى تخريج هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
ليلائم مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا وبنا جعل التاء
من تتمة التعريف لافادته بهذا القيد تخالف نحو ليبا اصله البت كالليبان الجد
افهم بخلاف ذلك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقاما كثيرة متتالية فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ونحو حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبت بالمكان بمعنى
البث فلا يكون محذوف الزوائد على هذا القياس سعدك الله اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد لا يتعدى بنفسه بخلاف الكف فانه

هو
يتعدى باللام المفعول به ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف
لم يذكر كما ذكرنا ما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل يقولون مررت فخرج به الفاعل
اللازم فانه لا يقال انه واقع عليه بل فيه او به او معه والمفعول
المطلق فانهم يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق غير فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى الفاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد فى ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يتكلم بمثل اعطى زيد درهما فانه
يصدق فى بعض صوره انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه ازاء مفعول
ما لم يسم فاعله فحكم الفاعل وما ذكر فاعله فى حكم ذكر الفاعل فلا يرد نقضا لقولنا
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضرب زيدا فان زيدا قد وقع عليه الفعل
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى فاعله الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لفوت الفعل فيعمل فيه مستترا ومتاخرا تجويزا
مثل اقاعدا جدوجه الكبيب امتنى وانما وجوبا فيما اقتضى معنى استفهام او شرط

نحو من رأيت وما من نكرة بكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدير كقولك عندي غير
ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازاً نحو زيداً من قال من اضرب اي اضرب زيداً لحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو كم التوجه اليها اي تريد كم
الفعل للقرينة الحالية ويجوز في اربعة مواضع تخصيصاً بالذكر لغير الموضع
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل الكثرة ما لحقها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة ما يحذف
على الفتح لا بقيد زيد عن الشرط محدودة سموعة بان يقاس عليها المحلة المحذوف
عنها امراً او نهياً نحو اتى لك امراً او نفسه وانته يا جبل اكم اي اتهيأ عن الشك او
التي خيلاً اكم وهو التوحيد واهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً اي كوناً ما سهلاً
موطناً لا اجنبياً او اهلاً لا اجانب وسهلاً من البلاد لا حزناً اي الموضع
الذي من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المنطوق به اصالة اي لتوجيه الكلام
بوجه او بقلبه كما اذا نادى مقبلاً عليك بوجه حقيقة نحو يا زيد او حكماً
نحو الاحارثي يا جبل ويا ارجل فانصرفت او مستمراً من لم صلاحية النداء نحو

او على ما حرف النداء وقصد نداؤها اي في حكم من يطلب اقبال المخاطب الذي
لازم التنبيه على ادخل عليه حرف النداء المجرد التنبيه لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد نداؤه مخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولم يذكر المصنف احكامه
بالذكر بما بعد ويرد عليه نحو يا زيد ويا رجل فانهما منادى مطلوب
اقبالهما حكماً على وجه التنبيه فاذا قلت واحمداه كانك تناديه وتقول له اقبل الي
فانا مستاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقبل القول بان هذا هو كلام سيبويه انها داخل في المنادى بحرف نائب مناب
ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز بغير عن نحو
ليقبل زيد لفظاً او تقديراً لتفصيل للمطلب اي طلباً لفظياً بان تكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديراً بان تكون آلته محذوفة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنائب لفظية بان يكون النائب ملفوظاً او تقديرية بان يكون النائب
محذوفاً كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيداً

تحذف الفعل جوازاً لانه كثر استعماله وذلا لة تحرق النداء عليه وانما
قال بذلك وعند المبرد حرف النداء مسد الفعل وهو ظاهر على ما ذهب اليه
ان يا واخواتها احماء افعال فعل من المذهبين لا يكون من هذا الباب اي
فانا نصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى لا يجوز في الجملة فقد رسيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل
مقدرات وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة وعند الباقين احد
جزئيها اسم الفعل والاخر خبر مستغنى عنه وقد بقي ابي الناداة قدم بيان البناء والنصب
والنصب على النصب لعلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
ونصب ما سواها نحو يا ثلاثة وعشرين والعشرة الا لف والواو التي يرفع بها المنادى
في جمع المذكر السالم والفعل مسند الى الضمير المفرد المذكر وارجع الضمير
الى الاسم غير ما يليه لسوق الكلام ان كان المنادى مفرداً اي لا يكون مضافاً ولا مضافاً
حكماً اسم لا يتم معناه الا بانضمام اخر اليه مفرد قبل النداء وبعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكيفيتها انها اذا وقعت بعد اسم الاشارة نحو ذلك يا زيد بمنزلة وقوعها بعد الكاف كما في ذلك

لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يلزم
مشابهة الاسم المبني نحو يا زيد ويا رجل كما لان ما هو مبني على الضمة او الالف
معرفة قبل النداء وبعده نحو يا هما سر فر بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويختص اي يختص المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخله وقت الاستغاثة وهي لام المخصص اخذت على المستغاث لانه
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد ولما لحقت المستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه قد يقبل لم يلحق لام المستغاث
ليعلم ان المظلوم في مثل المثال مستغاث او مستغاث له ولو يكن الامر كذلك
المنادي المستغاث وانما موقع كاف الضمير التي يلحقه لام المجرور معها نحو لك عجلاً
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا
زيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث لحاجة العاطف
على المستغاث وان عطف مع يا قلبت من فتح لام المعطوف ايضا نحو ان يدعو يا لعمرا
وانما عرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة
الحرف ولام الجارة من حيث ان اسم الاسم قد دخلها ما فعت مشابهة الحرف قبل ذلك

يخص المنادى بلام التعجب والتعريف فيها فلام التعجب نحو يا لله ويا لعمرو لي
ولام التعريف نحو يا لزيد لا قبلها عند اهل التحقيق كما ذكرها وكتب بصدق قوله فيما بعد
ويجب تاسوها كما وجب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لكن
المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمنادى اسم مفعول ليجعر فيتضمن منه ويتبرج من الغضوب
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليجعر فيتضمن منه التعجب ويتخلص منه والمتعجب
من لام المتعجب يخالص حده ويجب عن لام المتعجب بوجه لتذكر التمام في الاقتضاء
وهو ان المنادى في قولهم يا لماء يا لدواهي لبيل لماء ولا لدواهي وانما الذي
يا قوم يا مولاي ليصول الماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فكذلك لانتفاء ما يقتضي خلافه وهو
ظاهر فما سبق من قوله اي بقي المنادى على الفتح لاجل اللام اي الف الاستغاثة
باطرد لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح
فبان انهما تنافيا فاجتمعا لجمع بينهما مثل يا زيداه بالحناء الظاهر للوقف ويجب
تاسوها اي ويجب المتعجب منه تاسي المنادى المقرر والمنادى المستغاث
ح اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب

ما سبق هامش

وهي المفعولية تحققه فيه وما غيره مغير عن حاله وتاسوي المفرد المعرفة اما
ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيه مضاف واما ما يكون مفردا لكن لا
يكون معرفة واما ما يكون مفردا معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكن
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكن شبيه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لا لكن يكون معرفة مثل
يا رجلا حتى لا تقصد معين اي ارجل عينه وهذا توقيت النصب جملة لا تفصيلا
لانه منصوب لاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا
حسنا وجها فاعرف هذا وقد بوبه المتم لهذا القسم مسألة الاجتناء نحو اقبل من الفدين
ثال سهل يقبل انتهاء ما منعا فالحاجة الى بيان مثال لرجل نكرة مع ان المثال
الثاني يكمله فيكمل ان يراد بقولهم يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها
معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال الماضي
المستغاث ايضا فالحاجة الى بيان ما يرجع الى حذفه وتوابع المنادي المبني على ما
يرفع به المفرد حقيقة او حكما واما تابع المنادي المركب مبنيا لان توابع المنادي المفرد
تابعة للفظه فقط وتبعا المبني يكون مرفوعا على ما يرفع سر لان توابع المستغاث بالالف

بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد وعمرا لا عمرو لان التبع يجري على المتبوع
وتبعا التوابع يكون فيها مفردة الا فالواو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية ح لا يجوز فيها الا النصب فاجعلنا المفرد اعم
من ان تكون مضافا فاسنوى يا او لفظيا او لا شبيه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فاعلم انها اذا اضيفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد لبعد خلو فيه المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة فجواز الرفع والنصب نحو يا ان يدا لحسن الوجه والحسن
الوجه ويا زيد الحسن وجها والحسن وجها ولما لم يجز الحكم الا في الاول من
التوابع كلها بالرفع في بعضها ولم يجز فيها صار جائزا فيه سطنا بل لا بد في بعضها من
قيد فصل التوابع للجار في هذا الحكم فيها وح بالقيد فيها نحو يحتاج اليه فيقال
من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجيء اعرابه رفعا ونصبا وان كان المختار عند المتم ذلك
وكذلك لم يقيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف المتبع وحوله يا عليه مبني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بغير المتبع

اى كما حسن فى جواز نزع اللام عنه فكما تقول اى فابو العباس مثل الفضل به فى
اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان كان
لم يكن المعطوف المذكور كما حسن فى جواز نزع اللام عنه مثل الجحر والصق
فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضاف عطف على المفرد اى وتوابع المنادى المبنى على ما
يرفع بعد المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
نصبها اذا وقعت توابع اولى لان توابع الشئ لا يباشرها مثل يا تيم كلهم
فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى العطف ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان
ولاى المعطوف فى جواز المنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير مذكور اى غير المعطوف الذى
ذكر وهو المنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذى لا يمنع دخول يا عليه حكمه اى
حكم كل واحد منهما حكم المستقل الذى باشر حرف النداء وذلك لانه المقصود
بالذكر والاولى كالمتوطئة والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة وكل
تابع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مستقلا اى حال

كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم عن قيد يحال من الاحوال اى سواء كانا
مفردين او مضافين او مضافا وبعضا مفردين المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم امتاكوا منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار نحاته المبنى من جواز نقل حركة
الضمير لا يكون الا فى المبنى على الضم والمفرد يعرف بان يجرد عن الناء والمضاف
بما اضيف اليه بلا تخلل واسطة بين الاول وبين موصوفه كما هو المشاهد فى القوم
فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكلام يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد
العلم على ما يرفع به ولكن بناؤه نصبا لكونه فى المنادى الجامع لهذه الصفات
والكثرة سببه فنصب المضموم بالفتحة التى هى حركته الاصلية ولكن يخفى
واذا تم هذا الكلام اى اذا اريد ذلك فقل يا ايها الرجل بتوسط اى مع
هذا التنبيه ان حرف النداء والمنادى فى المعرف باللام قد ناب عن اداة التعريف

بل فاصله ذا يا هذا الرجل اى بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامر بين اى
فى التوسط الى العرب برفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كالم لانه اى الرجل مشابه المقصود بالنداء فالتزموا رفعه
لتكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التى هى علامة المنادى
فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهو بمنزلة المستغنى عن وصفه لكونه معينا
فى صفة المنادى وبهذا اندفع ما يتخيل من ان الرجل اذا كان صفة لا يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وقد اجروا بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل بوصفه
او غيره فى يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
مفرد وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على ان
التى بمعنى احد الاشياء اللام وهى لاجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزوم الذكر اما الاول فلان اصله الا له حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يفارقها فى سعة الكلام ولا يجمع
هذان الامران فى موضع لحق احدهما هذا الاسم من ذلك الجائز ولهذا قالوا الخاصة
واما مثل الجحر والصق وان كانت اللام لازمة لكن ليست عوضا عن محذوف

ولما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال اناس فى سعة الكلام فلا تجعل مثل يا الجحر ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم اللهم اغفر لى ايتها العصابة
ايت بخيلة بالوصل عنى لان لام البعد عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكم عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم يا الغلامان
الذان قد الاسماء الامر بن كليهما حكم بانفراد شذوذا ولك اى وجاز
لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب كل منه المنادى المعرفة مضموم
وفى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى
نصب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى محذوف اى يا تيم تيم عدى الذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى واصل بين المضاف والمضاف
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والفراء فى الجائز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم
بالضم ثم علا فى فتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد ابن عمرو وتعين النصب
فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى

آخرها كان بعضاء شر

لا بالكسر لانه بنى لكم فى سواء عصرى — شهر رجبان اراد عمرا النبى لما امرهم بتجهيز
نفسه بجهز يحفظا بالبنى تجم لا تتركوا عمرا ان تجهزن فيلقب كم فى سواء اى سكرة
من قبلى بعنى بها جاهم اباهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
اربعة فتح الياء نحو يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى وحذفها مع الكسرة
اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان قبيحان غالبا فى الندا لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غير فيقصد الخروج من التاء سريعا لتتفاهم الى المقصود من الكلام فخفف يا
غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ودليل عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهاتى هذين الوجهان وان كانا
واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كما لك
بل ينما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها تدل الشهرة على الياء المحذوفة
بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام
بالفتح كذا فى بعض نسخ الكشاف عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا فى
هذه الوجوه كلها وقفا اى حال الوقف تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلاميه

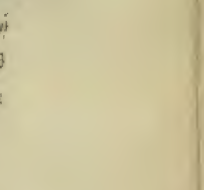

ويا غلاما فى قابين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى غلامى يا غلامى ويا
امى على الوجوه الاربعة كسابرها اضيف الى ياء المتكلم مع وجوب اثبات ياء عليها
لكرهوا استحال ذاتها فى كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالتاء فتحا وكسرا فى حال كون التاء مفتوحة
على وقف حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت
ويا امت لاجراء المجرى الغير المغير وتوبيذكر للتقيد وقالوا يا ابا ويا امتا بالالف
بعد التاء عوضا بين العوضين وزيادة الياء فيها قالوا يا ابتى ويا امتى لمشاركتها بين الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه يجوز عندنا ويا ابن ام وقالوا يا ابن عم فحاصر
هذا الاختصاص بالنظر الى اللام والعم اى لاضافة يا ابن اخ ويا ابن خال بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا ابن عم على الوجوه الاربعة مثل
يا غلامى ويقالوا يا ابن امى ويا ابت عمى بفتح الباء وسكونها ويا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الباء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا
وقال ابن يزيده وجدته اخف شيء فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امّ ويا ابن عمّ
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه
تردد بالطريق الاولى وهو غير عزيز اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة
شعرية دعت اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف لآخر
اى لحرف المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة لحرف مقتضية الى الحذف
المستلزمة التخفيف فحينئذ يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا باعتبار الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الكلام
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقديرين الاولين اى شرط الترخيم اذا كان
واقعا فى المنادى على التقديرين الثانيين امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان
لا يكون مضافا اضافة حقيقية او حكما فدخل غير المضاف والمضاف اذا لم يكن المحذوف
من الاول لانه ليس من الحرف جزء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس
آخر الجزء المنطوق الى اللفظة تتبع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغنيا
بالتجريد بالام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء على ما يرد عليه

الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة منافى الحذف ولم يذكر المذكر لان عزته الحاق فى المنادى وما
وقع فى بعض النسخ فكلامه من تعريف الناقصين مع ان وجهه اشتراط عدم دخول
فى المنادى ظاهر وهو ان الغالب الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع ولا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية تحالها فلا تغير بما شرط الرابع لجواز امرين وجود بين وهو
ان يكون المنادى اسما علما بزيادة هاء التأنيث احترز لأنها لعلامية تناسبه التخفيف
بالترخيم لكثرة هذا العلم مع انه لشهرته تحذف بها أبقى منه دليل على ما التى
والزيادة على الثلثة توجب لزوم نقص الاجم عن اقل بنية العرب بلا علة
موجبة واما سماعا بثبات التاء وان يكون علما لا زائدا على ثلثة
احرف لان وضع التاء على الزوال فيكتفى اذن مستغنى السقوط فيكثر اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى وقريبا الى بقاء الحرف ثلثة اشياء بعد
الترخيم حاصر بين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا أقصا
عن ثلثة اذ التاء كثيرا ما يسقط ولا يخرج الغير ضرورة منادى لم يسم فى

الشروط المذكورة الآتية في سن يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثير استعمال المنادى وما فرع من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى
زيادتان في حكم الزيادة الواحدة في انها مزيدة تامتها واحترز بقوله من غير تاء
ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا تزيدتا تاء التانيث فلم
يحذف منهما الا الآخر كما اذا جعلتهما اعلاما من الوسامة اي الحسن كما
هو مذهب سيبويه لا انها الأجم اسم علما وهو مذهب غيره لانه حينئذ
يكون من باب حارث وعمران وكان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادر
الى الذهن لان الغالب في الكلام الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سوادة
لانه لا يحذف منه الا التاء وهو احتراز من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم التصحيح لانه في الاصل
مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركت ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لطبيعتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الراء لان ما في آخره حرف صحيح

قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين ليلا يلزم من حذفه
حرفين منه علم فائدة على قول ابنية العرب وانما اوجبنا هذا القيد في قولهم
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يقوم وقاول يرخم بحذف زيادته فيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس الترخيم حذف اي الحرفين الاخيرين
في كلا القسمين اعني الاول فانهما كانتا في حكم الواحدة وكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلا نلتزم لما حذف الاخير مع تحتمله واما تحتمله خوف المدة
الزايدة بالثالثة بدل المثل الساكن على الاصل وليست هي المقدرة ان كان حكما
يعلم من شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل يا عبدك ويا خمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في يا عبدك يا عبد ويا خمسة عشر يا خمسة
لئلا يلزم مخالفة تاء التانيث وكون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
كلمة واحدة وان كان غيرها لك المذكور من الاقسام الثلثة حرفا ولا حذف
حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وهي موجب حذف الاكثر نحو يا حار
في يا حارث ويا مال في يا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى المفرد
يعني لجزالته بقي على الحرف الذي صار اليه آخرا كما كان بعد الترخيم على ما كان عليه

يدل على الاستعمال الاكثر ميقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم وفي يا مرو يا مرو بالوجهين واستطرفه بعضهم وفي يا كروان
يا كرو بوا وساكن بعد الفتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ربما يجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل احيانا راسه فيقال يا حار بالضم كما انه راس مفرد معرفة
براسه فيضم وبالفتح لانه لما جعل بوا حيا براسه صارت الواو طرفا بعد فتحة
فانقلبت الفا وجرم قلبت ياء وكسرتا فلما كانت الواو في اولى ويا كرو لانه لما جعل كروا
احيا براسه ارتفع ما قبل الاعلال وهو ورفع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يستعمل على العرب سعدة اذا بنى
يا حارثة في المندوب لانه ضاعف لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغا
لكثرتها اولى بان تتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
اللذين يبكى عليه لعدو بعدي فاسه ليعلم الناس ان موتهم امر عظيم
ليعدوا في البكاء وندبا ركوه في النجع وفي الاصطلاح هو المنجع طير بعدي
وعدما سيارون فالمنجع عليه عدما يتجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه
المندوب والمنجع عليه وجوبا اما تجع على وجوده عند فقد المنجع عليه عدما

كالصبية والحرة والويل اللاحقة المناديب لفقد الميت فالحد تام لمنتهى
المندوب مثل يا زيد يا عمرو ويا بكر ويا خالد ويا مصيباه وانتصب المذكور
بما مشارا به عن المنادى لعدم دخول على مبتدا ان يا فانه مشترك بينهما
وكما اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه حكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا اعرف ترخيم فاذا كان
مضافا او شبيها بالمضاف نصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة لانه يجب الا المعرفة وجاز كونه غاية
الا ترى في آخر اي في آخر المندوب لذلك الصوت المطلوب في الندبة وان
خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدت الى
حرف مد بحا نحو حكم آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطب قلت واغلاميكو لا علاميكو لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام بحاضر مخاطبين قلت واغلاميكوم اذ الميم اصله الضم لا
علامكو لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وحاذ الفاء اي الحاقها

هذه المذات في حال الوقف فيها وانما يذهب من قسم المندوب والنجم
عليه صارخا الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب ابدا ليعزم المنادب
بعرفه في ندبته والنجم عليه فلا تقل وا رجلاه اذ ما اشتهر فعبدا
اللفظ مندوب خاص لتقل الذهن اليه ويعرف به ليعزم المنادب بالندب
عليه واشتهر الكاف الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلي الموصوف في
مثل وازيد الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه جيء به لاتمام المضاف وهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد
تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل واامير المؤمنين ولا يجوز
مثل وازيد الطويل بالاتفاق فلا تقل يا يوسف فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان
اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ اقص من اتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه ازم من جهة المعنى لاتحادهما في الذات فان الطويل هو زيد لا
غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما مغايران وحكى يونس ان رجلا
مناع له قد حان فقال واحجمي الشامي ياه والحجر القديم ويجوز ايضا
وتجب حذف حرف النداء الا اذا كان عوضا عن اسم المنادى وهو ما كان نكرة

قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان زوال
لم يكثر كثرة تدل العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق ما يدل على
انه منادى والاشارة اي والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
الابهام والاستغاثة والندبة لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيفي على هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف النداء سوى العلم سواء كان مع البدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بما هو موصوف بذي اللام نحو يا ايها ذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى
اي سواء كان مضافا الى ضمير نحو يا اي غلامي زيد افعل كذا والموصول نحو يا اي
احسن الذي هو اتاك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس نحو ثد اقبل ويا اي ترجيحا لليل حذف حرف النداء من
قبيل مع انه اسم جنس ثد وقد قالت امراة امرأ القيس حين رهنه درعه في

لخوف اي يا لخوف قالته لخوفها فقد ظهر في قولها ان الليل على انه مستلزم لخوفها وقالت
انت لخوف حذف حرف النداء من الخوف مع انه اسم جنس ثد وقد ادى
اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذ وذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وتنجيم عن العلم قبل اي رقية يجدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا
اطرق كرا ان الفاصلة في القرآن فكر وتطرق حتى يصاد والمعنى ان الفاصلة
الذي هو اكبر مناك قد اصطيد وحل الى القرآن فلا تخافها وقد يحذف النداء
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه وياسجدوا
نداء اي يا قوم اسجدوا لله والقرينة استماع دخول ياء الفعل بخلاف قراءة
الا يا اسجدوا بالتشديد فان التام فاصلة من هذا الباب فان ان ناصبة ادغمت
نون ان في لام لا ويجدوا فعل مضارع سقطت نونه بالنصب
ثالثها من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به لها اي مفعولا اضمر اي قدر عاملا الناصب لم يجز ابداء الضمير
الشرطية والشرط واحد واضافتها الى الضمير بيانية اي اضمر عاملا مفسرا
على شرط من نصب هو اي ضمير ذلك العامل بما بعده والمعنى وجب حذف فرع ان عامل

بالنفي اليه خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وهنا صور احدها اشتغال
الفعل بالضمير فقدر تسليطه عليه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير مناسب الفعل بالترك والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير مناسب الفعل الملزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا تتحقق
ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالملزوم ولهذا اورده المصنف اسلوب
ثانية منها الاشتغال بالضمير باقسامه الثلثة وولد الاشتغال بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها ح ان يؤخر مثال الاشتغال بالمتعلق كما فعلنا ويجعل ثلثة
زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه عليه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير مناسبه بالترك فان
مررت بمعنى تركت به الباء سواء فيجاوزت زيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا ضربت غلام مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير مناسبه
مناسبه بالملزوم فان بين الشيء والشيء بالمرة ملابسة ما فصح عليه
حينئذ بدل هذه الاشارة عدل اليه عما اعده الشارح بقوله اي في الفعل المضمر
الناصب لان بين زيدا ضربته اعني ضربت الفتى وبينه فان الاصل فيه ضربت زيدا

ستر به اضربه ضربت الاول لوجود سفرة اعني ضربت الثاني قال على هذا القياس
جاورت فانه مفسر بما اراد فداعني مررت به وانعت فانه مفسر بما تلوه
اعني ضربت فانه لو كان ضرب الغلام ليتم لزم اضافة مسيء ولا يتم فانه
مفسر بما يستلزمه اعني جئت عليه فتران الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع ان
النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المتم فقال
ويختار فيه الاسم المذكور الرفع بالابتدا اي يكون مبتدا لان تجرده
عن العوامل اللفظية يرجح رفعه بالابتدا ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلاف الرفع اعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان وجود مانه صلاحية التفسير قرينة صحة النصب فمتى لم يرجح
النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كانت الداخلة على ذلك الكلم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كما لا مر النهي

والدعا نحو اتيت الشوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا
المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تابعت بالسلامة عن الحذف احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه المختار قرينة هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز لانه تاويل ومثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع بعدها الاسم المذكور قد فجاءة في كونه من اقوى القرائن نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا الفجاءة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وسامر في بحث الظروف من ان اذا الفجائية
تكاد تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تنافي ويختار النصب الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملته
هو فيها على جملة فعلية مقدمة المناسب اي لرعاية المناسب بين الجملة المعطوف
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعمرو مررت
لفي بعضهم ما رأيت الا ان وليس ولما وان من هذه الجملة اذ هي داخلة في الصلة

ولا تقدر عاملها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا وان زيدا ضربته الا ان يدا بعد حرف الاستفهام نحو ايزيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استبعده النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في
الاصل فلا يكون فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي بنوعيه
وقوع الفعل الامر المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا
تقربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف النفي والاستفهام
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما

ما هو مفسر في حال النصب لكن الاسم حينئذ هو مفسر لاحد الفاعلين من
حيث هو خبر له في حال الرفع بالصفة فلا يعلم اخبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته المعنى المقصود او صفة له مع مخالفة
المعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب وصفيته لا بينه وبين صفة التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملها مثل قولك الكل شيء خلقته الله وزيد بنصب
زيد على الاضمار شريطة التفسير او برفعه بالابتداء وجعل خلقته خبرا له
كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كونه تولم تجد خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل
شيء بانه مخلوق فيما يقدر لان الحكم على كل شيء يقدر فامر يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الاصل الاعتبار للعباد ويستوي الامران الرفع والنصب في الحكم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي
عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم التغير

اي يستوي الامران بنا اذا عطف الجملة التي وقع بها الاسم المذكور
على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان بان محصول المعنى
فيهما في الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد بها هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فهي اما سبق من اختيار الرفع مع عين الطلب واختيار النصب مع
الطلب كذا يجب النصب بعد حرف التفصيل وهو اما والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدها للوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا
نحو اما زيدا فضربته وان زيدا ضربته مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف

ما التحقيق والتبيين ان زيدا ذهب به مثله اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور بعد
حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكان مناسبا لان يقال
أذهبت فان قلت لا يحضر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر
ينصبه مثل يلابس او يذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير زيدا
يلابسه الذهاب به او يذهبه احد او الذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يراد في الفعل المذكور او يلازمه مع لحاظ ما اسند
اليه فالاضافة في ذهابه اذا كان مقصودا واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال لازم للابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف تمثيلا فيه النصب وكذا اي مثل ازيدا ذهب
برا قولنا في كل شيء فهو في الزبر اي في صحائف اعمالهم انها ليس من باب

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر
فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فقيد المعنى لان صحائف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يتعمدوا بها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابتها فحسب وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآيات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعولا لهم كان في الزبر مكتوب
بها موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف
اعمالهم مفعولا لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وتقدير كل شيء
هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان بعده الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان المتكلم
الفعل الكلي الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر الخفاء الى ان تعالى الله
عن هذه القاعدة المذكورة ليلا يلزم انفاق القراء على غير المختار فافهم والله اعلم

تقول لاخراجه عنها فقال وفي الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبة بعض الشرط عند البرد لكون الالف واللام في
الزانية والزاني بمعنى الذي وهو مبتدأ صوصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو
صلته كاسم الشرط فجاز لمشابهتها اياه الجزم بالفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط
لانها لازمة للسببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يحل بها شيء فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل عليه المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والامر
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم جلد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموجوه والفاء عند ايضا فاسببية لانه اي
ان ثبت زناهما فاجلدوا وعلى هذا يجوز في الجملة الاولى ان تكون فعلية
جملة اخرى بامتناع التسليط فلا بد حينئذ من الضابطة فتعين فيه الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاولى جملتين ايضا بل تكون الثانية
تحت الضابط فالخبر فيها النصب واختيار النصب باطل لانتفاء التالي اعني الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الاولى جملتين لتعين الرفع للثانية من

تلك المواضع التي يجب حذف فعل الناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهي في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول الجامد
عامل فيه النصب بالمفعولية تقدير اتق تحذيرا اي احذر ذلك المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لاجله بعده اي
ما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على
حذر او ذكر القدر فان قلت فعل هذا فلا بد من ضمير في المعطوف كما
في المعطوف عليه قلنا نعم لكن وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ
تقدير الكلام او حصل بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع
الضمير العايد الى المحول اشعارا بانه محذر منه لانه محذر نحو اياك والاسد
واياك ان تحذف هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك
عن الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو
ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى المقدرين في المحذر
منه هو الاسد وفي المحذوف فان المراد من تبعيد الاسد والمحذوف عن نفسك

تحذر صاحبهما لانحذرهما انما والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه
اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتق زيدا من الاسد فينبغي ان تقدر شيئا
بعد او نحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى
على الانتهاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد
واتق ونحوهما فيقدر بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد
النوع الثاني مثل نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يوذيك
كالاسد ونحوه وتقدير دخل اتق في بعضها كالمثال المذكور بقرينة لفظ
الاسد في اياك والاسد فخرج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذير
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بان الترابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحذ بدليل ذكرها فيما بعد وقوله في قسمي النوع الاول اياك من
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول وان
تحذف في تقول في المثال الاخير اياك وان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان تحذف حرف الجر عن ان وان تباشر ولا تقول في

المثال الاول اياك الاسد لاستباع تقدير من وشذوذه مع عدم
وان فان قلت فلم يقدر العاطف قلنا حذف العاطف اشد
تذوذا لان حذف حرف الجر يقاس مع ان وان شاذ كثير فهو اهون
حذف العاطف فلم يجب الا نادرا المفعول به هو ما فعل فعل
اي حدث مذكور تضمنا فعل الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
كذلك او مطابقا اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاحداث الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن
ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج
به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن في مثل شهدت يوم الجمعة دخل
فيه فان شهود يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان يوم
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه مذكور لخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه

فعل مذكور بل من حيث اقع عليه فعل مذكور ولا يخفى امر على
اعتبارهم مذكورهم
تقدير في الجملة لا حاجة الى قوله الا ان يادة توضيح تصوير المعنى
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشار الى
ان في المفعول فيه وتعميما لبيان حكم كل منهما وهو كون الفعول فيه
مقرونا بما يظهر فيه لفظا في وهو مجرور بها وبما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقدير في وضدا لخلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم التمرتاشي حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه وكذلك قال المتم وغيره الى نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
بتقدير في اذ المنصوب بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا قبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بواسطة كالمقدر والمحدود منها حمل عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية فصحت دهرا وانصرفت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما

في الابهام نحو جلست خلفك دالا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فالا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما اذ الزمان صفة
نحو جلست في المسجد وفي البيت من المكان بالابهام الست وهي امام خلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وبينا في معناها فان امام زيد وقدامه ولدى
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وان لم يقبل
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه الوسط
المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو وقفت وسط الدار
اي الابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما
وهو صيغة الخبر الابهام كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكان الكرسي في الاستعمال الفعل
الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال لا لابهامه خلافا الاخفش اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض من النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر كما حذف لكثرة استعماله وهذا اصل آخر

فان الفعل لا يتطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الظرف وبعد تمام معناه يتطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البيت فانك تقول ظاهرا مفعول به لا فيه
وسر الفرق بينهما ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بحيث يصح فيه ان يقال
ان المكان شامل له ولغيره فانه اذا قيل ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه
بل مفعولا به وكل معناه على الاستعمال الاصح فيكون السر ان الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في وقيل
عن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اي المفعول فيه بما عامل متضمن بلا
شرط تقدير في نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
وعامل خبر على شرط تقدير في نحو يوم الجمعة صمت فيه والتقدير صمت يوم

في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل بما فعل مطلقا او بما وقع فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله
مقدرا كما اذا قلت نادما في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولك مذكور
احتراز عن نحو يعجبني المناديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه
وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تأديبا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا
المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وبرج سيل يعجبني التأديب
الذي ضربت لاجله فتصح الا ان يراد بذكر معه ايراده معه الفعل فيه
نحو ضربته تأديبا مثال ما فعل لقصد تحصيله فعل المضروب فان التأديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وتعديت عن الضرب بحيث مثال ما فعل لسبب
وجوده فعل وهو الصوم فان الصوم انما وقع بسبب الجبن والقابل لكونه
المفعول له مع كونه مستفادا من خبر الخبر في نحو الصوم الصائن عن الخنا طاهر
الثياب فانه اي المفعول له عند اي النحاة مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى

عنه في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالتعويل
الحرب جبنا اي حضرته ضرب فاهيب وفعلت مفعولين ورد قوله
الزجاج بان محصله تاويل بتوجيه لا يدخله في حقيقته الا ترى الى تحريم
الخمر الخمر فانه من حيث ان معنى حرمت زيدا الخمر اوجبت تركه
غير الخمر من حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا
شرط كون الاسم مفعولا لم فان التمن والاكرام في قولك اشتريتك لتمتن
والاكرام لك امران صالح مفعول له على ما يدل عليه حدهما وهذا كما ياتي
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير بفي وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم تقارب اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من
دواخل المفعول له كقولك فعلت خاشعا لمتصدعا من خشية الله وقوله تعالى
تظلمون من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام جائزا عن حذفها عن اللفظ وابقائها في
النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فاحتاجت في اضمارها في النية الى
شرط يدل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز
حذفها اذا لم يكثر باسقاط حرف الجر فاعل الى فعل به اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا لتعذر ابرازها اذا كان عينا نحو جئتك التمس
عامل المفعول العامل فيه اي الحدث فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا
كان فعلا لغير فاعل نحو جئتك لتجتمع اياي وقارنا اي الفعل المذكور في
الوجود بان يتحد زمان وجودها نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد الا اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار وبكون زمان وجود احدهما
بعض زمان وجود الاخر نحو قدمت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابقاء
بصحبي بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابقاء الصحبة بعض زمان
الفعل عني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له
في الوجود نحو اكرمتك لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لان
بهذه الشرائط يشبه المفرد فتعلق الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
بخلاف ما اذا اختل شيء منها فان الفعل لو فعل لغرض صاحبه بان يكون

الفاعل عاملا فيها اي في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
فقولك معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفي قوله والضمير المجرور راجع الى اللام
واحترز بقيد به عما يجوز فيه ما يجوز من اسناد الفعل الى لازم النصب
وذكر منصوبا اجريا على ما هو عليه في الاكثر والبقية ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف
جدا وقيل الوجه ان النصب من قبيل وقد اجتمعت الفرقان فان المفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحبل به لان بين
اللزوم تظرفيه لاقيام مقام الفاعل مقامي هذا معناه الذي يقول فعل
بمناسبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره
والضمير المجرور الموصول سنذكر بعد انشاء الله احترازا عن المذكور بعده غير
كالباء لمصاحبة مدخول فعل متعلق بمذكور اي بكون ذكر المفعول بعد الواو
لاجل مصاحبته مدخول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المدخول فاعلا
نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا لاجله نحو اكرمت الامير وزيدا درهم او سواء كان

ذلك الفعل لفظا اي اللفظ باحد المذكورين او معنى اي معنى باحد
مرادفيه نحو جاء زيد اي ما تصنع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اظهر
واصلها واو العطف التي بمعنى الجمع فناسب بعض المعينة فان كان
اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا نحو جئتك والشمس لوجوب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعول به جائزان نحو جئتك انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعول به وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
بالنصب فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصل لاتاكيد المتصل بالمنفصل ولا

بغير وان كان الفعل معنى اى اعم معنويا مستفادا من اللفظ مجازا اى
لم يمنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على محل العامل المعنوى بل على
محل جواز وجد آخر وهو العطف على الموضع نحو ما زيد وعمرو الا اى وان لم
يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجد سوى نحو ما مالك وزيدا
وما شانك وعمرا فان امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونصل الاخر واما حكما بمعنوية الفعل فى هذا الاستثناء
لان المعنى ما تنفع وما بالك لمعنى ما شانك وعمرا ما تنفعه وعمرا ومعنى
مالك وزيدا ما تنفع وزيدا ومعنى ما زيد وعمرو ما يبغض زيدا وعمرو
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الحالات بما وهو ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتبيين واضافتها الى الفاعل او المفعول
فانه يخرج تمييز غير الفاعل والمفعول كصفة البدل عن زيد العالم اخوك
وبقيد الهيئة يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها وان دلت على هيئة الفاعل

او المفعول مطلقا لا بمن حيث هو فاعل او مفعول وهذا التقييد على
مذهب الخليل والجمع لئلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمرا راكبا ان لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا
بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
لا باعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
اى غير
او حكما او معنا اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بهما
بمعنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او
المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول نحو
نزبه معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق شاهدت الضرب شديدا
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه ويصح اقامة المضاف
اليه مقامه فكان الفاعل او المفعول نحو يعجبنى اتباع ملة ابراهيم حنيفا وان
ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل اتبع ابراهيم مقام اتباع ملة
ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او

مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه حالا عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هولاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان
دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار غير المسكن
فى المقطوع فكان حالا عن مفعول ما لم يسم فاعله ونوقض بقولنا
صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او بتين على صيغة الفاعل المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا بها لا بالمفعول دخل
فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضرب
زيد قائما حال الفعل الملفوظ حقيقة فان فاعلية القائم
زيدا ناشئة باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنها ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما حال الملفوظ حكما
فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما

وصاحب زيد قائما مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة
هذا ولا يخفى انما اليه انما تفيد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى
يصح نظم هذا الكلام اخبارا وانشاء ومثل زيد بهم مفعولا لفظيا بل
مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشارة وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
صحته وتوجه القائم حالا الى هم معنويا لا لفظية وعاملها الى عامل الحال انما
الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضرب زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان
كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالترجى
والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو بازيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك
فى الدار قائما وكالاستدراك نحو ما زيد الا ضاحكا اى شرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان

لكونها محتملة للحقيقة من حيث الحال
ومن حيث ان الاصل ان يكون نكرة م

النكرة اصل والمعرفة هو تقييد لحدوث المنسوب الى صاحبها بحيث الفرق
زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه المعرفة غالبا اي ليس شرطها بكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اكثرها وبيان ذلك ان مواده
موقع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قولهم
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل
امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو اهل رجل راكبا او بعد الانتفاء
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة محضة وهذه الاقسام وغالب مواده وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المبنية على تعدده في
بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره بحمل

قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها
ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يبذدها ماء ولم يبق على نفس الا قد
البيت للبيد يصف حمارا وحشا والاتن بقول ارسل حمار الوحش
الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يبذدها اي لم يفرقها عن العراك ولم
يبق اي لم يخف على نفس الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير شربة من العطن ثم يحش
ويدخل بين بعير بن عطاشا بان يشرب منه ما حساه لم يكن شرب
منه والمراد بدخلها انغمارها داخلة بعضها في بعض او المعنى على نقص
مثل نقص الدخال وعبرت به وحده ونحوه مثل غلة جندل بلفظ
الخطاب مشاورا بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وثانيها واحد وجمعين لانها انما مصادر لافعال يحذو فعلها حذو فعل القراء
ينفرد وحده ويجمعون جمعا جمعا فهذه الحال فعلية وقعت حالا وهذه الصاحبة
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر في موضع موضع الكائنة

حال

اي معتركة ومنفردا ومجتمعا فالصورة ان كانت معرفة في لفظها
فالتقدير كقولك ادخل عليه من الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شايبة تخصيص
بما سوى التقدير لم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ويجب تقديمها
اي تقدير الحال على صاحبها التخصيص النكرة بتقديمها عليه لانها في
المعنى مبتدأ وخبر ولا يلتبس الصفة في النصب في مثل قولك ادخل
رجلا راكبا كما مر وقد مر في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا
يتقدم اي الحال على عاملها اذا كان فعلا متصرفا كما مر قاعدة على العامل المعنوي
قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي انما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور بخلاف عنه واخراج الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل
وجوز الاخفش ذلك مع تقديم المبتدأ نحو زيدا قائما في الدار راكبا

مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيدا في
الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان
كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم
يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا اثني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بالحرف الجر فيه خلاف فسيبويه
والاكثر البصريون يمنعون تقديمها على العلة المذكورة وهو المختار عند
المتكلم ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة الناس والفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر

معنى الفعل كالهمزة والتضعيف فكان من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت
ذهبت راكبا عهدك فكأنك قلت اذهبت راكبا هذا فالظرف وجب
لكنه ليس بحرف واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بالجعل كما مرّ
حالا عن الكاف والتاء لقب العمدة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالا
كالنذير بمعنى انذارا مصدرا كالكاذب والعاقبة والكل تكلف وتعسف
لما ان الوصف اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا مؤولا ان ينبسا لا
من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل بر وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا
في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الأغلب في الحال الاشتقاق
مثل ببسر رطبا اي قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما جامدان دالان على حالات لازمة لهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يقال البسر والرطب المرطب
من البسر المخل اذ اشارا عليه بسرا او رطبا اذ اصار رطبا والعامل فيه طبا
اطيب بالتفاق القراء وفي بسرا ايضا عند بعضهم وتقدم بسرا على الكلام المفصل

مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يقيدان
بكل منهما متعلقة والبسرية تتعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفعول
وهذه الهيئة وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اتمام فعل الطيب لكنه للملابسة
الضمن بالقيد الى المخبر عنه لعدم انفهم المظهر مقامه او وجيهان بالقيد
والرطبية تتعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو تخيير منه فيجاب بما يليه
قال الرضي وانا الضمير المستكن في افضل قائم وان كان مفضلا لكنه لما ظهر
كان كالعدم وتبع هذا فلا ارى باشا بان نقال وان لم يسم زيد حسن
قائما منه فاعل وذهب بعضهم الى ان العامل فيه بسرا اسم الاشارة اي
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا غير صحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا تفيد الاشارة بحاله البسرية ولانه يصح حينئذ وقوع
اسم الاشارة اسم لا يصح احالته فيه نحو هذا من خلق بسرا اطيب منه رطبا اذ يكون
اي الحال جملة فلا تنتهي الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مشابا ولكن
يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية لفظا للصدق والكذب لان الحال
مبين لما الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية

لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تفتقر
ربطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فإذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه ستة اقسام مرجع الاسمية الى الجملة
الاسمية الحالية ملابسة الواو والضمير معا قوية الاسمية في الاستغلال
فناسب ان يكون الرابط بها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او الواو وحدها لانها ذات الرابطة في
اول الامر فاكتفي بها مثل قوله كمثل بيت ربه كعنكبت بيتا واقدم بين الماء والطين وهذا الى
الربط بالواو وبحدها او بواسم الضمير انما يكون في الحال المستقبلة واما
في الحال الموكدة فلا تحتاج بالواو لتقوية المؤكد هو الحق لانك تعرف وذلك
ان الواو لا يدخل بين الموكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما والضمير وحده
غير كاف لان الضمير لا يجب ان يعم في الابتدا فلا بد له من الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة

الفعلية التي يكون فعلها مضارعا مثبتا ملابسة الضمير وحده لشابهة لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها
اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة
المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكثر اما بالضمير لعموم قوة الفعلية
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما
يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل عن ذي الحال ووقوعه
عليه بقولا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيته
الناشئة بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقرب الى زمن الحال فيقارنه وهذا

بخلاف مذهب الكوفيين قالوا يجوز قد ظننت ولا معتدة سواء كانت
ناصبة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة سواء كانت
نفيا نحو ما كرحصرت صدورهم ان قد حصرت وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يقول في قوله
تعالى حصرت صدورهم تقديره حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف وصوب الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط
ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل وهو نحو قد
العامل في الحال القيام قرينة حالية اعني ان السامع اذا سمع الكلام
زائدا مهديا اي سترداد المعدي بقرينة حال المخاطب وقولهم مهديا
انا صفة لزائدا وحال بعد حال وسقاليه محكي قولك راكبا من تقول
كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ليجب الانسان
ان لن يجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال وهو ما يسد مسد الخبر كالواقع بعد لولا الموكدة سطلقا التي لا تنفك عن ملازمتها
ما دام موجودا فالفرق بين المستقر والمستقر فيه ان العامل يخلاف الموكد مثل

زيد

مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي
يقع الضمير من حيث ان الامر يعني تحققه وصرت منه على يقين ان
من احقت الامر فهذا المعنى بعينه او بعض اثبته اي تحققت اليوم
لك وظهرت شيئا على يقين او تبينها لك لك عطوفا وكل صاحب الفضا
لحق المقدرات عندي ان تقدر بحتى على فا وشرطها اي قرط وجب
حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة استقرت عما
يؤكد بعض اجزائها كما تقاسل به في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف فعل استقرت عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط لا اله الا هو حال مؤكدة
من فاعل شهد ولا بد فيها من قيد لفظي وهو ان يكون عقد ذلك الاخبار
من اخبار لا يبطان العمل فيها والا لكان عاملها مذكورا لا محالة فكيف يكون
حذفه واجبا نحو ما هذا شاهدا قائما بالقسط الا شبه زيدا اي الاسم الذي
رفع الابهام ولتقرير به عن اداة البدل فان البدل منه في حكم الساقط فهو
ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم واراد معين المستقر اي الثابت

الراجع في المعنى الموضوع لمعنى من حيث انه موضوع لمعنى فان المستقر وان كان
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع والمحترز
برفع نحو راكب عينا اجارية فان قولك جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل بناء في الاستعمال باعتبار تقدير
الموضوع لو لم يكن يرفع به الاحتراز عن اوصاف البهمات نحو هذا الرجل
فان هذا لا تام موضوع لمفهوم كلي شرط استعماله في جزئيات او لكل
جزئي حقيقي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في كل واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تقدم الموضوع لمعنى والمستعمل فيه
فهو الرجل يرفع الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع لمعنى من حيث انه موضوع
لمعنى لم يكن يقع به الاحتراز عن عطف البيان في نحو قولك ابو حفص عمر فان
كلا واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر ذلك بذكره لرفع الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الموضوع عن ذات لا عن وصف والمحترز برفع النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع

الرطل النصف من منا علم ان الموضوع له معنى معين معتبر بما هو اقل
من النصف كالربع وما هو اكثر منه كثمن وبين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس الفضل والخل
او غيرهما والا من حيث الوصف فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه فيه ادكن
او سكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بمستقر
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى
تقسيم القسيم فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب نحو منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من القسمين وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مقدرة يفيء به ما قبل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة المقدر وهو ما يعتد به الشيء الذي يعرف بمقدار من بين
غالبا اي في غالب الموارد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا لا يتحقق الا في ضمن هذا

الرطل نصف

الرفع الخاص به اكثر الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما تحقيق
في نحو عندي عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب
اسماء العدد واما تخمين في نحو خبر اي غير العدد كاوزن نحو رطل زيتا كان
الرطل نصف المن ونحو سموا ان صاعا بكيل نحو قفيزان برا وكانفاع
نحو ذراع ثوبا كالقياس نحو شبر الغرس شجرا ونحو المراد بالمقادير في
هذه الصور هو المقدار لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى الغرس مثلها زيدا والمراد بها العدد والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المتم على الاشكال الثلاث لان كان
نظر التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون
كما في سنوان حسنا او الاضافة كما في على الغرس مثلها زيدا ولهذا لم يشتمل
اقسام المقادير وكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافة معها الى اسم يستقبل الاضافة مع التنوين وفي التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف غاية فاذا تم الاسم بعد الاشياء
شابه الفعل المتعدي اذا تم بالفاعل ومقادير كلها اذا تمت بالتمييز الاتي

بعده المفعول لو قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كانت
تتم بها الاسم فلا تضاف معها ولا تنتصب التمييز عنه فلا تقال عندي
الرقود خلا يفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا الا
كان اي التمييز جنسا وهو ما قبل به لجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما تفرق النوع الواحد فيشمل التنوين
لانه لا بد للفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفيه تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
التنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين العدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
يجمع اي يرد بالجمع التمييز على ما قبل في الواحد جوازا حيث لم يقصد الوا

في خبر اي غير الجنس نحو عندي عشرون درهما او قفيزا بل قفزان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او نون التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبسا
بتنوين المفرد او بنونه الذي للتثنية فانه لما لم الاسم بما قبل التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة
المضاف وما في نون الجمع فلا مرجح ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو
وعشري رمضان بالاضافة لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس في نحو قولك لا اعلم مسألة عندا اضافة عشرين او رمضان
اذ اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا اضافة
في غير صورة الالتباس وانما الاعلى تقدير كون الباب اقرب الى الاطراد عن
خبر بمقدار عطف على عن مقدر مقدارا اي الاولى كما يرفع الابهام عن مقدر

مقدار كذلك يرفعه عن مقدر غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا
ذراع ولا كيل ولا مساحة نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس فامر
بالتنوين فاقتضى تمييزا يرفع الابهام اي خفض التمييز بالاضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والمقصود بغير المقدار
عن طلب التمييز لان الاصل في البهمات المقادير وغيرها ليس فيه
الا شائر والشائع اي القصد الشائع من الشيوع وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدارة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدارة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستدعي
الابهام فيها او فيه عنها صح ان يرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم المفرد المذكور في القسم الاول
انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما اضافها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض مملوء ماء
واسم المفعول نحو الارض مخبر تحتها او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا وكذا ما في معنى الفعل نحو

حسبك زيدا رجلا عن طاب زيد نفسا سئل للجملة والتبيين فيه كالتبيين
عنه وزيد طيب ابا سئل لما يشبه الجملة والتبيين فيه يصح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه وجب لا فرق في التبيين بين الجملة وما ضاهاها
فهذه المثالات في نوع اربعة امثلة فكامر قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا فقوله عمرو وأبوه وزيدا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهي ناظرة الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو يوجب التغيير
او رد لكل من التبيين الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافي هو خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لما لا يؤتى عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما مشعر بالمنتصب عنه او في اضافة عطف
على فعل لم في جملة او ما ضاهاها مما يجوز فيه تقدم وتركه لانه لم يتهم
التغيير ولا اختفاء بمرة وابا وأبوه وما رأيت وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه فقوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثلا لا تمييز الغرض

على ان التغيير فيه مبهما كغيره وربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه
اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير
مبهما معلوما والا الأبهام يكون في نسبة المذكور اليه والمدرك في الاصل
اللبن وفيه خبر كثير العرب فاريد به الخير اي لله خير فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق في امر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس فان كان اي التبيين عنه لم يكن
نعتا في المنتصب عنه اصلا لا صفة يصح جعله مما انتصب عنه والمراد
بجعله لما اطلاق عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التبيين نائبا
اي المنتصب عنه له بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه ونائبا لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك يجب القرائن والاحوال
مثل انا في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون نائبا تمييزا عن زيد اذا اريد ان
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو ويجوز ان يكون نائبا تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند اليه متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز
بعد ما لم يكن نعتا في المنتصب عنه اصلا يصح جعله لما انتصب عنه فهو

لمتعلقه كما في طاب زيد ابوه وزيدا وعلما فان هذه الاسماء ليست
نعتا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها للمراد المنتصب عنه فيها هي لمتعلقه زيد
وهو الذات المقدر اضافة الشأن المنسوب الى زيد ليطابق التمييز بينهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نعتا فيه او محتملا لامر والمطلق
وبينها لمتعلقه نائبا مقامه من وجه التبيين وتأنيثه او جمعه سواء
كانت الواقعة نائبا انتصب عنه مثل طاب زيدا ابا او الزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعلق في نفسه نحو طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت آبا وآجدا
له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التبيين اورد مفردا واذا قصد
تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تحتمل
ان تطلق على المثنى والمجموع الا ان التمييز جمعا يتبع على القليل والكثير
فلا يراد قصد تثنيته او جمعيته لا بلزم ان يأتي ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان ملحوظ في بر مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد عدلا وازيدان عدلا وازيدون عدلا الا ان قصد

بالتبيين الذي هو لجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فالمراد
بالجنس من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين انواعا والزيدون في آخرين من
العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التبيين صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ما دانها فيها معنى كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تسند الى موصوفها والمذكور اولى بها موصوفيه فاذا قيل طاب زيد والد
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والد زيد بخلاف الاسم نحو ابا وطيبه
الواو بمعنى مع والطيب مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة للضمير وحاصل
اي الصفة المذكورة الحال انها للاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث اتصافه فارسا او حال كونه فارسا لكون زيادة من فيها لحق لله

درهم من فارس. وقولهم من قابل بي يد التمييز لان من تزاد في التمييز لاتي
لحال وايهم المقصود مدحه بالذرسية لا حال الفروسية وقد يدرج حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي بدرهما عشرون ولا ريثما ارطل لان
عاملا اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل في العمل شبها بعيدا ضعيفا
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ناصبه عاملا فيه من الفعل الصريح اكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لما اضيفت اسلاما
نحو يعجبني الارز حصيدا اي يعجبني حصيده او اذا جعلته مستدلا باعجابه
الا انشاء اي سلامة الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الآتي في قولهم امتلأ الاناء سمنا من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
قصد اسناد الامتلاء الى المعنى لجعله متعلقات الآناء وفي على سبيل التجوز
فالفاعل في قصده هو الجفان لا زيد وان كان اسناد الري اليه حقيقة وايما

وقد يقع فيه ما يجب ان يجعل مبتدأ لوجوب تقدمه على ما عدا نحو من قابل بي يد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايهم المقصود مدحه بالذرسية لا حال الفروسية وقد يدرج حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي بدرهما عشرون ولا ريثما ارطل لان عاملا اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل في العمل شبها بعيدا ضعيفا كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ناصبه عاملا فيه من الفعل الصريح اكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لما اضيفت اسلاما نحو يعجبني الارز حصيدا اي يعجبني حصيده او اذا جعلته مستدلا باعجابه الا انشاء اي سلامة الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الآتي في قولهم امتلأ الاناء سمنا من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم قصد اسناد الامتلاء الى المعنى لجعله متعلقات الآناء وفي على سبيل التجوز فالفاعل في قصده هو الجفان لا زيد وان كان اسناد الري اليه حقيقة وايما

بجائز وبهذا يندفع ما يرد على ما عدنهم الشهوات وهي ان التمييز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول لا لان التمييز في هذا المثال ليس
لا فاعلا ولا مفعولا فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى سمي الفاعل والمفعول نظرا
الى نوع العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما في
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكا في هذا التجويز بقول الشاعر ٭ انهر
بلى نحن مما قد علمت وشيبنا ٭ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٭ على تقدير ان
الضمير في تطيب فاعل حينئذ يكون في كاد ضمير تطيب العائد الى ليلى ويكون
نفسا تمييزا عن نسبة الطيب اليها مستندا اليه واما على تقدير كذكر
الضمير فضمير كاد للطيب ونفسا تمييزا عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
الطيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يجعل البيت على تقدير ان
ايضا على هذا الوجه بان يكون نائب الضمير الراجع الى الطيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الطيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في
التمسك مستغنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على

فمبين ولما كان معلوما بعد الوجه الغير المحتاج الى التعريف كان حاجة
في تقسيمه فقسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لم يكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجاءني
المستثنى المنقطع موجود واحترز بها عن نحو جاءني احد الا زيدا لجاز ان
مثل اشتريت العبد الا فرسه سواء كان دون المقدر نحو جاءني القوم الا حمارا اي مغفلا
عوجاءني القوم الا زيدا او مقدارا على ما جاءني الا زيدا اي ما
جاءني احد الا زيدا الا غير فرسه واحترز بها عن نحو جاءني القوم
الا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد ما
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن نحو جاءني القوم
المتصل فالمستثنى المتصل الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى القوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن في جاءني القوم الا حمارا دعواي
المستثنى مطلقا حسب علم او لا يوجد بعد تقسيمه كما عرفت وثانيا بما

يتفطن لمن تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ومما لا اختصاص
منصوبا وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرها غير
الصفة قيد بوجوب لم يكن الواقع بعدا لا الواقع للصفة لخلاف في
المستثنى لئلا يدخل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز بها عما اذا كان وقع في كلام
غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة بنا
الى قيد النقض وهو ان الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الآن يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم الجمعة كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرة الفعل المتقدم او ما في الفعل بتوسط الا لانه متى يتعلق الفعل

او معناه نقلت معنى تأ اذا نسبته الى تمانب ليد احدها او قد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او منقولا عطف على قوله بعدا الا الى المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان متقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام
موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد
لاتساع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا الى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعدا لاحق ما فى الدار الا حمارا احد الا الحمار
اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر
مذاهب العرب فان اكثرهم ذهبوا الى لغة اهل الحجاز فالمنقطع مطلقا
مستثنى عندهم اذ لا تتحقق فيه الابدال الغلط وهو لا يجوز الا بطريق
التسهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يجوز بطريق الوثيق والعظائم
واما بنو تميم فقد قضوا المنقطع الى قسمين احدهما ان يكون قبله اسم يصح
حذف نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فههنا يجوز ان البدل وثانيهما ما
لا يكون قبله اسم يصح حذفه فرضا وههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه
كقولك ما لاصاحبى اليوم من امرأة الا من رحم الله فمن رحم الله هو المرحوم المستثنى

فلا يكون داخلا فى الحاصل فيكون منقطعا وان بعد منه فخلا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا بعد عدا وجاز فى اذا مثل
جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا بعد خلا وجاز فى اذا نحو جاءنى القوم
خلا زيدا وهو فى الاصل لازم فتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه بنفسه
والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال فى باب الاستثنا
ليكون نائبا عما فى صورة المستثنى بالا الذى هو ام الباب وناظما لمتبين
راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا وخلا بعضهم او الجانى منهم او
بعض منهم زيدا وهما فى الاصل فعلان ماضيان كما عرفت وقد جيء بهما
على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما
اكثر وما خلا اى ما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا

وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمرا فالتقدير مستثنى زيد وعد وعمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف الى وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد او وقت
مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل اى جانين اياهما بعضهم او بجتهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بجتهم
عمرا وعن الاخفش انه لا يجوز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند النحاة ولم يعتد به وهذا لا يقال ان كون المستثنى
منصوبا بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءنى
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من
الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها فى باب لا كما سيجيء
وهو حينئذ راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يحول
هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها
نائبة مقام الا وهى لا تتصرف فيها وجوز فيه الى فى المستثنى منصوبا

الاستثنا او بخلا ما بعد عن المستثنى منه فيما هو الاحال من الضمير
المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الاخر
فاذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
فى كلام غير موجب احترازا عما اذا كان فى كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير الواو على انه صفة الكلام غير الموجب اى كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على
المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوا
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثنا
وما رايت الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو يابى عن غير فخار وانما اختار وا البدلية هذه المرة
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة

وبواسطة الاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب الى المستثنى
بحسب العوامل التي سيأتي ذكره العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه جمعا مذكورا ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ لك
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي وكان ان المستثنى واقعا في غير الكلام الموجب واشار لهذا بقوله
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضرب بني الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب المتكلم كل احد
الا زيدا بخلاف ضرب بني الا زيدا فلا يصح ان يضرب المتكلم كل احد الا زيدا الا
ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم حتى
في ذلك كل حيوان جرك فكر الاسد عند المضغ الاقساء او يكون هناك قرينة
دالة على ارادة المتكلم بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى فقط نحو
قرأت الايوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الايوم كذا فظهر انه لا يكفي الحكم
بجميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور وقد
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب انه خرج ما لا

زيد ينفي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وانه لا يجوز
مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا ويجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيدا بان يخصص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كل واحدة منهما جائز مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان الغالب
هو الغالب الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي كثير
لان استغراق الجميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها بخلافه واحدا ما
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكهما في تعلق الفعل بها بخلافه واحدا
ايضا فلا يقال في مثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم
كذا وضربني الا زيدا ليس الا ظهور قرينة دالة على بعض معين من من
المستثنى منه مقطوع به وجود قرينة في الاول وعدم ظهورها في الثاني فاني
قائم في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كاذا قيل من
ضربك من القوم الا زيدا فانه يفهم زيد فقلت ضربني الا زيد فانه يفهم ان ذلك
ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم قالوا ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى ليس مثل ما زال زيدا الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيدا وثباتا على
جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي انه يمكن
ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها متا لا يتناول المستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كما نقول
يمكن ان يحمل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يزيد
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه لا يكون مثل هذه التأويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية هذا الاستثناء الى صورة الاستقامة كما قلنا
مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد كل من شيوخ بني القرب من عمرو
او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك وانما تقدم البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه على الموضع اي على موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان عن جاءني من احد الا
زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور ومحمول على لفظه ومثل

لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيئا منصوب محمول على محل
شيئا الاخير المنصوب على لفظه وقوله لا يعبأ بالبناء للمفعول كثيرا من النحو وعلى
رفعه في بعضها بتوصيفه بحق المستثنى قبل اما وصفه بقليلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير المشيئة او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
المشيئة لكان ادنى والطف واما تقدم البدل على المبدل منه في الصورتين الاولى
لان من لا تزاد الا في الاستغراقية اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها تأكيد الفعل ولا نفي بعد الا لانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها عمرو بالنصب
لان نفت شبيهة لتركم الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا التي كانت تطلب اسما
يا العامل فلا بد من تقدير لا خيفة او حكما بعوامر هذا العمل وكذا في قوله

ما زيد شيئا الا شيئ لو دخل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابتي بتقدير
ما كان لك ليحل فيه وصارا لا يقولان لاحتيفة اذ لم يكن البدل الا
بتكرير العامل وحكما اذ الكلام بدخوله على البدل منه واعتبار سائر حكمه
اليه فاندفع تقدير حال كونها ملتبسين في المستثنى المحمول على البدل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتفاء من النفي والا
لزم اما ولا علمت النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيها عاملين
الصوت بين البدل على اللفظ حمل على المحل فجر وعلى انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وبنى على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بليس تر
فان قلت لا حد في هذين المثالين خلاف من الاعراب محل فرب وهو نصب
بكل لا محل بعد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرته احمله على محله البعيد لا
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا غير بعد النفي وقد انتقض
النفي بالا فجاز ان يعمل محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس فانه ليس
الا شيئا معناه انتفى النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت عمل الفعل
لا للنفي فلا اثر لانتقاض معنى النفي في محلها لبقاء الامر العامل وهو اي ليس

لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل
ليس الفعلية لا النفي وعملها ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالعمل الذي
في قائما وان انتقض نفيها بالا بعد فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بالعمل
ما في قائما لان علمه فيه انما هو النفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى
مخرج اي بفتح جيم وكسر راء مشددة وسكون خاء معجمة وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد خالصا في الاكثر لكونه ظرف
جر في الكثير استعمالا تاما وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل تعدى بنفسه
بمعنى وعناها تضمن المستثنى معنى ما نسب الى المستثنى منه نحو ذهب القوم عمرا
حاشا زيدا اي برئ الله عن ذهاب عمرو واعراب غير فيما اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو تابع باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكما مر ثمة النصب للمستثنى بالا فقط انتقل اعراب الا غير
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملت في هذا الوجه كثيرة في كلام العرب لكنها حملت على الا واستحقت مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما
حملت الا على غير في الصفة لكن الحمل الا على غير في الصفة تكن لما
الا اذا كانت اي الا بعد تمام اي واقعة بعد متعدد فيجب ان يكون
موصوفها مذكورا لانها حينئذ قد تكون موصوفة في غير مثل جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متنوعا ليوافق حالها صفة حالها اذ انه
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متنوع فلا تقول
في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتنوع اعم من ان يكون جمعا لفظا كالرجال
او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون شيئا فدخل فيه نحو ما جاءني رجل الا
الا زيد مذكور اي مذكورا لا يعرف بالاتم حيث يراد بها العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار بها الى ما
يكون زيدا منهم فلا يجوز الاستثناء المتصل اذ عدم التناول قطعا على
تقدير ان يشار بها الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يجوز النقض غير بمعنى
والمجموع نوعان اما الجنس المتفرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض
منهم معلوم العدد نحو لم يجئني عشرة منهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير

مختص لانه اذا كان مختصا دخل على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا
غير فلا يجوز الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا
درهما وانما جاز عند هذه الشرائط الى حمل الا على غير ليجوز الاستثناء
عند وجودها فينطرق الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يجوز الاستثناء
في المختص نحو ما لجاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يجوز في غير المختص نحو
ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا احدا ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المتكلم اليه في بيان هذه القاعدة حتى لو كان بها اي في السماء الا الله
الله جمع آلهة لا اله الا الله فسدتا اي
عن الانتظام فالا التي الآخر صفة لاحد تابعة لمجموع منكور غير محصور وهي
الهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بتعيين فلم تحقق شرط
صحة الاستثناء في الآخر تابع لكن عن حمل الا على الاستثناء وهو لو حملت عليه
لصار المعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على ان
ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا ثبت وحدانية الله تعالى بل ان

يكون ج فيها الهة غير مستلق الله عنا بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى
غير فانه يدل على ان ليس فيها الهة غير الله واذا لم يكن فيها الهة غير الله
يجب ان لا تنعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة ونحو هل الا زيد
قائم اي اخرج سكون غير محسوس بالحاسة الاستثنائية ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع تحقق الاستثناء قال يحيى زيد نحو قولك ما اتاني
احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقول
وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان ... فالفرقدان صفة لكل
اذ لا استثناء منه والاوجب ان يقول الفرقدين بالنصب وعلى هذا
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخوان لسوغها وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالجزء بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتها
لانك اذا قلت جاء القوم سواي او سواء زيد فكانك قلت سكان زيد
على المذهب الارجح وهو مذهب سيبويه فيما عدا لازما الاضافة الظرفية

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ... ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا ... ورد الانفشران سواء اذا الخرجن عن الظرفية الفيا
نصبوا استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وبنوا الدار سواك ومثل
في استنكار الرفع بما غلب انتصابه على الظرفية قول الله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
ثم هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بعد بالمسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر لاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينقض التعريف بمثل كان زيد ابوه ولا
بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على ابيه ضرب وقائم في هذين المثالين
الفعل وفيما من افراد المعرف ويمكن ان يقال انه في جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل بها وردت عليه كما سبقت الاشارة

في خبرات واخواتها مثل كان زيد قائما وامر اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالمضاف المختص لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيدا لخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لانتفائها فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان نحو
كان لا خبر كان واخواتها لا يحذف من هذه الافعال الا كان واما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز نيابة مثله اي في مثل هذا السياق وهو
ان يجاب ان اسم فرقد اسم ارض فيه اسد فنصب الاول على
الثاني وهو قولها ان ان كان عليه خبرا فجزاؤه خير ونصبها على ان

في خبرا على معنى ان كان عليه خبرا فكان جزاؤه خيرا ورفعها على ان خبر
في خبر اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعلى الاول اخوان خير فعل
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا ووقع هذه الوجوه ومنعها
يجب فلة الحذف وكثرة ترتيب الجزاء اي حذف عامله بعد كان في مثل
انت ان منطلقا انطلقت اي ان كنت منطلقا انطلقت فاصل فاءات
لان كنت حذفت اللام فباشا فرحذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله نصارا مات منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعلى ما مر اما على الاول من غير فرق الا حذف
الاسم اذ لا لام فيها واقتصر المتمم على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
ضمير الشان او ضمير الحرف ان شاء الله ثم هو المسند بعد دخولها اي
بعد دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
اندفع ما اورد فيما سبق اندفع النقاض بهذا التعريف هنا ايضا بمثل ابوه

في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا النافي للجنس اي النافي لجنس الحكم
وانما لم يقل اسم لان الاسم ليس كذلك ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداه فلا بد من التعيين عنه بالمنصوب فيما يخالف فيه ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن اكثر
منها فاعطي للاكثر حكم الكل بعد الكل منها بحق لا ولا يجوز ان يقال
اسم لاعم المنصوب لفظا كالمضاف وشبيهه او محلا كالمبني على
الفتح واما ما هو مرفوع فليس مما لهذا العلم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها نحو لا رجل بر مثل ابوه في مثل لا غلام ابوه قائم لما عرفت وهذا
القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكن لما اراد سد المنفي بمنه زاد قيد
قوله بلا بني اي بلا المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة مكررة
مضافا او شبيها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه
احوال مستفادة من التعبير بالخبر وهي البراءة الاولى منه او من الخبر
المجرور نحو لا خير فيها وفيك او باقية من الخبر المرفوع في بلدها مثل لا غلام رجل لك في

شأن لها بلا مكررة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل غريب فيها وقد عرفت
في الشروحات تحقيق قولنا لا شريك لها الذي مثال لما بلا مكررة مشبها
بالمضاف وفي ذلك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كلما فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي بلا مكررة غير
مضاف ولا مشبه بها مرتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب بر فانه لو كان
مفردا معربا ومنصوبا لتكرر غير ذلك وقوله على ما ينصب بر اي على ما كان
ينصب بر المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموضع نحو لا رجل في الدار
والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك وعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فهو قد تضمن تنصيصا وانما بني
على ما ينصب بر ليكون البناء على حركة او حرف اشتهر التكرر في الاصل قبل البناء لهم

بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير
الاسم بها مثلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التكرار او مضافا نحو
اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها بها ولا هي ستصير
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا
الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو بجر في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء لمنافي المعرفة فلانتفاء الثاني الغير المجنس بها ولتا
في الفصل فلضعف لاجل الشائع مع العمل والتكرير اي وجب تكرير لا
لكن مطلقا لا بيانه اما في المعرفة ليكون كما لم يوجد قط في التكرير من حيث نفي
الاحاطة وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لمن يقول هل في
الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا وعلى قضية اي هذه
تثنية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن سؤال مقدر على فهم ان كان

معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا بد معرفة لان ابا حسن كنية
علم ولا رفع فيه ولا تكرير هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه مسائل
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتتفق غلبة
في الابهام لا تتعرف بالاضافة اي المعرفة او بتأويله فيصل بين الحق
والباطل لاشتهاره مع هذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها وبقوى
هذا التأويل ابراد حسن بحذف الالف لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما ذكرت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل واحد منهما تكرير بلا فصل نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
بجب التوجه عن زيد عليها الاول فحسب اي لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا في كل منهما التي لنفي الجنس لا قوة عطف على لا حول عطف مفرد
وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية او الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا
قوة الا بالله اشارة الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان

لا لان اباية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها الخبر مثل
ولحد وان يقدر لكان تماما مثل على حدة والثالث يرفع الاول ويقدر اي يرفع
الثاني نفي لاحول ولا قوة الا بالله امتنع الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واشار فيه الثاني فلان لا ابرية والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكان منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء لنفي الحول
ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم لا حول ولا قوة الا بالله اي رفعهما
مطابقة للسؤال ويجوز الاوجه الاربعة ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس ونصب الثاني على انه بمعنى لا يفعل ورفع الثالث على ان لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا النفي للجنس ومنعه وجه منع رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء على الابتداء الكوفي لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط عملها النكرة فقط وقد حصل فيها ولا دخل فيها النفي اذ هو
بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول واما على ان عطف جملة على جملة اي لا

حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تابرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فمقول الاديب في
الدار استفهاما واما التعريض مثل الا تنزل عندنا ولم يذكر سيبويه ان
حال الاتي التعريض كما له قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والشلوبين
ورده ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها انما كانت تعرض اذا كانت تصرف
الافعال مثل ان ولي وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها
الا بدليل كرمه وانما النفي على الامتناع اشهر حيث لا يرجل مثلا وانما قيل
الاجود انه اختير هذه عند الخليل ليست لا الداخلة على حرف الاستفهام
لكنه حرف موضوع للتخصيص براسه فكانه قال الا تنزل رجلا يعني هلا
تنزل رجلا ولذلك نصب تنزل وهي عند يونس لا التي دخلت همزة

الاستفهام بمعنى النفي فكان القياس الا رجل ولكنه فتح لضرورة
الشعر ونصب اسم لا المبني لانفتاحها للعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا الاول بالرفع صفة لفتح اي لا الثاني وما بعده احترازا
عن مثل لا رجل ظريف كما مر في الدار مفرد اخال من ضمير مبني احترازا عن
والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بليه حال بعد
حال او صفة مقررة احترازا عن المفصول نحو لا غلام في الدار بل جارية وبهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المفعول لكان الالتحام
بينهما والاتصال وتوجيه النفي اليه اي الى النفت حقيقة والمبني في
قوله ونعت المبني الاول شارح الى ما بني على الفتح بالاضافة لا بالضمير
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح فوصفي بنعت
لا يجوز بناء على مثل لا ماء ولا ماء بارد لانه لا يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردا بليه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو المفهم ولو جعل نعت المتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
وجوب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء

رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب نحو لا
رجل ظريف بالفتح وظريفا بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم
يكن النعت كذلك فالاعراب اي الحكم الاعرابي لا غير رفعا حملا على
المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت
امثلته في مبحث فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان به
المعطوف لم تجز وجوب رفعه على لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
في المعطوف لحكمه تمام في قولك لا حول ولا قوة بما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جاز ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل العاطف ولم يجعل في حكم
المتصل لمظنة الفصل بلا الملوكة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا
على لا حول ولا قوة مثل لا اب وابا وابن في قول الشاعر فلا اب وابا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نقوضهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي
ومثل لا بالا ولا غلامي لها اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس

لام الاضافة واجرى فى ذلك الاسم لحكام الاضافة من اثبات
الالف فى نحو اب وحذف النون نحو غلامى زيد جاز يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب لزيد ولا غلامين لزيد فيكون
الاسم فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد
جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب
واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها اى
لاسم لا فى هذين التركيبين مع ان ليس بمضاف بالمضاف وبجامع
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
المشبه انما هو المشاركة اى مشاركة اسم لا هذين لاضافى باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه كما فى المضاف فى اصل معناه اى معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى
لا ابا لزيد ولا غلامى لزيد جاز تشبيها اى مثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة مشاركة اى مشاركة
مثل هذين التركيبين اى اى اشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى

ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم
من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى انى اخاص بابوتيته له وهذا الاختصاص غير ثابت للابوة بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب
يضاف فيه الاب الى الدار مشاركته فى اصل معناه والمراد اى مثل هذين
التركيبين مضاف حقيقة اسناد المعنى المراد للفاده بها على تقدير
الاضافة وهو فى ثبوت الجنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى فيد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الحاقها
لا ابا له ولا غلامى له وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا ابا له موجود ولا غلامى
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين

له لانتفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلامه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة واما حقق سيبويه بعد الخلاف
لانتفاء بعد فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى والحاقهم اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد
اللام المقدرة وحكم المتمم بفتح آخره ما عرفت وخالف فى اسم لا حقا كثير ابه
مثل لا طلياذ اى لا باس ولا حذف الاسم وجود الخبر ليلا يكون اجحافا
وقولهم لا كريد ان سمعنا الكاف احتمالان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اى لا مثله موجود ويجوز ان يكون حرفا اى لا احد مثل
زيد وان جعلنا حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ولا التبرئة
فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها
اى دخول ما ولا وهى اى حين يرد خبرها ولا انها ولكن اسمية اسمها الها
لغة نجازيتر وحقق الخبر تيز بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر جزءا لها انما هو فى لغة

اهل الحجاز واما بنو تميم فيه لا يذهبون الى اعمالها لا يجاوزون الخبر
خبرها ولا الاسم اسمها بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها
عليهما ولغة الحجازيين هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما عوضا ان يزيد قائم قيل
انما انتفت ما بالذكر لانها لا ترد مع لا فى الاستفهام لهم وهى زيادة
عند البصريين نائبة مؤكدة عند الكوفيين او انتفض النفى بالا نحو ما زيد
الا قائم او تقدم المنفى على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما
اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة فلما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف لا يعمل اذا شبهه بليس فلا فصل بينها وبين معمولها لم يعمل ولما
اذا انتقض النفى بالا فلانها بعد النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليها اى على
خبرها نحو ما زيد بكر الجيم اى بعاطف يفيد الاضراب بعد النفى وهو
بل ولكن نحو ما زيد منطلقا بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا بالرفع
اى لحكم المعطوف الرفع لاعتبار لكن تمامية ما الا فى نقض النفى بالمجرور وليت

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاولى التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لا
اقسام الاسم على المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني المجرور سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه
وان كان مختصا باعراف فهو لكن المشتمل على علامته اعم منه
ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى
بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن له دخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في
ذلك المتن الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنصوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا لانه في حقيقته او حكما لدخوله الجر التي تضاف
اليها نحو يوم ينفخ الصور فان صدر فانها في حكم المصاد لنصب الفرع
اما كان نحو غلام زيد فانه تجوز هررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

ن ملفوظا كان ذلك الحرف نحو هررت بزيد او مقدرا نحو كل لعبد
سرادا سرجيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم حديد فضمر
وضرب اليوم فخلافا قد يوم الجمعة فانوان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو نية لكنه غير مراد اذ لم يرد لاحد من ان يتلفظ بالحرف
شرطان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف
نحو هررت بزيد هررا اي سطاعنة تنوينة او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل
على تمام ما هي فيه فلما اراد ان يجري الكلمتان مجرى كلمة واحدة
من الثانية التعريف او التصغير والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وهو ما بالثانية فهذا المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا قايلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اذ غير سائل
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المتن في المتن والشرح
في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه قريب من تقدير الحرف فيها لانه في المتن كما في شرحه

ولا يخفى فيه من سابر مضافا فانه وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعامل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من اليها فان ذلك
الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه جاز لتمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فلم لا يعلم انه الى شيء فحسن فاذا ذكر الوجه ذهب
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد التخصيص في اللفظ قلنا هذا التخصيص واقع قبل
الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست قابلة الاضافة لا التخصيص
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى
المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا واللفظية اي
منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف بها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا او مفعولا قبل الاضافة سواء
لم يكن صفة لغلام زيد او كان صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل

الى غير مضاف نحو ضارب مصر وكريم البلد واما ضارب عمرو نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء تفيد اللام
فيها اي في المضاف اليه عند جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا
المضاف وغيره وكاظرفه فاعل نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه وكاظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من اليانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف اليه صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما لبيان المضاف وهو ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى
في والا فبمعنى اللام واما مساويا كليت واسدا واعم مطلقا كاحد
اليوم والاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا فهو لاحد
وعلم الفقه ويجوز الادراك فالاضافة حينئذ بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى

اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه يلزم بما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو مدلول اللام
نحو اليوم للاحد وعلم الفقه وغير الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
به وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا
يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو انما كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر فيحتاج الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له الاختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت معنى هذا ليكن رد الاضافة بمعنى من انهم الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا لكون الاضافة
بمعنى في قليلة ورد ها الى الاضافة بمعنى اللام تقليل للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم قالوا ولي ان يجعل منها على حذف
غلام زيد سؤال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة سؤال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم سؤال للاضافة بمعنى
في اي ضرب واقع في اليوم وقيد اي الاضافة المعنوية تعريف الى تعريف المضاف

مع المضاف اليه المعرفة لان النسبة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لا ان نسبة اعم الى معين لتستلزم معلومية المشترك ومطلق
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد تقيد المضاف غلام زيد من غير
شارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعلق
المضاف قلت اذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ص ولقد امر على اللئيم يسبني ص وذلك على
خلاف وضعه والبر يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا
تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام لا
ان يكون المضاف اليه المعرفة مفيدا لواحد معرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشهر مما انت به في
حي من الاشياء كما علم والشيء غير قابل لمرجاة مثلا كان معرفا اذا فسد الذي
يظهر في امثال هذه المقامات ان قيد الاضافة المعنوية تخصيصا الى تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصص تقليل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل اضافته الى الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف

خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية بقيد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم
وان لم يعرف فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف هذا الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة اذا اضيفت الى نكرة كان طلبا للاعرف وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيلا للحاصل فتضيع
الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو الخمسة والتسعة وابن عباس
في انه يتم تعريف المعرف فيها بالعلمية دون ذلك قيل لا نسلم ان
في هذه الامثلة تعريف المعرف فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فافهمين
صارت اعلاما اشير بها الاشارة الى معرفتها معلومية تامة باللام او الاضافة

فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف ومما الجأ الكوفيين
من تركيب الثلثة الاثواب ونحوه من تجرد المعرف باللام للمضاف
الى معدوده مع ان الخمسة الدراهم في الماتة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من ان لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون ق
الاضافة المعنوية اعلم انها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كان
غير صفة نحو غلام زيد سواء كان هو في الاصل صفة احترازا عما اذا كانت مضافة
الى غير هو لها نحو ضارب البلد وكغير البلد العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة التخفيف لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض من العاني عن ملاحظة الفعل بان يسقط من اللفظ بالهوى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي انما في لفظ المضاف فقط

بحذف التنوين حقيقة مثل ضاربك زيد او حكما مثل جاءني بيت الله او
بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واضافي
يحفظ المضاف اليه فقط ونحو اضافي المضاف والمضاف اليه مما حذف منه
الغلام في نحو قام غلام زيد
ضمير مستتر والمضاف اليه قام الغلام كان اصله قام غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
الضمير البارز المتصل
والتخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي
من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية للتخفيف وامتناع كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الحسن
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادة تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجوز الثاني لكون المعرفة
اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وامتناع التعريف امتناع
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز

ان يكون باعتبار بعضها فلا برد ما لا دخل له في ذلك الاستلزام لامتناع
التخصيص ومن جملة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب
زيد بحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه
لا دخل له في هذا التفريع لانتفاء التعريف والاتتفاء التخصيص بل يكفي
فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا القياس كان الانسب تقديم هذا
الفرع لكنه لهم لكثرة لمواقعه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب
زيد انا لا نرتهم دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة لحصول التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المتم عنه في ضربه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم مستشنع على الاضافة ثم
ادعاء تخالف الظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الراهب
الماثر الجبان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على الماكف
المعطوف الراهب عبدها فيتوجه باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
ان بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المتم عنه بقوله وضعف الراهب

الماثر الجبان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى فيه شوب مصادرة على المتم اللهم الا ان المراد به
انه ضعيف في الاستدلال اذ لا تعرف على الجرفانه يحتمل النصب حملا
المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل به المعطوف ما لا يحتمل المعطوف
عليه كما في رب شاة وحلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز مررت بغلامي
بادخال رب على حلتها بدون العطف والبيت بتمامه الراهب الماثر
الجبان وعبدها لاه عوفا ان حج خلفها اطفالها اي عبد رحبة الراهب
الجبان الاي البخيل من الفوق ليستوي فيه الجمع والواحد وصفة الماثر اولى
بها او من جبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي اجيرها
تشبيها للاجير بالعبد لقيامه بخدمته ما وعبدها حقيقة باعتبار ما مضى
ملابسة عوفا بالذال المعجمة جمع عائذة الي الحديثات النتاج حال من الماثر
بزنجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكور اي يسوقها وفاعله
ضمير العبد والطفا منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول الموزن

واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا
تكشف الابعد معرفة حرف الروي من القصيدة واما الانتقاد على
الضارب الرجل والضاربك فاجاب المتم عنه بقوله واما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جواز لانتفاء التخفيف لان دال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه الضارب الحسن الوجه وهو حسن الوجه
بالاضافة وفيه وجهان احدهما رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون الضاف صفة والمضاف اليه
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد ولحسن الوجه
فيقاسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني اذا جاز الضارب الرجل
القياس عدم جوازه كما عرفت ولكنه شبهه وهو الضارب به
وغيرها في من قال الي به قول من قال بعتني وسيبويه واتباعه الحذاء الضارب
في الضاربك دون من قال انه غير مضاف مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
يحتاج في جواز الحمل حملا الى الموصولية هو اضاربك فالحذف على المفعول

له والفصل العامل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين جروه عن اللام المفعولة لفاوكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بفرض صحة اتصال الضمير ثم لو يعتبروا ذلك
في ضاربك وجعلوا زيدا فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوف وانتوى به قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا
للاضافة لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان تعود الالف التي كانت
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية فيضاف ويقال ضاربك كما يقال ضارب
زيدا فيضاف ويقال ضارب زيد وان يتصور ضاربك كما تعلم انما سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة وقد يقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضاربيك ابدلت الفصل بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا فحملوا الضارب عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
متصل من غير اعتبار حذف التنوين منهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة للجان وعبدها على قوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرهما على الاجنبي عن استدلال الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب اللهم على موافقة بعض الشارحين
وذلك ان نجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة للجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام المضاف المضمر
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيدا كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ ينتفي ما قد يتوهم من ان شائبة الضمير
في المعطوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يخفى ان

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
كلا من جزئي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر في هذا المعنى الاضافي صفة الى موصوفها فلا يقال تجد
الجامع بمعنى المجمد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جردا خلافا
للكوفيين فان مجمد الجامع عندهم بمعنى المجمد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ورد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مجمد الجامع وجانب الغربي
صاوغ الاولى وبقلة الحمقا فان كلا واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المجمد والغربي صفة الجانب الكائن
صفة الصاوغ والحمقا صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها فالجواب
بان مثل هذه التراكيب ستاول بمجمد الجامع ستاول بمجمد الوقت الجامع
وذلك بحمل معين من احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المجمد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان
الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة المضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

والجامع

والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة كالابطح في
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صاوغ الاولى وبقلة الحمقا ستاول بصاوغ الساعة
الاولى وبقلة الحية الحمقا على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتاتى في جانب الغربي فاندفع ان المقصود توصيف الجانب بالغربة
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزئي وكلي فالمكان الجزئي الذي اضيف اليه الجانب هو جزئي والاضافة ربما
المكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة لا موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق ثم وصف الصفة
على الموصوف واضيف اليه ويجب عنه بانه ستاول بانهم حذفوا قطيفة
جرد حتى صار كاسم غير صفة فلما قصدوا نصبه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوا الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة ليميز اضافته

انما من حيث انه صفة لما قبل من حيث انه مجتمع معهم اضيف اليها
ليتخصص وعلى هذا القياس لخلاف باب ولا يضاف اسم ما شمل
اوشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والخبث ويحبس ونفع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل يتساويان في الصدق
والمفهوم كانسان والناطق لعدم المغايرة في ذكر المضاف اليه عند
اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بل وزيادة ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعلم ان عين الشيء اذا كان العلم للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس
فيها خفاء ويرد عليهم قولهم سعد كرز ويحوه فان سعدا وكرزا اعمان لمسمى واحد

كتب واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه سماوي جعل
احدهما عين الدلول والاخر على اللفظ وكانك اذا قلت جاني سعد كرز
قلت جاني مدلول هذا اللفظ ولم تقل جاني كرز سعد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح والتقريب او توضيح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو ما عرف الخاء ما لين او اخره حرف علة او الملحق به وهو ما
اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لعارضه صفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا
بعد السكون اي بناء المتكلم كمرامرمي للمناسب مثل قرني ودراي في الصحيح
وظبي وعدوي في الملحق بهما ياسعدي حدا وساكنا وقد اختلف في ان ايتهما
الاصل والصحيح ان الفتح اذا الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة ليشاكل
بالدم الابتداء بساكن ضعيف او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فالكسر اذن اي التي الاسم المضاف الى ياء المتكلم انما

المعتل اي الالف على اللغة الصحيحة بعد صيرورته الفا لتحركه وانفتاح ما قبله
وهاي وهذيل وهي قبيلة من العرب اقلبها اي الالف حالة كونها الفا
الفا الثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي وكقلب
الف التثنية كغلامي الاكتساب المرفوع بغير لسبب القلب وان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وقبلها في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيها هو كما لو كان الواحد مثل سلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار سلمي وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل سلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب قياء الضمير قبلها تغيرها لحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل سلمي وان كانت قبل الواو والياء فتحت تبقى
ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين سلمي وفي مصطفون مصطفي لاخر
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث الساكن اي الذي
اقتاء الساكنين ان لم تحرك ولحق الفتح لخفته واما الا لمسة التي

مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاجي وابي اي فالكلمة اخ واب
منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان فيقال اجي وابي مثل بلجي وعمي بلا
واو والحذف في بجعله نسبا مشتركا واجاز البرد فيها اخي وابي بدون لام
الفعل فيهما وهي الواو وحذفها ياء واذ عم الياء في الياء وقسا في ذلك
بقول الشاعر وابي سالك في الحجاز بدارين وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المتكلم عنه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون القسم به اي ابي جمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى
في الثانية فصارت ابي وقد جاء جمعه هذا في قول الشاعر فلما
تبين اصواتنا بكين وفدين بالابناء اي لما حسن وعلن اصواتنا
بكين وقلن انا ابآء نا فذاكر وتقول اي امراة قابلة لاستماع اضافة
الخير الى الذكر حتى يعني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فضلها من اخي وابي لانه لم ينقل عن العرب فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاحماء الاربعة وبنات

فى فصل اضافتها الى ياء المتكلم فى باب المذكر والمؤنث الاعلام ذو الاكثر اى فى اكثر
مواد استعمالاته وفى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وصلا فقط
عن الاضافة قبل الباء وفم وصن وفر بالحركات الثلث وتكون فى الفاء
افصح منها اى من الضم والكسر وجاء رجم مثل يد فيقال هذا اخوهم او حماك ورأيت
حماك ومررت بحم او حماك ومثل يضاء بالهمزة يقال هذا اخواهما وحماك
ورأيت حماك ومررت بحمأ وحماك ومثل دلو بالواو يقال هذا
حمو وحموك ورأيت حمواً وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
يقال هذا حماهما وحماك ورأيت حماً وحماك ومررت بحما وحماك مطلقاً اى جواز
جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقاً اعم من قبل بحال الافراد والاضافة بل
يجيء هذه الوجوه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقاً
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن ورفعاً
هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفى الاضافة اى مضمراً لانه وضع موصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمائر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انا بعرف من انكرنى من الناس دون ولو قبل

انه لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان شمل وكانه خص الخمر بالذكر لانه كان بعض
تلك الاسماء حكم خاص عند الاضافة الى ياء المتكلم ففى اضافته الى الخمر
مطلقاً نفى الاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع النظر اذ وجد
من الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافة الضمير
التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع
على فواعل كما هو على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات الخ هى اقسام الاسم فلا يتقض حدها بخروج نحو ان وضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع ما سبقه
كان فى الرتبة الثانية فدخل غير التابع الثانى والثالث فصاعداً والمراد
باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناشئاً كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد
العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كليهما ناشئ من جهة واحدة شخصية
هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب بالرفع

تابعه لا مطلقاً فقولهم كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبرى كان
وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقولهم باعراب سابقه
يخرج الكل الاخير المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت وفى قولهم من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو
الابتداء على الخبر بدون العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من
حيث انه يقتضى مسنداً اليه صار عاملاً فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى
مسنداً صار عاملاً فى الخبر فليس رفعاهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضى مفعولاً به ومفعولاً عاملاً فى مفعوليه فليس انصابهما
من جهة واحدة وكذا ان اعطيت من حيث انه يقتضى اخذاً ومأخوذاً
على شئ مفعوليه فليس انصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظياً او
تقديرياً ومحلياً حقيقة او حكماً فلا يرد على ما توهمه الرجال ويرد
العامل ولا حاجة اصلاً الى ان لفظة كل ليست فى موقعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع لا

مدخول كل وهو ان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل
عليه افاد صدق المحدود على كل افراده لكنه قد يكون سابقاً والظاهر ايضاً
المحدود فيها لعدم ذكر خبرها فيكون جامعاً فحصل حد جامع مانع يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع اى جنس شامل التوابع كلها وقوله
يدل على معنى فى متبوعه اى بدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى فى متبوعه مطلقاً اى دلالة مطلقة خرج تبعية خصوصية مادة
من المواد احترازاً عن سائر التوابع ولا يرد على البدل فى مثل قولك
اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد لتحله ولا التاكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لان كلا من كلهم على معنى الشمول فى القوم فان
دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع وانما هى بخصوص
مرادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد علمه واعجبنى
زيد وعلمه او جاءنى زيد نفسه لا تخلها دلالة على معنى فى متبوعها فما
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدة لك فائدة النعت غالباً

تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الفاضل وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم اللهم الا ان يقال ان الله اسم للذات المستحق للعبادة والرحمن الرحيم صفتان للدلالة على ان المستحق للعبادة هو المتصف بالرحمة والرحيم الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة او الرحمة تفهم من الله في نفخة فاكدت بالوحدة وان كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحاة بين ان الاشتقاق شرط صحة النعت حتى قالوا في غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا من شيء الفهم رده بقولهم والا لفصلوا لان فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير في صحة وقوعه نعتا الا ان كان وضعه اي وضع غير المشتق غير لهذا المعنى اي لعروض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع بحيث اي بان في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان ذات ما نسب اليه الى قبيلة تميم وذو مال يدل دائما على ان ذاتا ما صاحب مال او بحسبه اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى للذات ما ويجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك ويجوز لا يصح جعله هنا خبر مبتدا محذوف اي رجل هو كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على الرجولية

يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا بد له على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا في مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات متصفة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المتصفة فلهذا لم يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في الموضع الذي يدل على معنى حاصل في ذات زيد في صفة لم يقع في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان النكرة على معنى في متبوعها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل ايّ رجل اي معقول في حقه اضمر اي مستحق لان يوصف بضمير وبالضمير الراجع الى ذلك النكرة المذكورة نحو جاءني رجل ايّ رجل تمام واذا لم يكن في الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا

يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم فزيد مبتدا وصفتها الموصوف اي بحال قائمة بهم نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته و بحال متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشر امور يوجد في كل تركيب منها اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كجريح وجريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة مجردا عن المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يتبعه بوجه ما تنظر الى ما ظهر فان كان مذكرا

او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه رجوعا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث فان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بذكر او بنون نسوة جاز ان تقول هربت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجال قاعدين غلمانهم مثل يقعد غلاماهما ويقعد غلمانهم وبامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة امه او برجلين قائمة امهاتهما وبرجل معور او معورة دار او كاتم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم و تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول في الوصف بحال الموصوف له ايضا في الخمسة الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى ضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويثنى في الواحد المؤنث قلت ذلك مثل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم

فخصصت الثاني بهذا الحكم علمت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
بتبعة في الاول القرين وكان لا يخرج عنه مشابهته الفعل في الخمسة
الامور التي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى بذكر الحكم عليه بالتبعية عن ذكره في
الوصف الثاني فاشار الى الحكم عليه بالتبعية فانه غير مضبوط بل من الجائز
عدم تبعيته لكونه مركبا لفعل بالنسبة الى ظاهر بعده بنسبتين حاز عند
عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الجملة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه كاحسن يقعد غلامه وحسن ايضا
قاعد غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كاحسن تقعد غلامه ويحسن
قام رجلان قاعدون غلامه لانه يمتنع ان لا تقول قاعدون غلامه فالحق علامة المثنى
بالمجموع في الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن وكذا
ضعف نحو هند قام ان كان قعود جمعا ايضا كما عدون لاهل اذا كثرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكثر فلم يكن قعود غلامه مثل يقعدون غلامه الذي لجمع فيه فاعلين

في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاجنبية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
من المضمر او يجعل الفعل خبرا لمحذوف على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الموصوف الموضح الموصوف
المادح او الذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر
سوى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات لا تزيد على الذات
لا على قيام معنى بها وكاثر لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر
لانه بين ذلك بقوله او الموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لان
المقصود الاصلي يجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويها
لانه يلزم اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفيتها قرينة الاعلام فهو اعرف اعراضا الا اشارة ثم
المعرف باللام والموصولات بنوعا مساواة في التعريف ومن ثم اي ومن اجل ان

لاجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف به والمضمر لا يوصف اي في
اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مثل الذي اللام لما عرفت بينهما
من المشاركة في التعريف فخرجا ان الرجل الفاضل او الرجل الذي
كان عندك امس او ناطقا في مثله اي مثل المعرف باللام بالكسر
خرجا ان الرجل صاحب الفرس او بوابه عندنا خلافا لجماعة الرجل صاحب الحمار
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او اخص عند الخلاف في
الواقع بان سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فالمضاف من ذلك
قولهم اخضر بقعة الغيث اخضر بنو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب والمضمر وصف بابه هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل ومع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي
اللام والموصول والمضاف الى احدهما الاجماع الواقع في هذا الباب
بجب اصالة الوقوع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه فذلك لا يتصور
في مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف لكمال تعريفه من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والتوالي بين المتضايفين فتعين ذو واللام

بقيته في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذاكر ابوه اي الكريم ومن ثم اي ومن ان الزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الذريفي لانه لا تبين بجنس الجسم لان الابيض عام لا يختص بجنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين بان المشار اليه انسان بل
رجل انعطف يعني المعطوف بالجر تابع مقصود اي قصد نسبته الى
الاخير او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو محكوما
مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها في جاءني زيد
وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء اليه كنسبته
المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك النسبة
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
استدراك عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعها وفي لفظ مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون

متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه العطوف بلا وبل ولكن ولم يقل
واولان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
لا بد كر توطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان
لا يكون كالمدرج على المتبوع من غير استقلال بر ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا
المعنى والمراد بالحد ما ذكر جمعا وسقط ارد فهم زيادة المتوسط بينه بقوله
بتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسيأتى تفصيلها فى قسم الحرف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر
والاديب فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والاديب
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة لمتبوعه المعطوف
عليه والخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها

ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف وتوسط حرف العطف بين
الشيئين لا يلزم ان يكون المعطوف الثانى على الاول فلو لم يكن قولهم
متصوبا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم التمام فى شرح المفصل فى
مباحث الاستثناء ان قوله ولها مستدرون فى قوله تعم وما هلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة وجوابه نقل عن التمام انه قال فى اعمال الكافية
ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالعطف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات

مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف فى المتوسط بينهما
عاطفة لدلالتها فيما على ما يدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل
او لا عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ضربت الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منفصلا نحو ضربتك وزيدا لم

يكن كالجزء معنى فاحتاجه ايضا الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف هو عليه نحو زيد تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجوه المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعم ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولان يأت بعد حرف العطف
تاكيد المنى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعم فكيف ايانا هم والفاروق وقد لا يؤكد الا مرا ما فى
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى وجوز
العطف بلا تاكيد وكذا بالفصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه من غير قبح وانما
عطف على الضمير المجرور راعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
المضمر المجرور يجاور اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان
لم يكن ضميرا استحال جان الفعل والمجرور لا ينفصل من جار ذكر
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حرف الكلمة وليس الجر وحرفه

منفصلا كما يجيء في الضمائر حتى يؤكد به او لا تؤ عطف عليه كما عرفت في المرفوع
المتصل وفي استعمال المرفوع المنفصل مذلة ولا يكفي بالمتصل لان المتصل
لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل لا اختصاره فثبت انه لا يمكن
التأكيد بالمتصل لعدمه لانه يتوسل اليه بتكرير الكاف بكتبي برقم لست الا
اعادة العامل الاول ونحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر بوجوه الاول والثاني كما عرفت
مغني بدليل تفهم بيني وبينك اذ بين الاضافة الى المتعدد وقيل
جر بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا وجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة استدلالا
بالاستعمال فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاز كلهم
والاول نفسه نحو اعجبني جلوسك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والاول نحو اعجبت
بك جلوسك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل

وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل هو المقصود
اما المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط غليل نادر فيهما اليهما
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى المتبوعهما الى تحصيل مناسبة
زيادة بخلاف العطف فان المعطوف ينافر المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال وبناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل
وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه المنصوب
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منافيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احتراز عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والابناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف

عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منافيا في المعطوف
عليه احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام هو لاجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وبخلها
فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وبخلها او
محمول على ان الضمير كرد رجلا على الشذوذ اي رب شاة وبخلها
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة نظرا
الى نفسه وغيره وان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلا يجب
بناء المعطوف في مثل يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء
والمذكور مفردا معرفا في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد يقام او قام
ولا ناصب عمرا الا الرفع في ذاهب اذ ويذهب او يحفض لكان معطوفا

على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى اسم ما فعين الرفع على ان يكون خبرا لمبتدا
لمبتدا محذوف وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه وقيل
كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي
فالمضاف اليه الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
ولا يرد النقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين بمنزلة واحدة فيكتفي في الربط في الاولى والمعنى
الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منهما سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويكون ان يقدر فيه
ضميرا الى الذي يطير فيغضب يطير فيه الذباب وانما عطف اي اوقع
العطف بناء على وجود عاملين بان العطف اسمان على مسمى هما بالعطف

والحق وفاقا لبعض شارحي الباب الاظهر جدا بان العطف على المحل
على معنى انه العامل الاصلي نحو ما مسلمين ولا معاهدين بان يجعلا معمولي ما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين واما العمل على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا وان لا يكون الثاني من صنف الاول وذلك نوعان ومن
نحو ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع
انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد
وذلك العطف كما وقع في قولهم متاكل سودا تمرة ولا بيضا شحمة وفي
قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا
وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه ممنوع عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين بخلاف القران
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يرد
الامثلة الواردة عليها ولا تقتصر على صورة السماع بل يجعلها وغيرها

وعلم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاريا في جميع الموارد عند الكوفيين
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرا
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب يتخير
في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لانه ما خالف القياس اقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصور انتهاء بل يجعلها على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
على اعرابه نحو يريد ون عرض الحطام الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء
وفي بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر المتبوع ويحققه
ويثبته عند السامع يعني بجعل حاله ثابتا مستقرا عنده في النسبة اي
كونه منسوبا اليه ومنسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك لدفع ضرر الغفلة عن
السامع او لدفع ظنه بالتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع بعدم جواز
كما في المنسوب نحو في الدار زيد قبل قبل دفعا لتوهم السامع ان يريد

بالفتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك واردة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما تنسب الفعل على الشيء والمراد
بنسبته الى بعض تعلقاته كما في قطع اللص فيجب تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع اولا
دفعا لظن السامع مجازا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع ارادة النسبة
الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر الجميع او بعض افراده وكلها وبعضهم
وارادتهم ونحو فاسجد الملائكة كلهم اجمعون من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فقول اجزم المتم الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد لقوله
تقرير امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما بر واما الصفة
فلان وضعها اذ لا لتقرير معنى في متبوعها او افادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعه

فهي بقرير امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول على احد امرين
ذكرهما المتم في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ المحصول من
تكرير اللفظ او معنوي منسوب الى المعنى المحصول من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير الفعل الاول او تكرير اللفظ الاول وبعاده حقيقة او مجازا
زيد زيد او كما نحو ضربت انت وضربت انا في ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
متصلا ومنفصلا اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسما او افعالا او حروفا او جملا او حركات تقديرا او
غير ذلك ولا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد اللفظي يختص بالفاظ
مخصوصة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما واكتع
واجمع وابصع وابتع وابع بالقاف والباء الموحدة قبل الاخير المعجمة قبل الاخير
الثالث في حال الافراد مثل حسن بن وقبل اكتع مشتق من حول اكتع اذا تم

وابصع بالهاء المهملة من اجمع العرق اي سال وهو المجحمة من بضع اي وزن
وابع من التبع وهو طول العنق مع شدة مفرزه ويكون استعارة
خفية بان هذه الصفات ومثالها التأكيد اي بالتوابع الصادق بها الاداة
اما النفس والعين فيعبران اي تبعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باستعمالهما مفردا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما اقتا
الى التبوع المؤكد فتقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد
نفساهما باراده صيغة التثنية في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب
نفساها وعيناها انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر انفسها في جمع المؤنث وغير العاقل ولا يجمعان
حتى الثالث نادرا الا شذوذا كلاهما المذكر وكلتاهما المؤنث والباقي بعد الثلثة
المذكور لغير المثنى مفردا كان او جمعا باستعمال الضمير العائد الى المتبوع
المؤكد في كلهم نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبد كله وكلهن نحو ملكت الشاة كلها وبخلاف
التبع في الكلمات التوابع وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالهملتين والمعجمتين

تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحدة والمجموع بالياء
والعاء وابصعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء و
اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء كان مفرقا او مجتمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه والاحاجة الى ذكر الافراد لان الكلية لم يلحظ
افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لم يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
ذلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التابع بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يجري في الاشتراء مجرى الاجزاء فيصح تاكيده بكل
بخلاف الشمس بخلاف وجاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا
ولا حكما في حكم البعي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز كان او مستكنا
بالنفس والعين اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير بمنفصل ثم النفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل وصلت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا

نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بنفسه
لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع
بجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالمفرد العين بلا تاكيدها
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتباس
وبالمتصل بجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد منفصل
نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين بجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد بهن القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العامل غالبا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان اضافا كثيرا واكتع وابتع يعني اتبع واجمع
ابتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني فتستوفي هذه الكلمات
الثلث توابعه اجمع لانها لم تكن تدل منها على المقصود وهو التعميم الا
بتقدم بعضي اكتع وابتع عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
ذكر اكتع مع ابتع دون اي دون اجمع ضعيف لعدم ظهوره لانها على

من الجمعية والزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما
الى المتبوع دون اي دون المتبوع الى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غير مسند جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى
المتبوع عن الغلط والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دون احترز ايضا عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يقصد
احدهما على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بالعارض
عنه وتقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بحسب المعنى فان قلت هذا
الحد يدخل البدل الذي بعد الاستثناء تام نحو ما جاءني احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى

زيد فلما انا نسب الى المتبوع هنا القيام فانما نسب اليه نسبة
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن ايضا نا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود نسبته بنسبته ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في
الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويكون ان يقصد بنسبة
الى شيء نفي نسبة الى شيء آخر ايضا ويكون الاول توطئة للثاني وهو
اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل من المبدل منه وبدل
البعض اي بدل هو بعض من المبدل منه فالاضافتان فيهما كما في خاتم فضة
وبدل الاشتمال اي مسبب غالبا عن استعمال احد المبدلين على الآخر اما
استعمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او ابو العكر خويصا لونك
عن لهذا الشهر الحرام فتال فيه بدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلول مدلول الاول يعني يحتمل ان ذاتا لان
يحكم عليها بكون ستر او فين نحو جاني زيد لخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوما يحتملان ذاتا فالمراد الشارح الرضي وانما الى الان لم يظهر

الى فرق بجلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ادري عطف
البيان لا بدل الكل وما قالوا بان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فليجاب انا لا نسلم ان المقصود في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جواب الظاهر انهم لم يريدوا ان المبين مقصود بالنسبة اصلا بل اراد وا
ان المبين مقصود اصليا والحاصل ان مثل هذا مجاز في الحواشي نزيد ان نسندت
فيه الاسناد الى الاول وجب بالثاني تتمة لم توضيحا فالثاني عطف
بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجب بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود بالذات هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر
والثاني اي بدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة في المتبوع النسبة الى الملابس ايجابا لا نعني بقولنا علم

حيث يعلم ابتداءه بكون زيد معجبا باعتبار وصفاته لا باعتبار وصفاته
ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا راسه وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط غير انه اذا تكون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزءه بحيث يطرأ فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا
من المبدل ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو اظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن بقوله لمثاله مثل ما رايت وجنة الاسد برجه فانه لا يجال لهذه
الدرجات وانما ارجعنا هذا البدل الى تتمة احاطة ولم نجعله بدل الكل عن
البعض لغلبته ولندرته بل قيل لعدمه وقوعه في كلام العرب فان هذه الآية
مصنوعة ذا زايع اي بدل الغلط ان تقصد اي تكون بان تقصد انت البر
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينها بعد ان غلطت بقيد اي بغير
البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت

زيد لخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين عنى بالناصية
ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة مبدلا من معرفة
فالغت اي الغت البدل النكرة واجب ليلا يكون المقصود اقصر من
على المقصود من كل وجه فانوا فيه بصفة تكون كالحاجز الغير من محض
تقصد المتكلم مثل بالناصية ناصية كاذبة وبكون ناصيتين نحو ناصية
زيد لخوك وصغيرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفتين نحو لخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغايب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص فلا تترك
دلالتهما الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون القصد
اقصر من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان الثاني فيها مقصود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول
فيقال اشتريت ثوبك نصفه واشتريتك يعجبني علمك وتعجبني على
وضربتك للحمار وضربتني للحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة لتحترز به عن الصفة توقعهم بتوهم لتحترز به عن البدل والعطف

عطف البيان

بالحرف والناكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ربما
ان يحصل من ايتلافهما ايضاح لم يحصل من ردد هما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر
بن الخطاب وعمر عطف بيان وقصده الزاني اعرابي عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد وانى على ناقة دبر آنجنا آنفة واستحلفه فظنه كاذبا
فلم يجد فاطلق الاعرابي لحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يشير خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر *
اعفر اللهم ان كان زجر * وعمر قيل من اعلى الرواة الفصل يقول اذا
اعفر اللهم ان كان فجر قال اللهم صدقت مرة حتى اتينا فاخذ زيد
فنال فضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا، دبجا، فحمل على بعيره وزوده و
كساه وقضاه اي فرق من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية
واتم في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
تكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيدا

عليه الطبرية فيه وقوعا وعنه العلماء في مضمون التارك ان جعلناه محض الصفة لا
يتوجال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جميعا واقع حال من
فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لانها في روحه لان الانسان
ما دام بريئا فان الطير لا ترقبه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين فيما سبق والمراد بقول انا ابن التارك البكري بشر كما مكان
عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة بلا
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بر ما هو اعم من هذا النسب
اي كما يا خالقا حكم اذا كان عطف بيان حكم اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالنصب مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان وبا
غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد
المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريف المبني للاسم

ذكر في حد المبني لفظ ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المشابهة في تعريف
العرب هو هذه المناسبة ولم يذكر فصل صاحب هذه المناسبة بانها
اما ان يتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين زيد فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالمبهمات فالمضاف اليه الحرف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او خبرها او وقوعه كنزال فانه
واقع موقع انزل او يشاركه الواقع موقعه كنحاز او وقوعه موقع
ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب الشابهة
الحرف في عجز دعواك او اضافته البرئ في قراءة من عذاب يومئذ بفتح
قراءة بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يختص معه عاما فيخرج
هذا الضاف من التركيبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبنيا والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مناقضا
للمعرب واعتبر في العرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل
كان المبني المستحق لغير مجموع هذين الامرين امتنا بانتفاء احدهما او بانتفاء

احدهما فقط نكرة وهنا لم يتحقق واذا اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعاريف العرب والمبني تعديدا وتاخيرا اثبات التقدم
تاما مفهوما ومصداقا لشرفه والقاب اي القاب المبني حيث حركات
واخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر لهم كانك وقف
السكون وانما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في العرب والعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها لانهم كسيبويه
البصريون الاجناس الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبرون بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما
مر في صاد والكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في الرجل مضمومة مثلا والجيم مفتوحة
وحكم اي حكم المبني وأثر المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره
اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف لكن
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد ومن الجيم
والتاء بالجر لغير الضرات واما الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفاً
على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدير بحث الاصوات بما بعد
الاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه مغاير ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنياً على الحركة فلابد عند
ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء على الحركة السكون والاخرى الحركة المعينة انما اختيرت
دون الباقيين المضمر رفعاً وضع لمتكلم من حيث انه متكلم كحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب بتوجه اليه الخطاب
وقبل المراد بالمتكلم من يتكلم بر والمخاطب من يخاطب بر فان امثلة
موضوع لمن يتكلم بر وانت لمن يخاطب بر ويخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب
او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت

موضوعة للغايب مطلقاً اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطاً فيها لفظاً
او معنىً او حكماً اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظاً
امتا مستقلاً نحو ضرب زيد غلامه او مقدراً نحو ضرب غلامه
زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المستفاد
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى ومن سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميت دل على ان ثمة موروثاً
فكانه تقدم ذكره معنىً وانما التقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان
والقصة لانه انما يجيء بعد من ضمير ان يتقدم ذكره قصداً لتعظيم الشان
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر فانه يكون ذلك ابلغ من
ذكره اولاً مفسراً وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المفهوم
بينك وبين مخاطبك وكذلك الحال في ضمير هم رجلاً زيد وديز رجلاً
وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمتصل

المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجروراً لعامل نحو ما ضربت منطلقاً
عند المجازية او غير مجرور نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيام
مقام الظاهر واقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وسنعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى وذلك اي المضمر
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب بالمتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول اعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المتنبهين او فيها الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما دل بالمتكلم

لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فيه والمخاطب ضمير الغايب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم
ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هكذا القياس المجهول في النوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو
هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعاً والفرق في
الاولين لواحق ما لترتبط الفواحد المذكر من الافراد والتثنية والجمع
والمذكر والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو
قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربونن ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المنفصل غير الفعل
نحو اياي انا الى اياكن انا كم انا كن انا اياهما الى اياهن والنوع الرابع
الجار اي المنصوب المنفصل اياي اياما اياك اياكما اياكم اياكِ اياكن اياه اياها
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو

تا والواحق الدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس علامي مثال
المتصل بالاسم وفي مثال المنفصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك
غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه الى غلامهن
وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بد لان على ستة معان كثرت
وضربنا مقدر ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضربنا
ضربتما بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر
والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة
واحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغائب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمائر في مثل ضربا وضربنا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا الجاري امني المتكلم للفظين والمخاطب خمسة والغائب خمسة
فصار المجموع اثني عشر كلمة لفظا بنيف عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

لكنه اثنى عشر كلمة لفظا بنيف عشر معنى بكون جملتها ستين كلمة لمعين
مخ ويكون لتلك الامور علامة ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
ثم مرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصل لانه
ليست لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد في باب
الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لما كنفوا بلفظ الفعل
كما عرف في اخر الكلام المشهور مخ ويكون فيما بقي دليل على ما الفي على
ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في
الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
زيد ضرب والمرأة الموثقة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو
هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا ومفردا او مونثا نحو اضرب
مضربك الواحد المخاطب المذكر نحو اضرب واضرب للواحد الغائب واما
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة

حلفا سواء كان فاعلا او مفعولا او صفة مشبهة او افعل تفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضاربك وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما
ينقلبان باء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان
تتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في ضاربين والنون في يضربن
والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير بهما الى الالف
والواو في الصفة لحرف التثنية والجمع والبناء بضمير من كما يسوغ اي
لا يجوز الضمير المتصل مرفوعا كان او منصوبا الا حين لا يتقدمه
الفصل اي لا يجوز تقدمه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن لا يسوغ الا انفصال وقد اي فقد المفصل التقديم اي تقدم

الضمير في عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
اما ان يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع الغرض لا يتصل الا به
اذ الفصل بنا في الاتصال وتركه ينوب الغرض او بالحذف اي
حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون
العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون العامل حرفا
والضمير المحول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انى انك او يكونه اي يكون
الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك
الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لتوهم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه البتة على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر بعلم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر فهو زيد ولا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس

في بعض النسخ جعل عليه مثالا للباب وفيه لاخراج الباب وانما قال
من بني له لانما هي نه كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل ايانا نضرب مثال التقديم على العامل وتمام بيانه الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص فيما وايانا والفرق مثال الحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وايانا نريد مثال كون العامل معنويا وانت
قائما مثال كون العامل حرفا وعند زيد حاضر بقرى مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه القضاء
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لعمرو حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا كان هو المحدث عنه
صون الفصل لغرض التأكيد لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل لم يحن
الزيدون الضاربوهم بحن وروينا عن الزمخشري ضاربهم بحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال والاختار بالقياس ورد لا لبس فيها لثبت
الحكم في صورة القبيل بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس لهما
مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل كما تقدم فلم يتحقق

تحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما الى الاخر
الضميرين اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياهما
حيث يجب الانفصال في الثاني للحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على
الاخر احترز عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم
انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف ولا يجتنب طعن في اول
الوصله بايراده على خلاف الاصل وحكي سيبويه يجوز الاتصال
ايضا اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل اعني هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بانفصاله وان كان متصلا ومحو ضربنيك فانه لم يجتمع ضميران
ليس لاحدهما مرفوعا غير الاول بالاضافة وجب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل المتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل
والا الى وان لم يكن احدهما اعرف اي كون وكون ما قدمته نحو
اي الضمير الثاني على كلا من التقديرين منفصل لاغير اما على
تقديرها لاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم
تقديم الاقصر على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال الثاني لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين اذ
اعطيته اياه مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب
ولكن ما قدمته اختيار ما يكون اي خبركان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال في شبيه المفعول فان لم يكن ثم

الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار
لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا نحو لولا انا لكنا مؤمنين ولا يعد لولا مبتدا محذوف الخبر
تقول لولا انت لكنا مؤمنين اي لولا انتفاء انت لولا انتم لولا انتما
لولا انتن لولاهو لولاها لولاهما لولاهم لولاهن لولاي لولانا لولا
من لولا انا لولانحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا
انا لكنا مؤمنين الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري و
كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعدعسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كأنت فانت في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور وواقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في قصه والمتاصك فذهب الاخفش الى ان ضمير مرفوع

واقع موقع المرفوع ويسويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع البناء اي ياء المتكلم لازمة في المابني اذ الحقه تلك البناء
لتقي اخر المابني عن الكسر المختصة بالاسم المؤدي لحذف الجر والحذف تشبيه
نون الوقاية بنون مضربني وكذلك نون الوقاية في المضارع لكون لاحقا
بل حال كونه عربا عن نون الاعراب عن نون هي لاعراب بني يضربني
لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة ضربن لانها في الآخر
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين الذين كذا ذاه اقل الحق لعروضها ان
مع النون الاعرابية الكائنة في اي في المضارع مع ان وان واي انما
بني ان وان ولكن وليت ولعل بخلاف بين الايمان بنون الوقاية
لحافظة لها كانت البنائية في ضربا دون وعلى السكون في لم دون وبين
نركها تحرزا عن اجتماع النونات ونونا في لعل لقرب اللام من النون
في الخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويجاز الحوق نون الوقاية في ليت
من بين اخواتها ان لعدم مانع في ذاتها ولحمل على اخواتها لاختلاف الاصل في

من

من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وبكسرها اي بكون اي لعل في الاختيار فيها
المختار فيها ازالة النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين الابتداء
والخبر قبل العوامل مثل زيد قائم او بعدها اي بعد العوامل مثل كان زيد
الرقيب عليهم حقيقة مرفوع ولم يقل خبر مرفوع لئلا يدخل نحو ضرب زيد
ضمير مستتر يطابق المبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر بعضا او خبرا مما يصلح لها ان
تقع فاعل فيه مما لا يبقى فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا
ضميرا وخبره ذلك بالحمل على صورة الابس وشرطه اي شرط الفصل ذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا اشتبه الخبر
لاشتراكه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افضل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما او لوضوح ان الفصل من الاخبار بعد المبتدا

لا نزع عرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا معنى له الا التفسير
ولا عامل ولكن الخليل استبعد العادة الامر فذهب الى عرفته وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستحيل بحيث يحكم الخاء بكونه مبتدا والا لكان
لا عرف المبتدا والخبر وبما بعد ضمير فضل استدراك فيما مر في عد المرفوع
والحال ان ما منصوبا على انه مفعولي يجعله واما ما يعرف من انه
جعله مبتدا يرفع ما بعده في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا لعمو المنطلق
وفي بعض النسخ الذي يجعله مبتدا ما بعد خبر بدون الواو وحينئذ
الرفع بثلاثين ويتقدم قبل الجملة وابراد لفظ قبل الجملة بعد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يصدان يقال معنى الجملة
ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك يجب المفهوم التام من ان يكون
قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب ليس ضمير الشان اذا كان مذكورا وما يغير التانيث
لان الضمير يرجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا
كان الخبر فيها مونثا لقبول المناسبة ليفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه

بالجملة المذكورة بعده اي بعد الجملة المقصة من الجنس المذكور والظاهر ان
قوله ليس ضمير الشان والقصة معترضه بيان الواقع ليس داخلا في
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله ليفسر الجملة بعده فعلى
هذا لو جعل التقديم على ما ذكرنا النقض القاعدة بقولنا الشان هي
زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبر الخبر
فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل المراد تقدم الجملة
زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان
عاملا معنويا بان كان مبتدا كان مشتغلا وان كان لفظيا يصح الامران
الضمير كان مستترا او بارزا مثل هي يزيد قائم مثال المتصل وكان
زيد قائمه مثال المتصل المستتر وان زيد قائم مثال للمنفصل البارز ويجاز
عن اللفظ بامثلة لانها امثلة معنى مثال كون ضمير شان مضمونا ضعيف اي جايز مع

ضعف بخلاف ما اذا كان معرفة فانه لا يجوز اصلا لكونه عدة اما جواز
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلان حذف خبره بلا دليل ظاهر
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جاورًا
وظاهر الامع ان الفتح اذا خففت فانه اي مسذفر بنية الاضمار هنا
مع كونه منويًا لازم كقوله تعالى واخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه وان خفف ان وان ثقلها بالتشديد الواقع فيها واوجب تخفيفها
وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلًا
لما ليوفينهم وقد يجد وا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان
ان المفتوحة اقوى لتشبيها بالفعل من المكسورة التي لجديرة بالعمل
فاذا الزيجي وها عاملة في الملفوظ فذكرها عاملة في ضمير الشان اولًا
بالاولى المكسور عليها فلا مع انه لجدير بالعمل ولا يجوز اظهار فعل
الضمير لما يفوت التخفيف المطلوب هنا مما يدل عليه حذفه وحكمه
بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت انما الاسم
اي اسماء الاشارة المعدودة في البيتين بحسب الاصطلاح ما وضع

اي احاد وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاصبع لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد نحو الغائب والمستدفا فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لا حسية ومثل ذلك اقدر بكم مما يبن الاشارة البه حسية تحمل
على النحو وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة في
حال كونها للذكر الواحد والعاقل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا نحو اشاء ذان رفعًا وذين نصبًا وجرًا اي وذان وذين حال
كونهما لمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه مقيدًا كل واحد منهما بالجنس ويجيء في بعض اللغات فان
في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه والمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المونث
الواحدة لانها لم يبن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والمقول بانهما انهما

قدمتا على سائرها لقربهما او تي بغلبة الالف بالاولى وتروذه بغلبة الالف
والياء هذا بغير وصل الهاء بها وتي وذي بوصل الياء بها وشاه اي
مثنى المونث ذان في الرفع وذين في النصب والجر ولا يثنى من الغائب الا
ما للكثرة وورود هذا على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف او اخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل اقوام معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها
وجمعها اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرًا اي ممدودًا ومقصورًا
واذا كان مقصورًا يكتب بالياء والهها اي اسماء الاشارة يعني التي
على اوائلها على سبيل اللحوق والمرو خر بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهو كلها نحو في الحقيقة ليس منها وانما هو حرف يجيء به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما يجيء التنبيه على المنسوب اليه
كقولنا هذا زيد قائم وهاان زيدًا قائم ويتصل بها اي باولى اسماء

الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهًا على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفًا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسمًا لم يمتنع ذلك مثل شرابك
وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة والا
خطاب الاثنين فرجحت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني الفرد المذكر والمونث ومثناهما ومجموعهما وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراكهما واما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان الافراد يرتقي الى ستة فيكون اي الخطاب الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي الخمسة والعشرون ذا الى ذاكن يعني ذا اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرًا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذاك وذيناك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرًا الى
ذاكن وذيناكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك
البواقي يعني تا الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن

وتيمك وأولاك بالمد وأولايك لى اولاكن واولاكن واما ذيك
فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لايقال ذيك فانه خطأ
ويقال ذانك للقريب وذاك البعيد وذاك للمتوسط
لان التوسط لايتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولمدارك المتم كثرة
الاستعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخيرين منها لزيد
هذا الفرق مذهب اولحاله لغير فقال ويقال تلك وذانك و
تانك حال كونها تابعة الاخيرين بين مشددتين واولك باللام
اي هذه الكلمات الاربع سئل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
البعد بالاشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تالك وذانك
وتانك مختصتان واولاء بغير اللام التوسط وما هو للتوسط بعد
حذف حرف الخطاب منه للقريب واشارة وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها
ايضا فلو كان لتحقيق الحق خاصة لاستعمل في غير الاشارا على
سبيل التشبيه واما عد لها من اسماء الاشارة فقد استعمل في المكان

وغيره

وغير الموصول اي الموصول المعهود من الجنسيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما
ان كان جزء تبعيا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من اهل الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الى ما يدخل اليه المركب الا
الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما انفى كون جزء تاما الجزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزء من المركبات يكون الموصول وحده ايضا جزء لكي لا
جزء تاما ولبتا لا صلته وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا
الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه فمتى اسقط قوله فمتى اسقط قوله فمتى معرفة الموصول فلو ذكر
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي كان
هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصلا
وفي قابل ان يقول يكون ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفة على معرفة الموصول

بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة
على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينيه اعم بحسب المفهوم
ان يكون جزئية او غير جزئية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره وان كان ضميرا اعم من ان
يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينه ما يقوم
وصلته اي صلته ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير اي للموصول لا
لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
لشبهه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان

بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والذين على وزن العلمين
بجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالذين
بجمع المذكر واللاتي بالهمزة والتاء واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء الموصول مجرى الوقف بجمع
المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي ويجامع
المؤنث وجاء اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي
اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها او من ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
وأي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
وايّة بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو والطا
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصهم بجريانها موصولة بلغتهم بمعنى الذي
او التي قال الشاعر * وبئري ذو حفرت وذو طويت * اي التي حفرتها
والتي طويتها وانما بعدما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي

صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او الجمع
والعايد المفعول اي العايد الذي لابد من الموصول الا به اذا كان
مفعولاً يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلاً
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي
لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذي
او يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم بما يتعلمه
في هذا الفن من السائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر
عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بنائهم طريقة
الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو ودقايق النظر فيها مع
بعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف
الاشارة الى هذا الباب فقال فان الخبر اي اذا اردت الاخبار
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان البتة يستصحبها للاخبار لان الذي يخبر عنها لا تخبر بها صدرها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت

وضع المخبر عنه اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
يبنى في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضمير الحال اي الكلام الذي
والخبر اي اخرت للمخبر عنه عن الخبر خبرا ينصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته اي جعلت له خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او ضمنها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضعه ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيد والمراد
بوضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيد وجعلت خبرا عن الذي
وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها
فان صلت الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ويكون ان يبنى
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة متصرفا اي غير المتصرف نحو نعم وبئس
وجد اي وجد وليس ولا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تجيء بالام عن نعم

في ليس زيد منطلقا وشرطه ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرفا لا
يستغنى من اسم الفاعل والمفعول معناها كالتين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد خلفه
اذا بنى اسم الفاعل عن سيقوم يكون قايما فيفوت معنى التبين فان
لم تجد امرا منه اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا اخذ في الاخبار
وبين لم اي من اجل انه اذا فقد واحدا منها فقد الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في نحو الشان بان يكون خبر الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير
الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على ثم وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الوصف وفي السفه بدون الموصوف فلا
يجوز في نحو ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن نحو بما بتال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز من نحو

عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يودي الى ان يجعل الضمير الذي جعل له موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت من دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع ضميرا
الذي هو المعرفة في موضعه باحاله وكذلك امتنع في المميز المستغرق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير الهاء فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في ضمير الاسم المشتغل
عنه اي على المضمر المستغرق لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يجوز الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي هو زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
بلا عايد وكلاهما ممتنع وما الاخيرة لا الحرفية فافهما اتاكا فرق نحو اما زيد
قايم وانا تابع نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما مرجوا نحو ما
استقر به واستقر ايضا نحو ما عندك وما فعلت وبرجله نحو ما تصنع احد
وبرجوه فرا اما بجره ونحو مررت بما يعجبك اي شيء يعجبك واما بجزمه نحو

نكرة المنوس من الاعراب فرجعة لمثل العقول اي رب شيء تكرهه النفوس فرجة
وانما سمي شيئا سكرهن بالمعنى والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا ونعم الشيء هي وصفة نحو اضرب به ضربا ما اي ضربا
كائن ومن كذلك اي يكون موصولا نحو اكرمت من جاءك واستهانا ميته
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفا
بغير نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد اياه وان يعد
ابن بكر نحو من جاءك فاكرمه الا في الاشارة والصفة فان كلمن يجيء نادرا
صفة قوله الا فكرا بالتوكيد في ثبوت الامور الاربعة وانما الشاذ والصفة
ذات الموصول نحو اضرب ايهم لقيك والاستفهامية نحو ايهم لقيك وايهم
لقيك والشرطية نحي قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو ايها الرجل قبل اي يقع صفة التفاتا فلم يجعل المصنف كمر التي لا تقع
صفة اصلا ويجيب بان ايا الموقوعة صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل عظيم بل عن حاله لا تغير كل احد فعدلت عن الاستفهام
الى الصفة وهي اي كلمن اي وايهم مبنية بالاتفاق وحركة الاشارة كما في الاعراب

غيرها من الموصولات الاعلى اختلاف في اللغات واللغات وفي ذوات الطائي وانما
اعربت لانه يلزم فيها الاضافة الى المعرفة التي هي من خواص الاسم المتمكن فاجريت
حب واذ وانذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرا بالضم اي اتهم هو اشد فاني
بليك موصولة حذف صدر صلتها لانها كاذ وشبه الظرف من جهة الا حتياج
الى العرعية القلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانها حذف منها بعض
ما يتم بها كما حذف من الغايات ما يضاف وهو المضاف اليه والمستثنى
الموصوف قريبا يسئل بها الرجل كما استثنى الذي نحو فصدر صلتها لانه
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى سفرا معرفة نحو يا زيد وبناء
الموصوف لما فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قوله ما اذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبرا وبالعكس وبه
جوابه برفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا السوال في كون كل منهما جملة ذات

الاخر ان معناه اي شيء وهذا غير زائد على ما سبق الا ما يجيء
اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان موادها
واحد فان معنى قولهم ائتنا بما نعما بعني اي شيء انزل ليكون منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شيء وبجملة جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا السوال في كون كل منهما
جملة فعليه ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفي الثاني برفعه على ان يكون خبر لمحذوف ولم يعتبره المصنف لفوات
معنى المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم
كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام مبني الاصل مغاير
بناءها كونها اشبه لمبني الاصل فاما قبل اف بمعنى اتضجر او بمعنى
اقزجر فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على
الاتيان وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع كما في قول زيد ابي
امهلم سال ما هو بمعنى الامر وجيء بان ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها

في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ولذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وان كانت ليست بافعال معنا دينها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل فان الشارح الرضي وليس ما قال ببعضهم ان صدر مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو الامر على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ القرائن الصحيح وبما يقوله صدر منه انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا
يرد سئل الضارب اسم لمنتظر الغريب وغاق اسم لصوت الغراب بوزن فعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي فاجيء كمنزال
مبني لنزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ورد عليه امر لافعال قوائم
وتعاد في قمر واعقل فيه ذا وتاول بعضهم قول سيبويه بان اراد بالافعال

الكثرة لكان قياسا لكثرتها وانما فاتوا على الغالب فالتزموا
الاتباع دفعا وقوله الحال كونه مصدرا معرفا كجار بمعنى الجزة او الجز
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم نعثر له
الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل
يا فساق يعني يا فاسقة مبني اي كل من احد النمطين الاخيرين مبنيا
بناء اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا
فلما ذهب البرد الفراء ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في
فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الخالية الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع المؤدي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء
الافعال وبينت وجهها في كلام طويل لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وقال حال كونه على الاحيان اي لبعض من الاحيان وانما قال على

ليخرج باب فساق وانما قال للاحيان ليخرج باب نزال لانه لو كان علما
كما قالوا لكنه لا للاحيان وقوله مونثا سمعة علما وذكر للتنبيه على
انه لم يقع الا كذلك لعظم على المونث وغلاب كذلك مبني بناء
استعمال اهل الحجاز لشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معربا في
استعمال بني تميم الا فاذا فانه اي في فعال علما للاحيان يكون فيه
وجهان فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يقولون انه مبني في محل
نصب لا تقصد لا يقولون بان ذلك الزام وغيرها بل يجعلون باعرابه
الكل محكي حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الزاء حرف مستقل
لكونه في تقديره مكررا فاختير فيه البناء لاستراحة المتكلم اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل اوه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين

كونها اصواتا ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع
فمنها ما يعبر الانسان عند عروض معنى له كقوله المتندم او المتعجب
ويح وهي لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او بر على شيء ومنها ما يجري
على لفظ الانسان على سبيل المكابرة بان يصدر من نفسه ما يشابه
صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك ويح لا يقدر ان يحكم عليه او بر ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت خخ لناقة البعير
ويح لا يقدر ان يحكم عليه او بر وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل المكابرة كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب ربي او عند ناخة البعير خخ او غاق عند حكاية صوت الغراب
مبني في هذه الحالة اتم مبنية لكن بمن حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكايات عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل المكابرة وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
كونها للزمان الوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها بجزاها واخذها

حكما وبنيت لجريانها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا
الاعتبار كل لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي بصوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم غير
مثل اي لناقتها او زجرها او دعائها او غير ذلك واما قلنا مثلا
لان المراد من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يدخل ولد ما هو للطير
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يدخل اول التعريف كلها فالاول كقولك اذا صوت بالانسان
تشبيها بالغراب وان كخ مشددة وبتخفيفة عند ناخة البعير
ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير
تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بشيء المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
كلام حاصل من تركيب كلمتين حقيقة ان حكما اسمين او فعلين او حرفين

او مختلفان وجعلهما كلمة واحدة فليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما فظنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكن في حكم
الكلمة حيث لم يجز فجرى مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة يخرج
مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبين ان النسبة على
وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه ليس من ظاهر هيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر هيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
الفاعلية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل عليها من غير قرينة فاطلق الحد
على الحد وطرده اولى فان قيل من اين للجزء الثاني حرفا احرف عطف او غيره

بنا اي لجزأن الاول لو وقع على اخره في وضع الكلمة التي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذف الواو منه
ركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها اعني فيخرج حادي عشر
من ثاني عشر الى تاسع اوليخرج كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اوردنا السؤالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان لاحد جزئيه
العدد الزايد على العشر او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل غير نظرا لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فاخذ واحدة الصفة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا واراد
ان يأخذ مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر فلان مجموع الجزئين لا يصير
فاعلا لانه مع صيرورتهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقتضى

من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بعين الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العدد فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار ما خوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى لرد على هذا القياس الحادي
والعشرون ولا وجه بقلبها الابن كما لو وخذ فيه لا مثنى عشر وانثنى
عشر فانه لا يدل عليهما الجزء ان بل بقي الثاني للتضمن ويعرب الاول
تنبيها بالمضاف لسقوط النون والى ان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الجزء مع صيرورتهما بمنزلة كلمة واحدة تركب قبل التركيب مبنيا
الاول للتركيب مع البناء الثاني للتضمن وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي
اعرب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وغير
لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين واضافة الاول الى
الثاني وصرف الثاني الكنايات مع كنايره في الالفة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض

كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا ولغرض
بها ضمنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يبنوا
بناء ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض النحاة
ونعذر بتعريفه الا بالتعريف به مفصلا ولذلك عرفنا عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنا وها الكوفيون مثل
وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبنا وها لا فائدة في الاصل فيما من اسماء الاشارة ونظر عليها
كان التنبيه فضل لجميع ما بنا له كلمة واحدة بمعنى كم وبني ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي للكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة وضعت موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو

الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف
التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه اتى عن الجزئين
معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون المقدر فوزن ساكنة كما في من لاتنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لاصورة لها في الخط فرقيمته في
الياء نقطة من اعلاها فان قلت لم يذكر المتم منها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام عما يميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول
عنه منصوب بالتمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزه
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تقول وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد ثارة وبجمع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما
تقول ماثوب ذلك الثوب واثواب واثاجاز مفردا لان العدد الكثير مميز
كذلك واثاجاز مجموعا الكثير فيه ما يبقى من كثرة صريحا ولما كان هذا
ليس شاملا في التمييز بالكثرة جعل جمعيته مميزه كاثاثية عن معنى التجريد

بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من
رجل ضربت وكم من فريق اهلكت قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير
نحو كم من ملك وكم من فريق وذلك لموافقتها لمن في التمييز المضاف اليه كثرة
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجردا من في نظم ولا نثر
والاولى على جواز في كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ويقال اي كم استفهامية كانت او خبرية وجب صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام لكم من
اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
الشأن الكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول
الامر وكذلك ما قال كذا ما لكان او نحو اما نابت الاستفهامية والخبرية
نحو على ما وبل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومجرورا بمن مرادين
بقولهم وكل منها اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل

والخبرية وقع قبلها حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت
او مضافا الى غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجلا اشتريت في هذه
يجوز الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الخبر عن المجرور ومنع لضعف عمله
فجاز تقدير الجار عليهما اعلم ان يجعل الجار احرفا كان او حرفا مع المجرور
كالكلمة الواحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضافا
كان مجرورا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي هو مرفوع بمبتدا ان لم
يكن ظرفا نحو كم رجل اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه
يجيز عنده تعريف نكرة منفية استغراقا واما عند سيبويه فهي
خبر تقدم على المبتدا الكونه نكرة وما بعده معرفة وبخبر ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب الفعل ولا داخل تحت قاعدة الخبر
باعتبار ما عمال الكان فيه وداخل في قاعدة الرفع نائبا فيه مقام
عامله الذي هو الخبر المبتدا وكذلك اي سل كم في ثاني الوجوه الاربعة

الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما الاستفهام والشرط يعني ان تلك هذه الوجوه
في جميع هذه الاسماء لافي كلها فهما وهي ومتى وايان واين وانى وحيثما مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام
فمن وما ان كانتا استفهاميتين تأتي فيهما الوجوه الثلثة الاول عوض رتبة
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعه ولا يأتي
فيهما الرفع على الخبرية لانتفاء ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تفعل افعل وبمن تمر يلم وغلام
من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم والانفكام من خبر تجده عند
الله ولا يأتي فيهما بل في جميع اسماء الاستفهام الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصح الفعل للابتدا وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى وايان
وكيف وانى واذا ان لم يخبر بها عن شيء من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
بعد عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود عمرو وهو مردود بانه لا بد
قال الشارح الرضي وانا لم اعثر بعد على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية في

الاستفهام عملا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر المبتدا موصوفا نحو متى عمرو
بقادم اي متى كان عمرو بقادم واما اليان فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
يقع في محل الرفع بالخبرية اضافة على تقدير انتصابه على الظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايا تهم مررت وايهم
قام ورأيت ايهم هو عمر ايهما مستفهما بها عن الخبرية والخبرية
وتكرار الميز وحذفه مشاركة وجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
قبيل كم عمر اي ما هو يمكن باعتبار بعض الوجوه على النسخة الاولى ويحتمل
ان تغير الاوجه الثلث في كم لعدم صارفه بالابتدا والاحتراز منصوب على
الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا كهو لا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في ميزها اعني عمرا فاحدها الرفع بالابتدا استفهامية
كانت او خبرية والاحتراز النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف ميزها وهو غير

مذكور فيما سبق فكان لا يليق لمخبر هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك وامثلة النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت
المعزو في بعض الشروح الى امامه قد عاقدت على عثاري القدما
الوجوه عثر الرجل من باب ضرب اذا سقط لوجهه فيكون مستقبله الكف او القدم بحسب
الغالب الكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لهما نسبهما الى سوء الخلق
واما على احببت بمعنى لعنته حتى قلت اني كنت كاربها لحدوثها لسنكا
فخطأ قد سقى ما كرم سقى واحثاه من انواع خدمته المتعب الا تخدمه
انواعي وهي بالغم في الذم من خدمة الاماء والعثار رجع عثل وهي التي
اتى على حملها عشر اشهر واختارها الافات اذى من الحلب ولا تطيع
سهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر كمثله وخالته اشارة الى مرة المتر
طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كالرجل
عن بكيئة عذقها عامر وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير
الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عاقك وبخالاتك حلبت على عشارها واي
حذفت المميز اي كم مرة وكم حلبة على التهكم اي كثيرة وكم حلبة على الكناية

وارتفاع عمرو على الابتدا ومجيء توصيفه بقولك وجزع قد يطرب كما انها
كانت او خبرية على تقديري ارتفاع عمرو في موضع نصب لان المفعول الواقع
بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا ارتفعت عمرو
فمحض حالة وقد عاد وانا نصبتها اضفتها ما واذا خفضتها خفضتها وذلك
واضح وقد يحذف ميز كم كانت استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم
ضربت اي في كم مثال قامت قرينة دالة على الحذف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرة مظاهر الحال قرينة على ان السؤال عن كمية وعن عدد
ودنانيره واخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك او كم درهما
او دينارا مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتدا وما للمضي او
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى مرات
اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين العينين اذا كان المصدر المنوع فضلة واذا
كان العدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ

الموضوعة للزمان وفي الصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ الصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلا
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية المطلقة اي الظروف
العدودة من المبينات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض هنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان
عند انتفاء اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان خيرا من قبل وحيث
الظروف المقطوعة عن الالفاظ منها غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف حرف غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه ولتخيرها الضم بجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المجموع قطعها عن الاضافة مسلمت وفوق وقدام
وخلف ودون ولا يقاس عليها ما معناها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر منع الفرب

وكنت

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي فديما وقال الشارح
الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة لا غير وليس غيره نحو حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف المشبهة بالغايات لشدة الابهام الذي فسرنا
بها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير الا كثرة استعمال غير بهذا المعنى وكذلك اجري مجرى
الظروف سبحان الله وشبهه بغير به كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل
للزمان والاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
الاستعمالات وقد جاءت اسمية حيث سهيل طالعا نجد يمان
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي تارى مكان سهيل طالعا نجد يمان
يجيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لافتقارها الى

الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى الصدر الذي تتضمنه الجملة
مبني وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المقطوعة وانما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يغير بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤه بناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي
من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت اذا كرنا
فحيث وهي اذا كانت زمانية تستعمل اي اذا للزمان المستقبل وان
كان دالا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون الزمان
من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث غير مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقولهم اذا الشمس كورت ولهذا كثر
في الكتاب استعمال المتعلم علائم الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما في قولهم حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا ومنها اي في اذا ما تضمن الشرط وهو ربط

مضمون

مضمون الجملة على الاخرى فتضمن حرف الشرط فدلالة على الربط بينهما
دلالة الشرطي لكون معنى الشرط بينها التخيير اي جعل مخيرا بين وجودهما
الفعل لمناسبة الفعل معنى الشرط وجواز الاسم الصالح على الوجهين
المختار لعدم تأصلها في الشرطية مثل ان ولو وقد تكون اي اذا الفجائية
مجردة عن معنى الشرط نحو خرجت فاذا زيد قائم فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم فجئه
فجاءة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر فيلزم التبدل بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم التبدل غلبة
وقوعها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذا معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه وانما
الفاء في المثال فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قبل فالكلام
الى التحقيق انها للعطف من جملة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل
المعنى خرجت ففاجات زيدا وقوفي السبع كما هو مذهب الزجاج

ان اذا هذه زمانية او مكانية وقوف السبع كما ذهب البرد فانها
عند مكانية وقولهم زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفعل
لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف
اي فاجاءه في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمراره البسر وقد
تستعمل احيانا مجردة عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذا
الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد يجيء للمستقبل كقوله نعم نسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استحقاقها عوامل
الشرط المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد يكتفى بها نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقائل ان
يمنع بذكرها اللهم ومنها ايان واني فهما للمكان استفهاما وشرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام

والشرط

اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان نادرا بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المدة اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة
عدم رؤيته صاحبنا يومان لما دام لا يلاحقهما هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين ولا اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في
حكم المفرد المعتبر حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لقيني فيه تحصول التعيين المقصود من كونه معرفا واما كان التعيين
مقصودا لا مر لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول غير
وقت نا لزمان مدة الفعل معلوما بالضرورة وقد يكونان بمعنى
جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود

اي الزمان الذي قصد بيان حال كونه ملبسا بالمدة اي بعدد المستغرق
جميع اجزاء مدة يحتاج لا ثبات زمنه نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيته يومان لا زيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كتبت على هذه الصورة مثلثة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ اذ ذاك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او لجملة الاسم نحو ما
خرجت مذ زيد سالم فلم يذكر لعله فيقدر بعدها زمان مشتمل
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس بنا بقي وهو اي كل
واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة خبر ما بعده اي خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا بعدهما
ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
والخبر معرفة وذلك غير جائز وعلم انهما اذا كانا مبتدا وخبرا فانهما

ومجيئان لاظرفان فلا يخرج عنها من الظروف البتة الا ان
يراد بغير فيهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفان
في تركيبهم ومنهما اي ومن الظرف المبنية لدن بالاتفاق
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون النون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح
اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها موضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر
عنده وفيما في حزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيدا او لدن زيد الا فيما يحضره هذا وحكمها يجر بما على الاضافة
نحو المال لدن زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلا من حاضر
غدوة خاصة حملا على تشبيهها بغير بدون النون في مثل رطل زيت
واذا لم تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بجر

وغيرها

وغيرها ومنها قط بمعنى حسب الفاف مضمومة والطاء مشددة وهي اسم
لغاتها وقد يخذف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضم الطاء
كلها لما مضى النفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع نفي فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما
رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها
لاختها المخففة وقد حمل على لغته عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها المستقبل اي لاجل فعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع نفي المستغرق لنفي جميع الازمنة
المستقبل نحو لا ارا عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة تقديرا كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي ودهر الداهرين ومعنى الدهر هنا العائض الذي يبقى على الارض
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه واولى بها مطلقا على الفتح للتخفيف
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ بفتح

قراءة الفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة الاعراب كما يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين معها وان
مخففة او مشددة مثل قياسي مثل ما قام زيد وقياسي مثل ان يقوم
زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا
وحيث ولهذه المشابهة ذكرها في مبحث الظروف ويجوز اعرابها
لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان
المعرفة والنكرة من اقسام المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او
كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيد بصفة المعلومية والمعهودية اذا وضع
لها اسم فهو المعرفة واذا وضع لها اسم باعتبار ما تتميز قطع النظر عن هذه
الحقيقة فهو النكرة فقوله لما وضع شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج النكرة ففي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة

بازاء معان معينة شخصية باعتبار اسم كلي كان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث ان يجري عن نفسه مثلا وجعلت
اليه الملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يتبادر ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
المشترك التام للوضع لان الموضوع له فيه وضع كلي والموضوع له جزئي
متخصص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازاء من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامه فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات اي في اسماء الاشارة والموصول
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة منهم وكذا
الموصولات من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع

لمخاص فانها موضوعة لماهية معانٍ متعددة معلومة مقصودة من حيث
معلوميتها ومقصوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تصفح مثلا
معنى الشارب له المفرد والمذكر وجعل لفظا بازائه كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان تصوره بالعبور على معنى عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل
واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس
تا عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية والفرق بينها
يدخله اللام لئلا يدخل فيه تا دخله اللام الاولين لتحسين اللفظ
والميم في اليس من غير صيام في مسفر بدل من اللام ولا بعد فادخله
قسما آخر من المعارف او عرف بالمذاهب نحو يا رجل اذا قصد بهما معينين
بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وقد يذكر المتقدمون ترجمة على
ذي اللام انه اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
اى الى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى الكل او الحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاخير الا ترى ان

المنادي لا يضاف اليه فلو كان على ما ذكرت يقول فالمضاف الى المعرف لم يدخل في المضاف
الى المضاف الى المعرف ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بعد ذلك
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل يفوت استثنى من هذا الحكم
حق اي اضافة معنى بحق اضافة معنى بزيد فقوله معنى مفعول مطلقا
لمحذوف فاحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بتعريف المضارب والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والذي استغنى عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال العلم احكاما اولية وكلية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فكنية والا فان صدر بمدح او ذم فلقب والا
فهو اسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه والخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب الشخص
معين بفتح الواو من وضع معين كان هؤلاء المستعملين وضعوا ذلك الاسم

حتى اولهم فيه حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول
غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله وضع
واحد اي تناول بوضع واحد فلم يخرج الاعلام المشتركة وما اشار اليه
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه
على الترتيب اصنافها فيها يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اى اعرف المعارف يعني ما قلنا انه اعرف عند المخاطبة من حيث اضافتها
المتكلم المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك
واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فتوهم ان المخاطب لم وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرف ابعد من اللبس فالمضمر الغائب وانما ذكرت
لانه علم من اعرابية المتكلم والمخاطب انفرادهن منهما واقتصر على بيان
النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تتفاوت بين
اصنافها الا بالاضافة الى احدها فان فيه تفاوت باعتبار تفاوت
المضاف اليه واصنافه وانما اثبت التفاوت بين اصناف بعد

بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع
لشئ لا بعينه اي باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المقصودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة احاد العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما اخر
ليست بغيرها وهي ما وضع اي اللفظ وبعد صنعت لكية احادا لا
ستقرة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات
واحادها كل واحد منها وكلية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكليات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكلية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكلية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن مفرد معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكليتها اذا اخذت مجتمعة متكررة متحدة واحدة فاذا سئل عن
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرر

ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان الشيء
من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى
آخر لا ينقض التعريف بل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
ومنين حيث لا يفهم منها الواحد والاثنية فقط اصولها اى الفاظ
اسماء العدد التى يتفرع منها بانيتها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باستعمالها كذلك فى نيف او بالتثنية كاثنين والفين او
بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او
اسنادا كجاءنى احد عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشر كلمة
واحد الى عشر وما ئة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومونثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتا
واثنتان فى مفرد المونث وتثنيتها على ما هو القياس تقول للمذكر
ثلثة الى عشرة باثبات هاء التانيث لمجاوزة المذكر بالهاء ثلثة
رجال الى عشر رجال ثلث الى عشر يد وهكذا يجمع المذكر فرقا بين المذكر

والمونث بحذف ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احدى عشر اثنى عشر فى المذكر نحو
احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتى عشرة وثنتا عشرة فى المونث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى الواحد والاثنين
الى احد بالتخفيف وتقول ثلثة عشرة الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة فى المونث نحو ثلث عشرة امراة
ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر
كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير
الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على المذكر فى ثلثة عشر والتاء فى
ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تجعل للتانيث ولهذا حكمنا باعراب
آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت
على اثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المونث لانه لما وجب تذكير المذكر
لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع ولعدم الفرق بين المذكر

والمونث وقيم تكسر الثين عند التركيب فى المونث اى من عشرة
محذرا عن توالى الحاريع اوه فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة
واثنتا عشرة او حذر فى ثلث عشرة الى تسع عشرة ولجاز بوزن سكرى فيها
وهى اللغة الفصيحة لان التكون لخفة من النفخ وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب
محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اى
فى المذكر والمونث من غير فرق وهى عقود ثلثية وتقول فيما ازيد على
كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى
وعشرون فى المونث ولما غير الواحد والواحدة هما بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالها
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بتمكنه فلذلك لم يدرجها فى قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصها باعدادها فقال ثم بالعطف اى
عطف تلك العقود على الزايد عليها كاينا ذلك الزايد بلفظ ما
تقدم اى من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرين

فى المذكر واثنتان او اثنتان والعشرون فى المونث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث
وعشرون فى المونث هكذا الى تسعة وتسعين بالتسع وتسعين وتقول فيما ازيد
على تسع وتسعين مايتان والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما الى تسعة
المذكر والمونث من غير فارق فى جنسهما ثم تقول بعد ازيد على مائتين والفين ما يتبع فيها
بالعطف اى بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد بحال كون الزايد واقعا
على صورة ما تقدم من الاسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائتان وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائتان وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائتان
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائتان واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة ومائتان واثنتان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة
ومائتان وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة ومائتان وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحالية تثنية المائتين والالف وجمعه ويجوز ان
يحكم بالعطف فى الكل فتقول واحد ومائتان الى آخره مذكرا والاصل فى ثلثمائة
فتح الياء لنا اصلوا الاعداد المركبة على الفتح كخمسة عشر وجاءنى اى بسكون
الياء لثقل المركب التركيبى فى معنى كمركب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون

لانها انما حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي فاحذفت الياء الا
ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فزيد عجزا زيادة استغنائه بضمها مع الكسرة
فقال المشايخ الرضي يجوز ذكرها البدل على النية للجزء فتر ولكن الفتح اولى لموافقة
اخواتها لانها مفتوحة الاولى تحركت مع الفتحة والفرق من بين حال العدد
شرع في بيان حال ميزانها وابتدأ من الثلثة لانه لا ميز للواحد والاثنين كما
سيصرح بقوله و ميز الثلثة الى العشرة والثلث الاعشر مخفوض اي مجرور
بالجر بلفظ ثلثة رجال او معنى نحن ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا لانه
لما كثر استعماله اثروا فيه التبيين بالاضافة للتخفيف لانها اتسقط التنوين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة فانه استغنى
قوله بجمع لانهم لم يجمعوا مائة جمعين سبزوا بها مائتا واخواتها وكان قياسها ان
تجمع فيقال مئات او مئين لان الغالب جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات والجمع اضافة العدد الى الجمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى تسعين فانقص على المفرد مع كونه احصر ز ميز احد عشر الى
تسعة وتسعين بالجمع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العشرة فلعدم
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولاحذفها اذ
ليست هي في الحقيقة نون الجمع وانما في ما علمناها فلا يتم كرهوا ان يصيروا ثلثة
اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير
العدد ولم يترجح امتزاج ذلك الجزء فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيأ واحدا
واما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان منها صيرورة ثلثة اشياء شيأ واحدا لان الاصل في
امرأة وامرأ فراءه فلما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده فيكون
الفضلة قليلة وميز كاحد عشر الف وميز تثنيتها وميز جمعها اي جمع الالف
واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لان استحقاق جمع سلامة في الاعلام
مرفوض لانه يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل لخلو التثنية فانه
لم يقل ما ثلثا رجل بل الفارجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون ميزها على صيغ ميزها لكونها مثلها كانت الاحاد في
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها فتستحق ميز الجمع

الموضوع للكثرة وفي ميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل فاذا كان العدد
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث وانكر
بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفر اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي في العدد الوجهان التذكير والتانيث فان قلت لم قلت ثلثة اشخص
وان تريد المرأة اجيب اولا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان قلت فلم قلت
اشخص باعتبار المعنى ولا يبين واحد واحدة ولا اثنان واثنتان وثلثة يبين
فلا يبرد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصح ان يكون ميزا لهما على تقدير ذكر الغير معهما
ويجاوبون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكر معها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحد والاثنين
عنها اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان التمييز مثنى
مثل ما يقال ثلث نسوة فان من صيغة رجل يفهم الجنس الموهن ومن صيغة رجلين
والاثنين في ذكرها استغناء عن المميز فان قلت يجب ان من يميز الواحد يغني
عن ذكر الاثنين لان ميز الاثنين كذلك فما اذا كان ميزه شيء يغني بضم لا يجوز ان يكون

مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما اتفق في المجموعة في ميز ما بين الاحاد فيجوز
ان يعتبر في ما ليس بجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يجوز ان
يقال معنى الكلام انه لا يجوز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي
بجواز حرف مقدر والمصور بهيئة خاصة القابلة للوصف علامة الافراد بترك
التنوين او علامة الاثنية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى عن ذكر الواحد على حده واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى
بها عن ذكر الاثنين على حدة فاختار الواحد في العلامة التي هي اخف عن ذكرها
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لانا نقدر
المعدود اي افادة لفظ التمييز النوع المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح
به الى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز
ذلك التنصيص استغنى به في افادة ترك ذكر العدد على حده وقوله في المفرد من
العدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار تصيره الى تصيير ذلك
المفرد عددا فقصد ذلك دليل على ان الواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحدين بانضمامه اليه فيكون المعنى

ثانى الواحد مصرح باضافته اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الاول
عدد حتى يكون الواحد مصيرا والحد الثانى يتبع المؤنث على هذا قياس وهكذا
الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجوز ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فى ما فوق العشرة اذ فوقه تركيبات لا يليق استعمال
اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من العدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى
المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير انما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فلا يدل احدهما الا على الاول
لا غير فلهذا وهكذا الحادى العاشر والعاشرة والثانى عشر فى المذكر والعاشرة
فى المؤنث وكذلك الثانى عشر فى الثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء العدد
فى التذكير والتانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر
وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من
المركب والمعطوف عليه فى الثالثة عشر فى تانيث الاسمين فى المؤنث كما ذكرها الله

عشر

عنه يذكر فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فى ضرب الجزء الاول
من المركب الاول لاشتمال التركيب الموجب للبناء وبنا المجزان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما ابو زيد باب
العدد لانحصار مباحثه فى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لافتقاره الى تعريف المؤنث وجود فى المؤنث خلاف اى امكان
فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كفاطمة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم التانيث ولهذا
لا يجوز التاء فى تصغير الرباعى من المؤنث السماعية او تقديرا اى مقدرة
غير ظاهرة فى اللفظ كدار وناقة وفعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اى اسم مسلوب عنه المؤنث الحقيقى الذى يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها
حسا كعلى وحبلى او معنى وهو كعمرة وحمراء وقرزاد بعضهم الفا فى قولهم
ذبحة وقتلة وزعموا انها للتانيث وليس لان يجب الجواز ان يكون صيغة من صيغ
المؤنث مثل ذبح وقتل وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى هو الذى له

فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة
جمل واللفظى بخلافه اى سلب الحقيقى اى ليس بازاء ذكر من جنس الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كطلحة مثال التانيث اللفظى حقيقة
وعقرب مثال التانيث اللفظى تقديرا لان تانيثه مقدر بدليل
تصغيرها عيقبة ولم يرد مثال التانيث اللفظى الحكمى كعقرب لقلته وفى عرفنا
مسند الفعل بالافصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا
مظهرا او مضمرا بتا اى ذلك الفعل بالتاء وجوبا بانا تانيث
الفاعل عن اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقى فانه حينئذ لك الخيار
فى اتيان التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانث فى ناشر غير حقيقى بالجواز
وهو بمنزلة الاستثناء من قوله فاعلا فكانه قال ان تقول فى طلعت الشمس طلع الضمن
بخلاف الشمس طلعت فانه يجوز فيه الشمس طلع تكون التاء فى طلعت واستتار
عن الفاعل الذى لفظه من الاضمار بخلاف مضمر اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى

قوله وانت في ظاهر عبارته في الخبر ولو كان لبسلوبي من هذا القاعل صوت
الفصل ايضا لانه يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان لحسن استيفاء الاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه نحو
حضر القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم
الشمس الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا عن تابعا لشيء من اسماء المذكور كزيد اذا
حبت امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء وضميره الجمع فيه والجمع منه اما رجال جاءت او
جاؤا عند جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم فجيء تاءه فلا يقال
جاءت الزيدون جاءت مطلقا الى سواء كان واحده موثا نحو اذا قال المؤنثات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي قلت بالخيار ان شئت
لحقت التاء بروان شئت لم تلحق نحو جاءت الرجال رجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جميع المكسر غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا جمعا سالما لم تصر
الواو والنون بقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت نحو اي ضمير فاعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة التي تلحق بالماضي لرجال جاءت نحو فعلن اي

ضمير

ضمير فعلن بقيت الواو والنون بعينهما موضوعة لهذا النوع من الجمع والالف والنون
الفاء وما يلحقها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الاناث
وما يلحقها في كونه جمع المذكر غير العاقل نحو فعلت وفعلن اي حين تضمن
مفردها تاء التانيث بنا وبل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون انما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في المذكر كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي فعلن
المشابهة من حيث المزج الزمني ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالتي وصفت
بجمع العاقلين واستعملها في المذكر الحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث مختصات
عند النحويين بجمع غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده تبعا لمذهب الخليل
او قدره بعد فتحه ونون مكسورة فوق اسم فيما قبله والا لاسقط التنوين لانه على حال
مسلم من مساكنة وساكنين كما لا يخفى ونوكد في قبلهما لان استغنى عن ضمير المثنى
الرجال الرفع وبا ملتزم ما قبلها اي مفتوح ما قبلها اي حرف كان قبل الالف حال التثنية
ليما زعن صيغة الجمع ولم يكن كذلك في التثنية ونعنة الفتحة نون عوض عن حركة
او التنوين مكسورة ليلائم في التحقيق الساكن فتحة ما قبل الالف التي في صورة الرفع وهي فتحة

حكم التثنيين وانحذ النون ليدل ذلك الفرق او الملحق وجاز اوضع الفرق
ولا باس باستعمال على الحروف النون وعدم ذكر الفتحة نحو فيها على انك لا تدري
لشيء اذا قال امرأتان من امرأتك على اي نحو ان بقال هذه الامور الثلاثة الاخيرة
غايرتها في الباب الا يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان مفاده اي
مع مفرده مغاير في العدد بغير الوحدة وحال كون ذلك المغاير بعض جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار تحويه تحت مفهوم عام يوضع واحد المشترك بينهما ويزاد
بقولنا مغايرة بالعدد في الوحدة والجنس جريا على عرف قولهم من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فايدة كون فتحة هذين ظرفا في الاسم المفرد والا فلم لا يجوز تثنية العلم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأن وزيدان بهما القمران والشمسان بل يراد بهما
قمران وشمسان على التجوز خلافا لبعضهم فان قلت هذا ينتقض الابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانهم تثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مساة باسم الاب اذا عاد لقوة المناسبة بينهما فيراد بالاسم يجعل المسمى بالاسم
مفهوما بتنا ولهما يجعلهما اسمان فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب

وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت قد يغير مثل هذا التاويل في القرائن
بل الصحاح الادعاء مسمية العلم بالجنس فانه موضوع للكل وليس بحقيقة في
بل المجاز بالمسمى بالجعل منه نوع بنا وبما قبلي عنه قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بحسب اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمتجه اختيار عدم جوازه وبهذا الاعتبار رجح تثنية الاعلام
الشخصية حقيقة او ادعاء وجمعها فيزيد مثلا اذا كان علما لاكثر بازيد المسمى بزيد
نزيدان وزيدون وكذا عمرو اذا كان علما لاكثر بما لا يحصى كما زيد المسمى بعمرو ثم
بخمر وخمر ورد بعضهم وقال الاولى ان قال الاعلام اكثر استعمالها وكون الحضر
مطلوبة منها بكثير تثنيتها وجمعها لجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
يقوي قول هذا البعض ينفي ان لا يذكر في تعريف التثنية في الزمن جنسه ولما كان
احد الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يطرق اليه التغيير
اراد المصنف ان يبين بعين حكم ما يطرق اليه التغيير لان حكمه ما رواه ليعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مقدرة لازمة في
نحو عصا وفتى لا مزيدة للالحاق او لانه مجموع من الحركات والقمران كان الفا مثلثة

عن واو حقيقة كمصوات او حكما بان كان مجهول الاصل لدخيل كاوان في السجي
بل همزة الا في الجمع الذي والجمع ان فان المقصور ثلاثي يرد عزيا فيرد بعضهم فيها
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة لان الخلاف بخلاف ما هو قسم حيث لا يرد فيه لكان الثلاثي الاصلي وان تركن
كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كجيان في جل او حكما بان كان مجهول
الاصل وعلمت وقد ابدل كيان في سجيح سفي مما لا دركا على الربع حرف
فساعدا اصلية كانت الالف كالاجلل والمصطفى او زائدة كمبلى فالياء اي فالفه
منقلبة عن الياء اعتبارا للاصل بها اصالة الآ حقيقة او حكما وتخفيفا بها ادرج
ذلك لحرف والاسم الحدوجان كانت همزته اصلية اي جزء ماده لا منقلبة
عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاسم لاصالتها كقرأ بضم الفاف وتشديد
الراء كجيد القراءة او للتسلك من قرأ اذا انسلك وحكى ابو علي عن بعض العرب قريت
واوا على قراءة وان كانت الهمزة الثانية اي منقلبة عن الثالثة تحكم
فان اصلها كان حرفا بالغين احدهما المدغم والثاني تراثيث فقلب الثاني
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال في العمراوان لان الهمزة حرف

تقبل من جنس الالف فينبغي ان تتبع بين الهمزة مع الفا غير اصلية والواو قولي
همزة من الياء، قلبها ولهذا قلبت الواو همزة في شل اقتت واجون وريا محت تقبل
حرا ان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء يحيى حمراين والاعرف عليها وان ولا ابي بان
وكون الهمزة اصلية والالتباس بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كبكاء ورداء فاوجبان الذكوران
جايزان لبقاء ثبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة في صورة الاولى منقلبة هكذا
عبارة شرح الرضي ويفهم منه ان الحرف الزايد للالحاق او في مثل علباء هو الواو
المرصوفة همزة الهمزة عن واو او ياء متفقة بالاصل وبقية الاخرى عن اصلية فشابهتا
همزة قرأ فثبتت في الصورتين كما في قرأ وتابعهما قلب الهمزة واوا لان غير الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها واوا في الترخيم
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في الرداء الا رداءن بالهمزة او رداوان
بالواو وكل المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يكون الصحيح والا فالوجهان بغير لام
المعهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورجعها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام فكان قد تضمنها كتب اللحاذكا المفصل والفتاح والله اعلم واحدا

بنا انها حكم بالتهارع عن بناء وقع في فرع الفرع من انه قد تقلب الهمزة من اصل
باء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويجوز في الهمزة
المذكورة اي لاجل الادغام اذا تلون لقيامها مقام التلون توجيه تام الكلام وانضما
والادغام فوجب الاتصال والامتزاج فهذا بيان وحدانية الهمزة الثانية الخ
فيها ان الادغم في حرفين متلقين كخمران وقمران في خصيان وابان على خلاف
القياس مع جواز ابقائهما على القياس انفاقا ووجه عدم فيها وجدان كل واحد
من الخصيين والابيين ذا اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها
بدونها صار كل منهما مفردا وتاء التانيث لا تقع في حشو وقيل حشو والى استعمالك
وهما اثنان في خصيه واليه وان كانت اقرا استعمالا منهما ولما كان حذف الثاني
قاعدة مستمرة الآتي بيانه بالفعل المضارع للغيب للاستمرار بخلاف حذف احدى التاءين
اذ البرهما قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في
بيانه في الفعل الماضي المجموع مادل اي اسم دلة على جملة احاد مقصودة اي متفق
بها مقصدي ضمن ذلك الاسم بحرف اي بحرف هي مادة همزته المذكر هو الاسم
الدال على المجموع واحد واحدين فان الاحاد حال كون ذلك الحرف في سلبه بغيرها

بحسب الصورة اثنين بزيادة او اثنتان او اختلاف في الحركات والسكنات تحقيقة اي
سكنا فالجارية قولي بحروف مغزوة احترازا عن بقولي مقصودة او بقولي دالة بها على
سبيل التنابع وقولي بتغيير بها الحرف مستغرق من الحروف وفصل بقولي بتغيير
جمع السلامة لان الواو والنون في اخره لا من تمامه وكذا الالف والتاء فتغير
الكلم بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقولي مادل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس كرجل وفرس فانها ان قصد بها وضعها فقد دل عليها اسنادا الا واسماء
الجموع كركب وفلك وفي بعض اسماء العدد كمائة وعشرة وبقولي مقصودة مجموع فقط
خرجت اسماء الاجناس فانها قصد بها الجنس لا افراده واذا قصد بها الافراد استعملت
فيقولهم جرف مغزوه كذلك بقولي مغزوه اخرج اسماء الجموع والعدد نحو نفر والفرق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب ما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وفوقهما بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على
الكثير والكلمتين وهما جمع جنس قيل ذكر للتجنيس الاستعمالي لا بالوضع على ان الاصح جواز
الاستعمال كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش

قال الجمع اسم الجموع الذي لها اسماء من تركيبها كجامل باقر وراكب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وقمح وبقل بخلاف واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وقوله بالجمع والواحد به تحذران الشيء
جمع لعدد ما فوقه على فان التغير الذي فيه اعم من ان يكون جمعا في الحقيقة ويجب
التقدير بخمسة فلك اذا كان مفردا اخر فعل واذا كان جمعا اخر فعل وقوله بالجموع
في بعض نسخ وكسر في التحقير اي بالجمع الصحيح نازع بكون مذكر وتارة يكون مؤنث
والجمع المجموع المذكر السالم اخر في الجمع مفرده بناء ومفهوم ما قبلها في قوله في الرفع
بالواو مكسورا ما قبلها في حالتي النصب والجر وقوله عوض عن الحركة او التنوين على
سبيل البدل مفتوحة استعداد لخفة الفتحة تنقل الواو والجر بدلها ذلك الفرق
اي الواو لحق شبها بواو الجمع الفرق كان معنى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر
منه وقد يقال من جنسه اكتفاء بما ذكرناه في التثنية فان قيل اسم التفضيل يجب ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل امكان بكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخر
اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كان جمع قاضين حذفت اي الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها فصار قاضيون وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعوض عنها التنوين
حالتي النصب والجر قاضين فاصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسكنت الياء لالتقاء الساكنين وان كان لغير العاقل اي الخص
الاسم الذي لا يعقل جمعه مقصورا اي الفا معصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف ساكنا كان على
فتوحا ولم يعتبر لبقاء الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر اصله مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم الذي
جمعه جمع المجموع المذكر بين فيما صحيحا واذا كان ذلك الاسم معنى
من غير معنى الوصفية فذكره على عاقل اي فكونه مذكرا عائدا يعقل بين حيث سماه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء المفرد
فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه شرط من الكل
كالعين والسنان منها كالرمح او فاقد معنى يخرج المذكر نحو جمع هذا الجمع وارادة بالمذكر

فعلان كذا مؤنث وفرعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لا بزيادة التاء وعلمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
بناء في هذه الصفة بتاويل الوصف مع مثل جريح وصبور نحو جاءني جريحون
وصبورون واما جاءني جريح وصبور والجمع بالواو والنون ولا بالف والتاء فانه
لما يختص بالمذكر والا لكون لا يكون جمعا مخصوصا باحدهما بل الشائع
ان يجمع جمعا مستويا بان فيما جريحون وصبورون والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بناء التانيث مثل علامة فان هذا اجتماع صيغة
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف فيما الى نون الجمع
بالاستقراء تارة في التثنية وقد تثبت نحو سنين بكسر السين جمع سنة وفتحها
بفتح الراء وقد جاء كما نها جمع اربعين بكونها اسما لعدد ثبتت فيه لالتقاء
المذكر والعقل وعلم كونها علما او صفة وقد اورد صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء مختصة فاعلن كاتبة لشرجها من الشذوذ منها سابون واما الرقي
منها فالسذوذ ومنها ارضون واما لمن اراد تفصيل ذلك فليراجع البرالموث
اي في التصحيح اعلم ان ما فوق الواحد حق اي في اخر مفرده الفرد او ينزل الى

شرط جمع التصحيح المؤنث ان لا يكون مفرده مستغنيا عنه اي عن المفرد مستغنى بكون
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم من تذكير الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون في فرعه
تحقد جمعه ان لا يكون جمعه الا من لفظه الثلاثي كما مر لانه خلاف في جمع بعضه
حاضنات فلو قيل في جمع حاضن لهم حاضنات لزم الالتباس الا صفة على
قول ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع مذكره ملحقا
اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان جمع الاسماء المؤنثة بالمعنى كما
وخص ويخرج منها من الاعلام التي تأنيثها غير حقيقي لا يجوز فيها الجمع بالالف والتاء
بالجمع بنها مسمى كما للصفات والجبانات وذلك لاختفاء هذا التأنيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر للعلامة جمع المؤنث اي غير الذي جمع تغييرا اي لحق جمع
نفسه واسوغ الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا يشمل جمع السلامة تغييرا
واحترز بقيد الحرف في الحد عن زيادة بعد الثلاثة وعن تغيير تقديري كحصول
الجمعية فلا ينتقض بنحو اعمال مضعفون فان تغير الواحد فيه لزوم جمع

الجمعية وامتناع تغيير الواحد فيه بلزوم بعد حصول المذكور في تعريف الجمع مطلقا
فنواعد من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغيرت سواء كان ذلك التغيير لفظيا
كرجال وانزار او تقديريا كما مر في جمع الغلة وخرج بما يطلق على اثنين فصاعدا
وبما يلزمها الفعل اي الجمع بكونه على وزن افعل كافلس جمع فلس افعال اي جمع يكون على وزن
افعال كانمار جمع نمر فرس وعلى هذا القياس معنى الجمع افعل كارغفة جمع رغيف
ومعنى كغلمة جمع غلام والجمع صحيح مذكر كان او مؤنث كسلمات وفي شرح الرضي
الظاهر انها اي جمع السلامة مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لما وضعا لاجله المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة صادق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى
قروء مع وجود قوله اقراء مصدر احدث بمعنى بالحدوث سمي به ما يجوز سواء
صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطهر والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل القاعدة والعاقبة ومثل ولادة

ويجاله مما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
والمراد بالمصدر من الثلاثي المجرد صاح ابن مالك وبرتق الى الثمانية وتسعين كما
بينا في كتب التصريف وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على
افعل فمصدره الافعال وكل ما ماضيه استفعل فمصدره استفعالا احترز بقيد
واستخرج استفعل الى غيره فان ماضيه في علم التصريف واعل اي المصدر بالقطع
على افعال اشتق منه حال كونه مرادا به معنى اي مجعنى ضرب زيد عمرا امس حال كونه
خبرا اي بمعنى ماض مستغنيا عنه اي عن ذكر ماض مستغنى بكون مذكره ماضيا
الى يعتبر ماض مستغنيا عنه اي عن ذكر ماض مستغنى بكون مذكره ماضيا
ليخرج نحو اكرام زيد عمرا امس فانه ليس بخبر لان المعنى اكرم زيد عمرا امس
وفك العمل لمناسبة الاشتقاق وانما لم يعتبر الشبه لان شرطه كون الفرع في الزمان
كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل
فعله بالقطع بشروط ان لا يكون مصدرا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سير حثيثا لم يعمل ولا يتقدم معمول ما اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير مع
ان وتأتي مما في حيزان لا يتقدم عليه فلا يقال المجتبى عمرا اضرب زيد ولا يضمر
اي حذفه غير الجار لكون الظرف مفعولا مقدرا سيجيء فاعلم لانه لو اضمر غير لاحتمل الشيء

والمجرور قياسا غير الواحد فيلزم اجتماع اثنين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان نكتة الفعل وجهه والجهتين في الحقيقة الى الفاعل وكان
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها المحذور بخلاف المصدر
فان لم فيه نكتة وجها ولا شبهة ان الاضافة فيه يلزم الاستناد
فلم اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل ظاهرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد
الاستتار على حد يخرج مثل ضربي زيدا حاصل لانه يلزم ذكر الفاعل الذي فاعل
المصدر لا مطلقا ولا مضمرا على المجتبى ضرب زيد لان النسبة الى فاعل آخر
ناخوذة في مفهومه فلا يتوقف حضور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافة المصدر الى فاعله مع ان عمله
متأخر اولى لانه حينئذ اقوى مناسبة للفعل لكونه مثله في قوة عمله ولولا دفع
اللبس لجاز ويضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قدر النسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التأديب واعماله الى اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف طويل لانه
عند عمله مقدر ان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل فيلزم ان لا

يدخل على المصدر المقدم بيان وكم يجوز ذلك على قلة فرقا بين الشيئ وبين نقيضه
برجل له بأب في القرآن شيئ من الضاد والمعرفة بالنحو عالما فاعل وفاعلا
مع تخيل وجه ما لأن حروف غير عوامل يجب التنبيه بالشيئ الأكثر لصدارة
مفعولا مطلقا صرفا من جنس عامله بدلا له من الفعل الأول المتعدي من غير
نحو يزان بكون المصدر لازما يجوز عاملا للضعيف مع وجدان القوي سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضرب ضربا شديدا زيدا وحذف وفاء لغرض نحو ضربا زيدا
والشكاية أي المصدر مفعولا مطلقا وافعا له نحو الآية أي من الفعل وهو كان
حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعيا له وجدا له فوجهان أي فيجوز نصبه الوجهان
على المفعول لأجله وعلى المصدر النائب عنه وقيل على المصدر الحقيقة وعلى الأول
في قولهم وجهان وجهان والفاضل بين المصدر بمعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان إياه بالجملة المعترضة لبيان تعميم أحكام على المصدر لأن عمل المصدر في
القسم الأول أكثر وأظهر فلما خرج عن القسمين توهم تعلقه القسمين على سبيل
اسم الفاعل ما اشتق أي اسم اشتق من فعل أي حدث موصوف بذلك الاسم لمن قام
به الفعل أي الحدث كما قام به الفعل وهو أن لا يكون ما

جعل مرادا بذكر لفظ ما بعده قصدا للتغليب صيغ للمبدوء نحو في البدء وشجرة
ومجده وقيامه بمعتمدا بأحد الأمور الثلاثة قال الملخص في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه الحد وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها ولا حاجة
لمن قام به بخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في جميع الأوجه حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قولهم ما
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به مغايرا للموضوع
له من غير زيادة ونقصان فلو وضع الأصل الفعل معنى آخر كان الزيادة فيه ووضع له
لا يصدق عليه هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة فيقولهم لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الأصل الفعل وحاصل
الكلام انا حين لم نسلم ان اسم التفضيل الذي قولهم بمعنى المدروس كما سلمه
اخراج الصفة المشبهة فيه نقض اسلمنا ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يقل ان الاشتقاق متحد من حيث الموضوع كما علم فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل مع الزيادة وبهذا ان صيغة المبالغة على هذا التقدير خرجت من التعريف

ولا يجوز ان يلزم ذلك ويدل عليه حصر جميع اسم الفاعل فيما حصر وجعل كل منهم
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل نحو ضارب وقاتل وما ثنى وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة هو اسم الفاعل بل هو صفة مشبهة
وافعل التفضيل وصيغة المبالغة كحسن وحسن وضارب صيغة أي صفة تسم
الفاعل بمجرد الدلالة على ما يقوم فاعل ومن غير ما لا يشاركه فيه فرا وعيا لغيرة ان
مزيدا فيه على صيغة الفضائح العلوم بميم الجمع مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر في
لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفاعل ومدغم نحو ما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة او الواقع مستفاعل مقام مستفعل كان مثال الكسر الواقع الواقع في آخر المضارع
ايضا مما كون الكسر بكون ما قبل الآخر من المضارع من تسمى بالميم مثال
ويجعل أي اسم الفاعل على افعل فان كان فعله لازما يكون هو افعل لازما ويجعل على افعل
اللازم وان كان متعديا الى المفعول واحد يكون هو افعل متعديا الى مفعول واحد وان

كان متعديا الى اثنين كان هو افعل كذلك وكان فعله يتعدى الى احد المفعولين بحرف الجر
والمصدر والمفعول فيما لم يسم فاعله وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
بشرط بعض الحال او الاستقبال أي يجعل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بالمبدأ أي بشئ
يشترط على به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة لا تفيد شيئا من هذين الزمانين
اشترط احدهما لان محله شبيه بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
وحكاية كقولك بعد وكتبهم بالأمس واليوم صدقات باسطا ذراعيه بالوصيد فانه باسط
الآن وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل معنى الماضي كأنه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الان ويشترط الاعتماد
أي اعتماد اسم الفاعل على ما يصير الى معنى المبتدأ او الموصول والموصوف
او ذي الحال ليتوفى فرجحة الفعل من كونه مسندا الى ما صحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
همزة الاستفهام نحو ما ضارب ابوه وما جاء زيدا راكبا فرسه او على النافية نحو ما زيد
الشئ كلا وان لان الاستفهام والنفي الفعل الى ما فاده وأيا ما شبهه بالفعل عن قام

زيد وقائم الزيدان وقائما زيد وقائما الزيدان فان كان اسم الفاعل للتجدد
فما مضى الى الزمان الماضي بالاستقبال او في حكم الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو الى اضافة معنوية تفيد
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه يذهب
الى عدم وجوب اضافته الا ان يقول عند وسوكان يعني الماضي والحال والاستقبال
يجوز ان يكون منصوبا على الحضور وهو على تقدير اضافة ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقولهم وكلهم
باسط ذراعيه ويرد عليه الجواب عنه فان كان اي اسم الفاعل معمولا آخر جرا
اضيف اسم الفاعل اليه نحو معطي زيد درهما اي فانتصاب درهما بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو
زيد معطي عمرو درهما امس فقدرها منصوب باعطى المقدر فانما قيل معطي عمرو
قبل انما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم
الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول هربت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول هربت بالضارب ابيه زيدا الآن او غدا لانه بفعل المحققة
ج عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على فعل ما وضع منه

اي من اسم الفاعل الى غير صيغة الاسم التي يجب ان يخرج عن حد اسم الفاعل الى الصفة
في الفعل المشتق منه كضراب ومضراب وضرّاب بمعنى كثير الضرب وعلّام بمعنى
كثير العلم وما بمعنى كثير الخ نحو خرّاز اي مثل اسم الفاعل في العمل اذا عرفت هذا
يشترط في عمله هذا ما تقدم من ان يكون مبنى المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل فاما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم تكن للمبالغة نحو ضارب
ابوه عمرا الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الان او غدا او امس وما
فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والتثنية
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك الجمع منها سيّان كان او
كثر لمشابهة اي مثل اسم الفاعل اذا كان معربا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المقررة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او الزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجر حذف
النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بصيغة على المفعول بخلاف

ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع التنوين مخففا مفعول
لم يحذف ولا يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لعدم التخفيف لعدم
الفصلة بها اقول من قرأ المقيمي الصلوة نصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير المتكلم مثل قوله تعالى ولا تبغوا العذاب بالنصب حذفت
ضعيف لان اسم الفاعل حينئذ فصلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم
المفعول هو الذي اشتق ممن وقع اي حدث موضوعا لمن وقع عليه
اي الذات على سبيل في فتح الفعل عليه فخرج بوجه موضوع بوجه ان ما وقع
عليه الضرب وان عمرا قائمة من قام ناصب في اسم الفاعل فقولنا اشتق من
فعل فاصل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقولنا لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المصدر كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لمفضل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة تغاير الغير ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وضع عليه الفعل قطعا وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
مع فتح ما قبل الواو المفتوح لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الواو ومرمي بفتح

الى الصفة الفاعل الذي هو مبتدأ ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فالاصح صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حد السماع اي كائنة على قدر يحيث لا
يجاوزه فالظرف منصوب بخبر ان حال من الساكن في مخالفه او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما تجيء بخصوص مخالفته اسم الفاعل
بالبيان مع اضافة مخالفته لصفة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم
الفاعل لكونها مشبهة به ويكون علما لما ذكر ايضا عند ذكر حسن وسعيد
وشديد وفعل هنا اسم فاعل اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا حاجة لاشتراطه فيها وانما اشترط الاعتماد فشرطها الاتي الاعتماد على
الموصول لانها فيه لان اللام الداخلة على الليت موصول بالاتفاق وتقسيم
سائلها اي جعلها قسما وبيان حكم كل قسم وبيّن كل قسم مسئلة لانه يسأل عن
حكم ويجيب عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين هي اما مضاف او ملبس باللام او مجرد عنها اي عن اللام
والاضافة فذلك الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة فاعلا كان او مفعولا اي من هذه الاقسام الستة

ثالث وشديد ثالث وعمرو الخرى فعلها ماضت اقسام سائلها اثنا عشر قسما
حاصلة من ضرب الاقسام الستة التي للمعمول من هذا حسب الاعراب في الاقسام
الستة الحاصلة من قبل الربع في المعمول الى الفاعلية اي اضافة الصفة والتشبيه
التشبيه اي تشبيه مع الصفة بالمفعولية في المعمول المغفر وعلى التمييز بالجعل
معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل
هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل اي بالجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليها وتعميلها اي تعميل هذه الاقسام في ضمن امثلة جرّ
قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فذلك التركيب ثلثة امثلة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار استلزام مثل الجر
رفعا ونصبا وحرف الكاف التي مثل هذا التركيب كقولنا امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجها عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية نصبه

بالتشبيه بالمفعول به او جره بالاضافة وانما عبر بالاسلوب بترك العاطف تنبيها على
ان ما يذكر في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة الثابتة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه المذكورة الحسن
وجهه اليكم هذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وكل التركيب في
تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها لخلوه فيه رسا بين
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها مختلف كما قال اثنان منها
اي من ذات الاقسام متحدان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة انما تحذف التنوين اي
التنوين لحسن وجهه بالاضافة او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما
اضيف اليه الفاعل واستتار في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او يحذف اضافة ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه علام لان اضافة المميز الى

وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتار في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان الاضافة المعرفة للنكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه ما هو المردود من الاضافة لخلوها في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهها فيستوي في رجوع
البصريين بجوازها على تجويز في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا ترجيح في
السعة وجد الاستقباح انهم انما ان يكون الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يقال الحسن ما يكون منه ويتجه ان يقتصر على هو التخفيف اعني حذف التنوين
ولا يعبر عن لا عظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستتار فيه كما يكون
في الصفة والذي اجازها بلا ترجيح النظر الى حصول نوع من التخفيف في الجملة
وحذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية عشر الموصوف منها
الاقسام الثلاثة المذكورة وهو خمسة عشر قسما لما كان غير مجرور منها الى من
ذلك الباقي اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المجرد واللحسن
الوجه مجرورا وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه مجرورا والحسن وجها وحسن
وجه مجرورا وان في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفع منها واما قسمان

والمجموع تسعة احسن لان الاتم يفيد الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان غير صفة ان منها احدهما في الصفة والاخرى في المعمول مثل احسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المتحمل انه غير لحسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وسمّا لا ضمير فيه منها وهي اربعة اضف اليها حسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه بجرهما فيها قبح تعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجوب التغير غير ظاهر في الصفة مثل قائم في المحل الجسم الى قاعد ان يظهر بها وجوبه وعلامه وقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمول الحامل فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تقدم الفاعل على عامله اي لان الصفة كالفعل كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعل الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا لكان وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتوصف انت الصفة حينئذ الموصوف فتقول هند حسنة وجهه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهه وحسنان وجها

وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجهه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي بين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم فاعل المفعول مقام الفاعل فيتعدى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية على غير فيعلان الفاعل ومفعول تالي سبب فاعله ويجبانهما وبضافان اليها فتقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره ولذا كانا يتعديان بالاضافة اضافتهما اليها ولا نصبهما ايّاه لزم الالتباس المفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه درهما علم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني امر مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد قايم الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا واسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل الى حدوث الموصوف فاعم بر الفعل او وقع عليه والتفهيم لقصد تميز المتفضل عن مشاركه الفاعل

وتلحق المفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو الموصوف اي لذات متصفة تلك الزيادة او ظرف مستقر اي ملتبس بتلك الزيادة فعلى الاول اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مجملة ولا ابهام في تلك الاخيرة وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو الحيا اسم التفضيل من حيث هي اسم الحمد وفعل الموشى وان كان يجب الاصل بل دخل خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا الهمزة لكثرة الاستعمال وقد يستعمل على الاصل وبقوله اي بقيد اي اسم التفضيل من حدوث ثلاثيا لا رباعي مجردا لان بزيادة غير لكون بناء الفعل وفعل منه اذا بناء من الرباعي والثلاثي المزيد من الحافظ على تمام حروفه لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على الاربعة وسع اسقاط بعضها بلزم الالتباس فانه لا يعلم ما مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه لتمام الاصول او من زوايد او بعضا منها فلا يتعين الحق امين

بابون اي من ثلاثي مجرد ليس بابون ولا عجب ظاهري لان منه اشتق فعل التعجب الى غير اسم التفضيل كاحمر واعور فانها اشتق منها اسم التفضيل ايضا منها لا لتبين الراوي زيد احمر وعور آخر زيد بالحمرة الصرفة وهذا الفعل انما تم اذا بين الفعل الصفة مقدم بناؤه منها على فعل التفضيل وهو كذلك لان تابدله على ثبوت مطلق الصفة فيه مقدم بالطبع على تابدله على زيادة على الاخرى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بابون ولا عجب فهو التفضل فان قصد غير اي غير الثلاثي المجرد بان يزاد ان بدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره وصل غير اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل عوايل منه اكثر منها مثال الثلاثي المزيد فيه وربما مثال للون وعمي مثال للعيب وحيث قد نا العيب بالظاهر لا يرد نحو جهل وابلد ولكن يرد الترجيح على هذا التعدي باشتقاق لمعنى على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والحمق ولكنهم حكموا بشدوذه في نحو احمق من ان جهنه والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة كما حكي عن ابن جهنه من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو وجبة طويلة فضل من ذلك فقال لاعرفن بها

نفسه ولا اصل له وتقدمات فيه المفعول مبتدأ مقدم فلما صح قال ايا بني انت انا فخر بانا طير
شابية من حقوان هيبقه قدر يقتضي جواز استحقاق الحق من حيث لا يكون جدا
الغلبة قياسا وان يكون اشتقاقه اجعل ذا بادية بان يكون اثار حمله وبلادته
ظاهرة على سبيل المبالغة ولا تقبل ذلك عاقل والشارح عدل الحق من قبيل البلد
حيث قال وينبغي ان يقال بين الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يدخل
منها نحو فلان افضل اهل بلده من فلان اهل بلده والحق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل استقاقه الفاعل لا المفعول فانهم قد اشتقوا منه ما يتأتى منه
اكثر فاقصروا على الاشرف وقد جاء المفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو انه لمن هو اشد مخذوف وقد قرء اليوم لمن هو اشد مأمونية وعلى هذا قيل
واشغل واشأم وانعم ويستعمل اي اسم التفضيل على اسد ثلثة اوجه وهي
استعماله بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد
منها لان وصفه للشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكر مع من والاضافة ظاهر واسم اللام تنزيلا لحكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين تجيء المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما ان اسم المشار

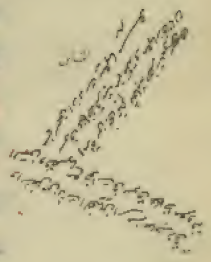

افضل

افضل من زيد تحت عمرو الافضل اي الخصلي الذي قلت انه افضل من زيد فيها
هذا لان اللام في افعل التفضيل الالتمهد يجب ان يستعمل استعمالا غير افعل
الناس بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين الاثنين منها فلا تقول زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا
واما قوله وليت بالاكثر منهم حصى والمراد الصغر فهي تفضيل فيه ليست تفضيلا
بل التجوز في لمسة من جنسهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلو عن الكل ايضا الغرض
نحو زيد افضل الاثنين يعلم مفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في قوله الله اكبر
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانزع مجرور اي اكبر من كل شيء فانا الضيف
اي اسم التفضيل الذي معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على احد مما زاده موصوف المقصود به على من اضيف اليه اي انا اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه واما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الذي على غير ولا وفي
ذكر المفضل عليه اشتراط في الاستعمال بهذا المعنى اي يكون موصوفه بعضا منهم
كالخارج فيهم يجب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الاراده لان

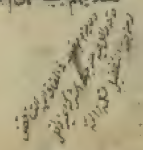

المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على شاركه في هذا المفهوم الخاص
مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع ويتجوز به
الخ قوله يوسف احسن اخوته ترشيح عام اي عن الاخوة باضافتهم
اليه والمعنى ان فيه زيادة حسن اي ان معنى زيادة مقصود
من طلقه غير مقيد بان يكون على المضاف اليه وجوده اضافة اسم التفضيل
الما اضيف اليه التوضيح اي الذي يفيد اسم التفضيل وتخصيصه كما يفيد وصف
الصفات نحو مصارع مصروعين القوم مما لا يفضل فيه فلا تبقى حاجة الى ذكر
مفضل المضاف اليه يجوز هذا الحق ان اضيفه الى جماعة هو واحد منهم نحو
قولك ابا حفص افضل قريش فيه فضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل في جماعة اخوته يوسف وان تضيفه الى جنس جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم اهلها وهو مختص ببغداد لان منشأه او مكثر وهو جنس
النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما
اضيف اليه الاخر اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا او كذا

التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد وهندان افضل من زيد وهند او
او الهندان او الهندات افضلات الناس وهذا لا ينافي ما قبله من ان الذي ليس فيه
الا الافراد والتذكير يكون المفضل عليه مذكرا لجمعه والمطابقة اي
مطابقة اسم التفضيل المذكور مثنى وجمعا ومؤنثا ومذكرا ومؤنثا ان موصوفه
له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند افضل النساء والهندات
افضلاهن والهندات فضليات نحو لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه مقترنا
بالنوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
مطلقة او المجرد المعرف باللام منه فلا يلزم فيه ما من المطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا بل الزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع علة قيام المانع وهو استزاجه بين التفضيلية لفظا او
معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن فقط
لا غير اي لا غير المقترن المذكور لكن يتم بحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث
به المشبه بالاخر هو في حكم الوسط اعتبارا لمنزاجه بين التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر لكنها لما قام الكلام ولا يضل اسم التفضيل في اسم ظهر

التذكير

الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا وانما تختص الظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان
وجد بعده ما يوهم ذلك فاعمل الى على الفعل الناصب فالله تعالى اعلم
بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل وانما الظرف والمجرور
يعمل فيهما ايضا بلا شرط لان الظرف والجار كيفما وقعا خبرا عن الفعل نحو زيد
امس منك اليوم راكبا او التمييز يجيء تارة عن معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد
وانما يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل ليس الا لاظهار ما هو عمل الفعل وهو ايجاد
يعمل الفعل لانه لم يجد له فاعلا بعده في الزيادة بعمل عمله ولانه كان بناءه
الاصل فيه وهو استحقاقه لان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد ما بنيته على اسم
الفاعل فلا يعمل الا مشابهته ايهم الا ان كان اسم التفضيل منفيا اي مسبوقا
بحرف النفي نفيا معتمدا على ان يقع مبتدأ او خبرا عنه او حالا او صفة لنكرة
احسن صفة لنكرة مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره منفصل ذلك الشيء
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا مع نفسه

اي نفس ذلك الشيء باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا احسن
بعد حسب ان كان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي
تفضيلا منفيا عن ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ اثباتيا لانه في المعنى لسببه يحصل لصاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يعلق ذلك الصاحب حتى يتيسر عمله
فيه كالصفة المشبهة لاضطراب رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لا نحو
مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج
عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما

مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد انه بهذا او
ذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وانما يبقى على ما هو
الاصل في اسم التفضيل وهو امتناع ترجيح الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليحصل خروجه عن المعنى المفضلي بالنفي كما سيتضح فاعلم ذلك وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة فيفيد انه لا يوجد حسن كحل عين
رجل زيدا على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين رجل معما
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه وايا ما كان فهو باطل اذ المقام
اقتضا من المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون حسن مع النفي بمعنى حسن وثابتا فيجعل حسن

قبل النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم
المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل منفيا الى الحسن زيد
اثباتا بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لانه انسب المقام لان ترجيح
المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين فانفي المساواة
والزيادة والطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على المساوي وبرمع زيادة فيصح
ان يقصد برعرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد
ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن كل كاحل عين رجل دون حسن كحل عين
زيد وذلك كاف للمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة المفضلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في المظهر بشرط ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد جاز كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور يتحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل عليه فيه مختلفين بالذات فنحو صوت
الاتحاد يضعف المعنى المفضلي فاذا زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعمل حكم

بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل
ثم قوله ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم يرفعون الحسن بالجار والمجرور بالابتداء مسلماً بين الحسن
ويحول اي تحول فيه الحسن من حيث انه مفضل فيه معنى الفعلية
وذلك المحول قوله منه في عين زيد اجنبي وهو الكحل اذ الكلام ليس
محمولاً على هذه الجملة بهي اجنبي له من هذه الحيثية لاجرم تخلل بين
وبين معموله تمرة من هذه الجملة ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض
له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والجار والمجرور العامل في الحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل المذاعلية فانه لم يسبق
لاجنبي قط فانه من معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قولنا منه في عين
زيد على الكحل لزم الفصل بين الحسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه تقييد الكحل وكذا لو قيل هذا اعجب
ما رأيت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في

عين

عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتقييد الفاعل امر اغلبي من قبيل الغالب
الشهود الواردة في امثال هذا المقصود والكلام فيها
ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عتبر فيها على وجه
يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها على ما خصص فيها ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب مخير من ترتيبه وينتقل بعد التقرير الى ما انشاه
سيسوقه واستشهد في اثبات هذه المسئلة ويطبق هذه
الصور عليه فقال ولذلك ان تقول ما رأيت رجلاً احسن
في عينه الكحل من حسن زيد بإقامة من عين زيد مقام
منه في عين وهو احضر منه بمقدار ضئيل منه وكلمة
في ولو رفع لفظ العين من الدم والكفى بين كان لتصريح
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كانا
عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على
حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء

على نفسه اذ يبعد حينئذ فان قلت على اسم التفضيل كراين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد حسن
فيها الكحل كان اصله ما رأيت عيناً احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقاماً عليه استغنى عن
ذكر ثانياً وتعين ما رأيت عيناً مائلة لعين زيد في اصل الكحل
احسن فيها الحكم الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عيناً
كعين زيد في كون الحسن فيها الكحل منه في عينها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاءت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر او رفعت الفعل بالابتداء
لانها في حيز الاولى ولان من التفضيله بحجرورها مقدرة فيها
ايضاً ذكر مثل ولا اري منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رأيت كعين زيد الى اخره قولا مثل قول الشاعر وانما
ترك مصدر رأيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثل وترك الموصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكرهما وهو

في مقابلة قوله وادياً وهو مذكور لا مذكان في مقام
بيان الاختصاص في المثال المذكور لا وتمام البيت مع
تاليه حَرِجْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ٥ كَوَادِي السِّبَاعِ
حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا ٥ أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ٥ وَلَا خَوْفُ
إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا كان اصله لا اراى واديا اقل به ركب
منهم واراى السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكر
تاليه الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركب
الابل والتئية من اى اواى كالتحية من حيى وهو
الكف والتأني والسارية من السرى وهو السير في
الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حينئذ
يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في وكالذي لما اعتبر
اوحاليته واقل صفة واديا والجار مع مجروره متعلق باقل والمجرور تاليه

الى وادٍ يا وركب فاعل اقل وجملة انوح صفة لهما وتأنيثه تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او مضروب على المصدرية او ابان تأنيثه
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير وادٍ
والمعنى وادٍ اقل بركب منهم بوادي السباع واخوف منه
وسائر تاوٍ في مصدر بمعنى سيرًا وسائرًا اي راكبًا سائرًا مفعول وفي
والمستثنى مفرغ اي وادٍ اقل واخوف في كل وقت وقاية الله سائرًا
تقول مررت على وادٍ منسوب الى السباع اذكرتها بها والحاق
الالف اياي مثل وادي السباع حين لحاظ بر الظالم واذ يأبون
توقف التركيب بر اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في وقت وقاية الله سجانه ركبًا سائرًا
سائرًا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا اركب وادٍ اقل بركب انوح منه بوادي السباع ولي
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اركب وادٍ اقل بركب انوح من وادي السباع وما افهم

ولما قسم المصنف الكلمة الاقسامها الثلثة علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فقال وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدر مباحثه بتعريفه فقال الفعل قال اي الكلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل عليه الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع
ضمير في نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد حينئذ بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة واما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان فتعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معنًا
المطابق بل العام لكن لا يتحقق الا في ضمن الخاص فخرج بهذا القيد الحرف فانه ليس مستقلًا
بالمفهومية بوجه من وضعًا باحد الازمنة الثلثة في الفهم من لفظ الدال عليه نحو

صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وقولنا وضعًا يخرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقترانهما بما يجب الوضع والصدق عليها المضارع انه اقترن بها
الازمنة الثلثة لوجود الاحدى الاثنين والا نه مقترن بحسب كل وضع بواحد
دون عرض الاشتراك فيعتد الوضع ومن ثم عد نحو اعسى وخلق انه لا
انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او تعليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا
في الفعل ودخول السين وسوف له لانه الدال على الاستقبال القريب والا على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت لنفي الحكم الفعل كلما دل
او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا انهار او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تا التانيث عطف على دخول قد وانما خص
لحوق تا التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يحسن الا بالفاعل والصفات
استغنيت عنها بالحاقها تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا حاجة اختص
بالفعل ساكنة حال عن تا التانيث احترازًا عن المتحركة لاختصاصه بالاسم ولحوق نحو
قعدت ان ونحو قعدتا فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه ما يتصل

ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وخرج فروعه عن منع احد نوعي الضمير لخروجه لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بتعليم الحق احدر الى النفي
ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
الحاضر الذي انت فيه جملة حالية يكون بين اجزاء الزمان فان تعدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان
يكون الزمان زمان نقوله كما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج عنه ما بعده والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بقبل فانه
دال لا لة هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو مبني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء للقول ان ضربني ضربتك في موضع
ان تضربني اضربك وانما الفتح فلكونه اخف الحركات من غير الضمير المرفوع

متحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كرابعة تجامع اربع حركات
على الولاء فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واتما قيد بالتغير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غيرها
فانه يضم حملا على نقيضها لفظا كقربوا او تقديرا كرموا المضارع المشبه
اى فعل مشبه الاسم باحد حروف ائت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف ائتين فى اوائله
يعنى الحرف التى تجتمعها كلمة ائت وهذه المشابهة اما بكونه واقعا اى موقع ذلك
الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم شائعا قبل
التخصيص بوجه من زمانى الحال والاستقبال مثل ايسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم تخصيص ما وقع شائعا
بواسطة القرائن واتما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بعد
ان صفى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضع من
ضرع واحد فيما اخوان رضاعا فالهمزة من ذلك لمتكلم وحده والحروف الاربعة للمتكلم
ومعه غيره اذ كرا كان او مؤنثا مثل اضرب ونضرب والنون اما للمتكلم المعظم نفسه اذا كان
معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانها ماخوذة من انا وعن

والتاء للمخاطب واحدا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين او ذوى غيبة والياء للغائب غيرها
اى غير المتكلمين المذكورين وهما واحد المؤنث وما شاكله فقوله غيرها متجرد عن الالف
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
التصرفية فهو فى قوة المعرفة الموصوفة او بالنصب حال هو الاول والموافقة الثانى
وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كدحرج اولا كتخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما والاعراب مختص بغيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا واتما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
ولما نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد ضميرين لان نون الناكيد لشدة
الاتصال صيرته جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله على كلمة اقوى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى ان يجيء ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون
جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل الاعراب واجرائه رفع ونصب يشاركنا الاسم فيهما
بل يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف العلة من آخره

المجزوم غير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث
مثل يضربين فهذه اربع صيغ تضربن فى الواحد الغائب المذكر وتضربن فى موضعين
فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر وتضربن فى المتكلم الواحد و
تضرب فى المتكلم مع الغير بالنصبة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون النصبة
والفتحة لفظيتين المكونين فى حال الجزم مثل لم يضرب ولن يضرب ولم يضرب
المضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمس مواضع بالنون
حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع للجر مثل الزيدان وتضربان وتضربون
وتضربن ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المتصل الآخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيل يقول يدعو ويرمى والفتحة
لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو
والياء فى حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم
يغز ولم يرم والمضارع المتصل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف

لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول
لم يرض وبهذا ظهر ان المضارع اذا انجزم عن النصب والجازم نحو لم يقم زيد سواء كان فى
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين سواء كان
العامل فيه ذا التجرد كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب واتما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا زال كونه كالاسم فاعطى
بعض اعراب الاسم واتواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى قولك نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم
وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان وجيء فى نحو
الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو
عالم ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قولك يقوم الزيدان ويكفيك وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره انما يغير الاعراب مع تقديره فعلا نحو
سيقوم ان يقوم مع السين وسوف موقع الاسم لا يقوم وحده والسين حرف كما
ابواء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيما الاسم وانما
عدل عن الاصل كما يجيء فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى ونصب المضارع

بان محفوظة ولن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصلها ان
نقصر كليش شيء اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصلها اذ
ان خففت وقيل اصلها اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجود وهي لام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه اللام حروف تضمع نحوها
على الفعل لانها بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو وأو عاطفات وفعلان بعدها انشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل معمول الكي عطف المفرد على المفرد المفهوم
من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكون زيارة منك
فاكرام مني اياك وذلك لا ياكل السمك ويشرب اللبن لا يمكن اكل السمك و
شرب اللبن معا فان التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي امثال
النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا امثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي

تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من الثقيلة لان المخففة للتحقيق
تناسب العلم بخلاف اخواتها فانها للرجحان والطمع فلا تناسبه ولهذا اي لان الواقعة
بعد العلم بهذه اي ان الناصبة نحو علمت ان يقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد
نفيها الوجهان لان النفي باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق باعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح كلاهما فيجري فيها ان التي بعد
الوجهان ولن مثل لن يرجع ومعناها النفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا ولا
يلزم ان يكون نحو قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى باذن الانتهاء واذن التي تنصب بها المضارع اذا اعتمدا بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب لانها تنصب
لاعتماد ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه يستحق حكما وكان عطف على لم يعتمد
اي تنصب بها المضارع اذا لم تعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا او جزاء وهما لا يكونان الا لمستقبل فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال لك سلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لانحلال الاستقبال فتقول اذن تبدأ
وقولك اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب المحفوظ بها كما اشرنا اليه وقولك مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الآتية لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر اذا
وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على عطف
الاعتماد بالعطف الاستقبال المعطوف لانه حينئذ والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكما التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
التي تنصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان التي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي
او كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي
مثل سرت حتى ادخل البلد مثل لما يريد الحال تحقيقا فانه تقصد به نفع الرجاء
في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل ان حتى في الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها انتهى نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناصبة هنا

القول بان الجمل فيكون ناقصة لانه لا تتم لانها ما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقي الناقصة بلا خبر فيفيد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانية فولك اسرت
حتى ادخلها لانه يخ يكون ما بعدها خبرا منقطعا فلا يتوجه وما قبلها سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف لا يستهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب او هو محال او جازة وقت حصول كان الناقة كان يسري حتى ادخلها فان سيرها
ثبت يسري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجازا تهم سار حتى ادخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز الحكم بالمسبب متحقق
الحصول فقوله انهم عطف بتقدير جار على جازة الناقة لا على كان يسري حتى ادخلها
لعدم صلاحيته بقيده بقوله في الناقة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجازة كان يسري حتى ادخلها في الناقة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان
الناقة فجملة انهم سار عطف على كان يسري ولا فساد فيه ولام كي التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل سلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي تنصب بها المضارع بتقدير ان هي لام تاكيد للنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
وما كان الله ليعذبهم ومعنى نحو لم اكرمك لم فعل وهو ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان

فان قيل اذا اعمال الفعل يعني المصدر بان المقدرة مكيف يقع الحمل على حذف المضاف
من الاسم اي ما كان صفة انه لعذبهم او من الجزاء اي كان يعذبهم اذا قلت عذبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان انه معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعد ها بتقدير
ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي تسببها لما
قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على السببية حيث يتغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان لم تكن قبلها اي قبل
احد الاشياء الستة المذكورة تقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعى جوابا بالفاء
نحو هم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو ذرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرمك منى او نهي نحو لا تشتمني فاكرمك اي لم يكن منك شتم فضرب مني
فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون حكم آخر ضرب مني او نفي نحو ما ياتينا فتحدثنا
اي ليس شانك اتيان فتحدث منا فيندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليك ملك
فيكون معه نذيرا اي ليستلزم نفي فعل فيندرج فيه التمني او حض نحو لو ياتيني فاكرمه اي
ليست لا ثبوت ما فارقه معنى وقد دخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو قوله تعالى لعلي

انع الاسباب بالكسر والسكون فاطلع بالنصب على قراءة حفص او فاطلع نحو لا انزل
خبرا اي لا يكن منك نزول فاصابه خبر فطلوع جعل الموضع موضع السببية بتقدير الفاء
دل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم من القاء او ما
نحو سانزك فتستريح والحق بالحجاز فاستريح اي بدون تقدم احد الاشياء
الستة فحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب المضارع بعد ها بتقدير ان مشروط
بشرطين احدهما المعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والمعية انما تكون
بين شيئين فصاعدا اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء كون احد الاشياء
الستة المذكورة والمماثلة بينهما بادخال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اي لتجمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بين
اكل السمك مع شرب اللبن وهذا القيد ليس في الفاء والتي تنصب المضارع بعد ها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرطان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على المقدرة
بعد ها الا ان ان اتضاد دخول في مفهومها والا لزم من تقدير ان بعد ها تكرير نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيوبه يقدر ها بالا بتقدير مضاف
اي لالزمنك الا ادائك اياي تعطيني حقي وغيره تقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور باو التي

بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والمطاطة اي الحروف المطاطة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير شرط ما ذكر من الشروط
لتحقيقه فقد ير ان بعد ها اي تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو ما انت بالحكم ترضى بحكمه زيدا او تشتمنا اي فشتمنا او ثم تشتمنا فثم ليس من الحروف
المذكورة وقد ير ان بعد الواو وحدها ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها فقوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المصدر والتاويل ليكن منك اتيان فحديث
اي فليكن حتى اذا كان مستقبلا او حالا او ماضيا او جاز ان يكون بمعنى الى ان وقيل هو مجرور
معطوف على حتى في قوله وبان تصدرنا بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ان بعد
يجب المغايرة له على تقدير الاول ان جعل العاطفة اثم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا
به كما سبق مرارا مرة ثم ايضا ورد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا ويجوز ان يقال ان مع لام كي نحو
لان اكرمني ومع ما النافية نحو اردت لان تقوم ومع لا نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اريد لحتى تعطيني فياتيك وان تذهب لان هذه الستة تدخل على اسم صريح نحو

او او تشتم نحو

جملتك للاكرام والمعنى ضربت زيدا وغضبه وارتفاع ضربك فجازان يظهر بهما ناصب
الفعل الذي هو صريح وهو ان المصدرية وانما لم يجز الجر لعدم ظهور المصدر
بعد ذان وكذا المعنى لان لام الجحود تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم
صريح وعمل عليه المعنى الى ان المعنى الاول غلب في التي عليها المضارع وانما الواو وما بعدها
واو فلانها لما اقتضت نصب بعد التنصيص على معنى السببية والمحبة والانتهاء صارت
كواو النصب فلم تجز الناصب بعدها وجيء اي فجازان مع ان الاصل عدم اضمار الناصب
بعدها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا مستكرا اللامين المتواليين لا سيما
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم وعلم ان الناصب بعينه غير المذكور كثيرا
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ
كقوله الا ابانها اللائحي حضر الوغى وفي رواية التنصيب لكن ليس قياسيا كما في ملك
النحاة وكذلك لم يذكرنا يجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في
معنى النفي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم خلافا وفاقا وكلم المجازاة
اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط وهي اسماء اتى بعضها اسما
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزوم بها فعلان وهي اي كلم

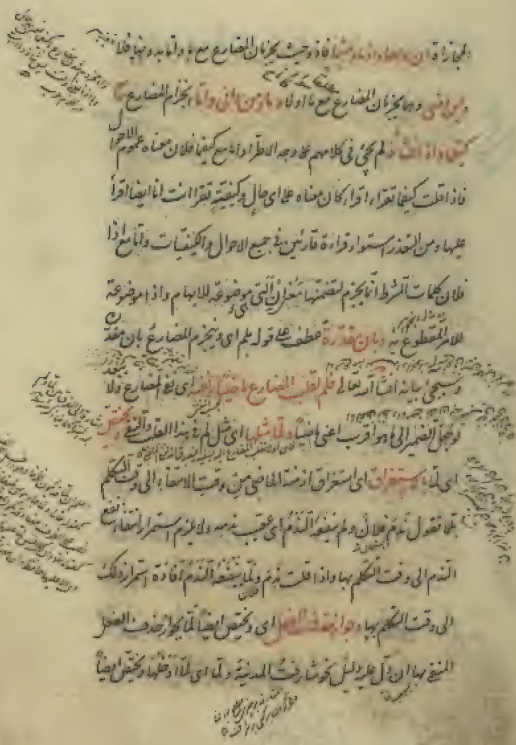

المجازاة ان وما زيد عليها فانها وحيث يجزمان المضارع مع ما واما به وحيثما فلا
وايما وهي وما يجزمان المضارع مع ما اولا وما من اني واما يجزم المضارع مع
كيفما واذا ان لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واذما كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقعد اقعد اكان معناه على اي حال وكيفية تقعد انت انا ايضا اقعد
عليها ومن البعد مستعد وقادر بين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما يجزم المتضمنها معنى ان التي هو ضوعة للابهام واذا مضرعة
للامر المقطوع به وان مقدرة عطف على قوله لم اي يجزم المضارع بان مقدرة
وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى لم يقلب المضارع عما هو عليه اي نفي المضارع ولا
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني اجنبيا ولا مثلها اي مثل لم في نفي الفعل والتخلص
اي لما يستمر اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الاضافة الى وقت التكلم
فلا تقول لم يقم فلان ولم ينفعه الندم اي عجب منه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع
الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت لم يقم ولما ينفعه الندم افادة استمرار ذلك
الى وقت التكلم بها وجاز نفي الفعل اي وتخلص ايضا لما يجاز حذف الفعل
المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتخلص ايضا

الحمد لله رب العالمين

بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا يقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما يقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين الفعل ومعموله وتخلص ايضا بسترها غالبا في المتوقع
اي الذي بها فعل مترقب متوقع يقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب بعد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام
المطلوب بها الفعل وهي يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي كسرة
وتحتها نقطة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى وثيابك فطهر
اي فهي لم تطهروا فليصلوا معك ثم لينفقوا ولا النهي هي اللام المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهية اي الاداة
النهي هي قد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على
جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما
وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول والثاني
الفعل الاول اي لجعل الفعل الاول سببيا والثاني مسببا وفي شرح المقدمة وكلم
المجازاة انما تدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة

لا يجعل الشيء سببا للشيء فلم اراد بجعلها لشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
بل عزو ته شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا لغة او عادة او عقلا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم منها نسبة يصح بها
ان يورد ها في صورة التسبب والمتسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان
تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة منهما لاظهار المكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاثابة عنه الناس سبب الاكرام
عنده وليسا ان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
ثانيهما جزاء من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرنا ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرنا فقد رزتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او
ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي في فعله الجزم
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي
والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا فالجزم

فقط تفصيل للفاء نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويجوز ان يكون تفصيلا للقضاء ايضا سواء كان قد لفظ به كقوله تعالى ان اسرف فقد سرق اخ او من قبل او معنويا فقط كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء المتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي لا يستقيم ان يكون قيدا مؤثرا فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وان حسب فيه الفعل والعدم تأثيرا واداة الشرط فيه معنى فلو جاء الايمان بالفاء وتركها كان اداة الشرط لم تؤثر الا تغيير معناه كما تؤثره الماضي فوق بالفاء وأثرت فيه تغيير معناه حيث خلصت لمعنى الاستقبال فتركت الفاء لوجود الاثر من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ لما ناسب بعد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او معنى كما تقول ان اكرمتني اكرمك غدا او تقديرا كما تقول ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فيجب بها اذا جعلت شرطا او امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او عرضا او تمنيا بما او لن او لم او غير ذلك كالتمني والعرض في جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وكذا اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون في قراءة من كسر الهمزة والا فالفاء لازمة لان اذا المفاجأة لا تقع في ابتداء الكلام وانما تقع بعد الفاء او الواو كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون في قراءة من فتح الهمزة والتي يجزم بها المضارع حال كونها متصلة بما ان كانت مقدرة بعد لا الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والتمني نحو ليتني اكرمك اي ان يكن غير الكرم الاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه اي ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم اذ هو السببية اي سببية ما تقدم لما وقع بعد ان مع مضارع مؤخر عما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما خص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب قد يتعلق بمطلوب متعلق عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية له فاذا كان المضارع الواقع بعد ما ملكت الفائدة وتقصد سببية الفعل المطلوب بملك الاشياء قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعده جزاء ويجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب طلبا وقصدا وتلك السببية تقدر ان مع الفعل الملفوظ من اسلم ودخل بعد دخل الجنة جزاء له فتقول ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي المثبت وهذا امتناع لا تكفر وتدخل الجنة عند الجمهور واما اذا لم تكن في فانه لا امتناع في ذلك عندهم فامتناعه عند الجمهور لان الامر قرينة على ما عرفت ان لا تكفر تدخل الجنة وهو ظاهر المعنى واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بسبب العرف ان كفرك تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة لشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن قرأه مرفوعا اي وليا واردا في الحال او المآل كذلك كقوله تعالى فاغفر لهم فذرهم في طغيانهم يعمهون اي مخلين او مستأنفا كقول الشاعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ... فحل حتفا مرى بحد الظبة الذكر

بكاف بعض النسخ وفي بعضها بفاء او بالاستئناف كقول الشاعر

شل الامر كان الواو بصنعة الامر فانهم يطلقون اسم الماضي على صيغة المضارع ويريدون صيغة وفعل المروي انما قال شل الامر لان الامر كما اشتهرت به هذا النوع من الافعال اشتهرت بالخلل الصدري اي الفرار المنقطع المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف في شرح صيغة خطب بالفارسية وكل امر اما كان او غيابا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل من غير الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بخلاف المجاوبة يحترز عن نحو قوله

هذا لك فتمنوا فان قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل صدور ويد وبكلا وجه اي الامرة الحقيقة عند البصريين الوقف بالباء على ما هي عليه لكون الانتقاء ما يقتضيه اعرابه وهو وقوف المضارعة لان شبهه بالاسم المقتضي للاعراب انما هي بسببه فاذا سقط حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في كون التصحيح وسقوط نون الاعراب ووقف الهاء لانه لما بقي فيه اللام عن الجزم معنى اعطي حكمه نحو قول الحرب اضربا واضربوا واخشي واخشين واغزوا رم كقول

لم تضربوا لم تضربوا ولم تخش ولم تخشوا ولم ترم وذهب الكوفيون الى ان جزمه بلام مقدره فان كان بعده حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا لقول في تضعيد عضد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن ولين المضارع مرباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال الاخير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف المضارعة فليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان ثالث مضارعه مضموما نحو اجتمعوا اي بعد الساكن همزة وصل للاتباع يبنى على ضم ثالث المضارع ويحتمل ان يبنى على فتحه ويجوز اعلى الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة كسرة فيما سواه اي سوى ما كان بعده ضمه سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم للتبس بالمضارع المجهول ولو فتح بالماضي الرباعي نحو اجلل مثال لما يكون بعد الساكن حرف المضارعة مضمة اضرب مثال لما يكون بعد كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة وصل رددت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في

فالتكلم او جد همزة وصل مقطوعة لذلك بنيت على فعل ثم ليتم فاعلم ان فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واقامة الفاعل المسند اليه مقامه او حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا بعد ان يراد بالموصول الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو احد فاعله وقيم المفعول مقامه ولم يذكر ذا العدد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته فليبن ان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخيرنا بالتنوع من التغيير لان معناه غير بالتغيير ذهن غريب لم يوجد الا وزان لخروج لقصه للاكثرة ووزن فعل بالخروج من الكثرة الى القصة والكاف في عباد على غرابته المعنى ايضا لكثرة الخروج من الكثرة الى القصة افعل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالخفة منه بضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج للتلبس في الدرج بالامر ذلك الباب وبضم الثالث في مع آثر مثل تعلم وتجاهل وتخارج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت وخارجت خوف اللبس على القراءة القائم الثالث والثاني وفعل العين اي بكسر عينه فقط معللا للابد وعليه مثل هُدِيَ ورُدِيَ من التفيعل فانه لا يُفعَّل عينه لئلا يفضي الى اجتماع علامتين في مُرَدِّيٌ ومُطَوِّعٌ مثل الاصوب

ان فعل مثل العين المعتلة عينه الفا للابد مثل عُوِّرَ وصُيِّدَ وانما خص مثل العين بالذكر لزيادة غموض باختلاف فاء المبني للمفعول من فائه كما ذكره وتبعه ذكر مثل العين المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الاصح فيه مثل بيع فيهما قول وبوع فعل الكسرة من العين المأتي بها بعد حذف حركة مضارع وقول قابل بأو وقول بأي لئلا يلتبس بقال وباع بخلاف بيع فانه لا يلتبس بالمضارع لانه بضم الفاء وهو قليل شاذ بالياء فصار قيل وبيع والاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقته ان تجيء بكسرة فالفعل نحو قيل وبيع بضم فاء الكلمة وكسر ما قبل الآخر بسبب ان بعد الواو غالبا اذ هي بإزاء حركة ما قبلها فاراد بالحركة الكسرة والقرب بالاشمام في بابا ابو ضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خلافا لما ذهب اليه المشهور عند النحويين وفاقا لبعضهم وان فائدة بعضهم خالصة بعد الياء ساكنة وهو ليفه غير شهور عندهم والفرق بين الاشمام الذي ان زال الاصل فيه في اول فرع الحرف في جاء الواو ليفه على ضعف فيقول قُولَ وبُوعَ لا لاسكان الاول وجعل الآخر واوا ليكون بإزاء الضم ما قبلها ومثله في باب الماضي المجهول من مثل العين من باب الافعال نحو اختير وانقيد في بني اللغات الثلث اذ يقال فيه مثل قيل وبيع

فانقادت وان استخرجتم اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما الا ان يقال اقتيدا واستخيرا واقوم بالواو لياء ما قبلها وهو ضعيف والقياس فيها اذا سكن ما قبلها ان يقال كما قيل واستخير واقوم بالواو كما ذكرنا وان كان ما قبلها متحركا كما في اقتيدا واستخيرا وقيم بالياء لخفة الياء وثقل الواو وان كان الفعل الذي اريد فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا مثل يضرب وهو حرف المضارعة نحو يضرب يكرم ويلتزم ويستخرج وتيدحرج ويستخرج مأتيا به للخفة ونقل المضارع بالزيادة مثل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا بأن كانت واوا نحو يقال ويباع ويخارج ويستجار ونعام لتحركها حقيقة او حكما بانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهم المفعول به عليه تحقيقا نحو ضرب زيد عمرا او تقديرا نحو زيد ضرب اي ضرب غير الفاعل متعلق اي امر غير الفاعل متعلق الفعل به يتوقف فهم عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام او الاسناد يقال بها الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل على ما حصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على فعل المضروب بحيث لا يمكن تعقل الاول دون تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية ونحوها من احوال الفاعل والمفعول فان فهم الفعل يحققه بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي نحو

فهم على فهم غير الفاعل كعود فائدة وان كان له تعلق بكل احد من الزمان والمكان
والفائدة وتية الفاعل لكن فهم مع الغفلة من هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اوصلت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او باحد
الحروف العاملة نحو استغنت او بين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والتعدي كان متعديا الى مفعول واحد كضرب وبقاء الكلام كثيرة الى اثنين اثنتين غير
الاول كاعطى والى ثلاثة منها هو الاول فحسب قاعليه نحو علم والى مفاعيل اثنين كاعلم
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا الباب فانهما كانا قبل الهمزة متعديين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر فقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
فهي ما عدا هذين المفعولين فلما كانت اصالة التعدية الى الثانية بل مختصة بها انما هي
مشتركة بينها وبين الاولى عبر الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل نظم الاسود
بابا على حدة في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا لاستفادة علم كقولك
اعلمت عمرا منطلقا ما استفيد من مفعولي علمت عليهما بالنسبة وجوب ذكر احدهما
عند الآخر وجواز تركهما معا فعال القلوب وسمي افعال الشك واليقين ايضا كانهم
اراد وا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال يعني الشك المقتضي

تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي
تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم
زيدا اي هذه الافعال على الجملة الاسمية بيان ما اي تلك الجملة من حيث
الاخبار بها انسبة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت ليبان ما انتفت هذه الجملة عنه من حيث كنت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت ليبان ان منشأ الاخبار بها ذلك الجملة هو الظن وكذلك باقي
الافعال تنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسندة
والمسند اليه على انهما مفعولان فما وما خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انها اذا
ذكر احد مفعوليها جاز ان لا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قبيل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مفعول ما معناه المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يرد ذلك مع القرينة على قلة

اشار الى حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا تحسبن بالياء المفتوحة المفعول الاول
من تحت بنقطتين اي لا تحسبن هو لا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول ولما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تحقرا
على عزائك انا ظاهر قد وفى بناء الافعال الجائز بين حذف
جائز بين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطى فانه يجوز زيدا الاخبار
على عدم ما مطلقا يقال فلان يعطي ولا يمنع فلان يعطي ولا يعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى به قد يحذف فان معا كقولك يعطي ويكرم اذا قصد من ذلك
فائدة بدون المفعولين بخلاف باب علمت فانك لا تقول فلانا عالما
منبئا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من علم وظن واتباع قيام القرينة فلا بأس بحذفها نحو من يبخل
اي بخل سوء له صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي البطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الظن بان

التاليين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين فلما كانا ناقصا على التقديرين
الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر فقد
قال الالغاء عند النحاة بينهم نحو ظننت زيدا قائم اكرم الجهور على انه لا يجوز
وهذه الافعال على تقدير الغائها في حيز الظرف نحو زيد قائم في ظني وفي
قول الجواز الالغاء وان ارتفع الجواز الغائها اليهم على تقدير التوسط الناظم
وفي بعض النسخ ان الافعال وان يرتفع على تقدير التوسط وفي بعضها انما منها وبان
والالغاء او على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء منها اذا توسطت بين الفعل
وفاعله نحو ضرب لحسب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت بكرم
لحسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا لحسب قائم وبين سوف ومعمولها
نحو لحسبه يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد ولحسب
عمرو ولا يمتنع ان الغائها في هذه الصور وليها فانه قد جاء في الشعر من
جواز الاعمال ايضا بقولهم اذا ذقت ثمت يعني بين مفعولي علمت او تأخرت عنهما
وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر لان مظنة ايهم من خصائص افعال القلوب انها تعلق
وكثرة وفي بعد ذلك من خصائص افعال القلوب انها تعلق وفصلها عن

على وجه ولعدد الاشتمال اليه في الزمان الماضي وكان لكل فعل منها دلالة
ان الكل وجزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة بها ولا يبعد ان يجعل اللام في قولهم الفعل المتعدي
الغرض لاصالة الوضع ولذلك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
الذي هو لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها هو الاخبار
بحسب ما عرفت فلذا وجب من سردها فظهر بما ذكرنا ان هذا المعنى لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الافعال التامة اصلاً وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وليس
وما انفك وفتئ وبرح وزال وما فتئ وما برح وما دام ومادام وما انفك
وما ابرح بالهمز وقيل بالالف وما بيح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ظرفا وما كان محرفا من العقل مما لم يشتق
عن الجزاء والظاهر انها غير محصورة وقد ينضم كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كقولهم نام الضعف عبد الله عنه اي تصير عشرة تامة وكقولهم الى صار زيد عالما
كاملاً ونجاه في قولهم فلما بلغت حاجتان ضميرها اسمها وحاجتا خبرها اما
بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وهي اضعف مما تقدم من الاقوال وبعضها الى تكون

هذه تقدر بالحاجة اليه او استهانية والضمير في الجملات يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في ما كانت امك بغيا ومعناه انتفت حاجتك الى ان
يتم تهدنا قصة في فجر ارهف الشفرة حتى ثلمت اي صارت الشفرة ثلماء
اي بمعنى قصبت قال الاندلسي لا نجدها وتجاه وتعدل الموضع الذي استعملها العرب فيه
خلافا للفراء ويدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجمل الاسمية المركبة المبتدأ
والخبر احدهما خبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه اي معنى هذه الافعال يعني
اثر المترتب عليه مثل صار زيد غنياً لغنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثر
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملتا الاسمية اعني زيد غني قام
معناه الذي هو الانتقال على الخبر الذي هو معنى اثر ذلك الانتقال وهو كون
الخبر منتقلاً اليه وتجيء هذه الافعال لمجرد ان يكون فاعلاً ونصب الجزء الثاني
لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائماً ويمكن ان تكون ناقصة
لتؤنيث خبرها لا اسمها لتؤنيث ما اضيفا الى كان في الزمان الماضي دائماً من غير ان
يلاحظ سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً او منقطعا نحو كان زيد
غنياً فافتقر ويمكن صار عطف على قوله لتؤنيث خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة

بمعنى صار فمن قبيل عطف احد الضدين على الاخر لاعتبارهما في قسم منه كقول
الشاعر بهاء فقر والمحل كانما قطا الحزن فوق كانت فرخا بوئيها اي
صارت فرخا بوئيها فان بوئيها لم تكن فرخا بل صارت فرخا وكان ليست اخت
الشان هذا ايضا عطف على قوله لتؤنيث اي كان تكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان اسمها او الواقعة بعدها خبرها كضمير الامر كقولك اذا مت
كان الناس صنفان شامت والمرء ينفع بالذي كان يصنع وتكون تامة عطف
على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الخانية والمفقود كان وكقولهم ان كان فيكون
وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقولهم ما كان احسن
من كان في الدار وبينا اي كيف كنتم من هزيع الليل تحال كنت صيغة ماض كان زيادة
لتعين اللفظ اذ ليس للحال على الحتى واذا ذكر هذين القسمين مع كونهما خبرا
استغنيا بالجمع اسندوا الاول اما بصار الانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى
الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد الى ابي

بلد كذا ومن بكر الى عمرو وبلغ بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله
تعالى ارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تحمل مودة وقال ابن الناظم في نحو
بوئا لها صيرها مبنى وانفى لا تفارق منفوي الجملة اذا وقعا المدلول عليها
بواو الا نحو ما سئل سعيد زيد قائما وما سر زيدا الا وعمرو مسرور وانفى زيد ضربي اياه
الا يوم الجمعة بالنصب والرفع في الاول بدل كل من كل او بعض من كل من مضمون الجملة وهو قيام زيد يوم الجمعة وفي هذا الثاني
الثاني الاخبار وتكون هذه الافعال بمعنى صار نحو اصبح واسى واضحى زيد
غنيا اي صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لا تقترن بمضمون الجملة بين قوسيها فاذا قلت ظل زيد سائرا فقد
اثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليله ويجيء بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذه
الافعال تامة بمعنى لبث نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا اكثر ما كان يجيء منهن
في غالب المقالة جعله في حكم العدم ولذلك قد يذكر لها تابعان وفصلها عن الافعال
الثلاثة السابقة وآخر وعاد وغدا وراح فهذه الافعال لا يعد ناقصة اذا كانت بمعنى

سار ونامَ في مثل قولك أتى وعاد وبدن من سفره أي رجع وغدا زيد في قوله
الغداة طلع الاذاشيء في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى قبيل وسقط اتم
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في علم التحصيل وذكرها في علم الاجمال
وكان الوجه في ذلك اضافتها من اللحقات وكان ذكرها صاحب الفصل وقال
صاحب اللباب والحق بها آض وصار وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لاضافتها من اللحقات وانما اقول من قال بزوال فاعل
تامة وسابرح بمعناه من برح الخفاء اذا ذهب الباسة الداهية وما في بمعناه
وزال الفعل تامًا الفعل لاستقلال خبرها اي خبر تلك الافعال الناقصة فيما
سبق احدها فاعلًا تنبيهًا على ان احدها ليس نفسه عين المرفوع بها كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات وقد يُزاد في قبال ناقصة احترازًا عن من وقت بمكن
ان يقال عادة فعنى ما زال زيد أميرًا استمر امارته من زمان قابلته وصلاحيته
للامارة اتساء لا لتمام الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فانه اذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معاليم عقلية وفي بها اي هذه الافعال الاربعة

اذا زيد بها استمرار الثبوت النفي يدخلوا اذا تراخيها لفظًا وهو ظاهر او تقديرًا
كقولهم والله لا فعلن ذكر ابو سعد اي الامتنع فائدة لو لم يدخل ادوات النفي عليها
يلزم نفي النفي للاستلزام لاستمرار القسم نعما دامت لم توقت بوقت لم اي يفيد دوام
ثبوت خبرها للفاعل بان جعلت تلك للدة ظرفًا زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية بقي معها بعدها في موضع تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل الفعل
كثير واذا قدر الزمان قبله فلا يدل الا من حصول كلام بفيد فايدة تامة في
هذا الباب بقيد دوام ومن ثم اي ومن اجل ان لم توقت امتنع ان يكون خبرها الفاعل
لصلاحيته الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع احد خبري ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل لا يجلس ما دام زيد في الجلس جلوسًا دوام جلوس
زيد فما دام زيد في الجلس ما دام لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف
الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا
حاجة الى وجود كلام وراءها او ليس نفي متعلق الخبر احيانًا في زمان الحال مثل
ليس زيد قائمًا الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل ليس هي النفي مطلقًا في الحال
مطلقًا ولذلك يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائمًا الان وتارة بزمان

الماضي نحو ليس زيد خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال نحو قولهم الا يوم بايتهم
ليس خروفًا عنهم وهذا مذهب سيبويه وتجريد تقديره شيء ما اي لخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع بها عامله
فعل فان اريد بجواز التقدير نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
تاخيرها عنها نحو ما زيدًا كان صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقدير وقد يجوز ان
يكون وليًا كما مثل المذكور وهي اي الافعال الناقصة في عقوبة اي تتقدم
لخبارها عليها اي على تلك الافعال واعلم على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم
لخبارها عليها وهي من كان الى باع وهو احد عشر فعلًا كونها افعالًا ولا يجوز
تقديم معمولها عليها الفوقها وقسم يجوز تقديم لخبارها عليها وهو اي هذا
القسم ما في اول كلمة ما فانها ان كانت او مصدرية امتنع اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم حصول المصدر على نفس المصدر وبهذا الوجه لهذا الحكم علة ثابتة لان ما

بان يكون الخلاف والنفي اظهر من جانبه لامر يجانب الجمهور كما يقتضيه باب
المقابلة لتقدمهم لكثرة لا لمخالفة منهم وذلك الخلاف في غير ما دام لان دامة
النفي لما دخلت على الفعل صار معناه النفي لافادة الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديرها في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه فمن فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان باب الافعال هنا بمعنى الفاعل المختص
بمشاركة الاثنين في اصل الفعل صريحًا او ضمنًا اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
والكوفيون وابن البراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ ليس تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والخباز يجي على اند يجوز بناء على ان
فعل يجوز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم معاملة
وبجاه انه وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المتن ان يجعل ما في اول ما
الناقصة من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها بين ان يكون افعالًا للقاربة
نحو ما كاد يفعل او يقع او لغيرها فان الخبر اي المدار لا يدل على قرب حصوله للفاعل رجاء منفيًا
على المصدرية بتقدير مضاف اي ونفي رجاء بان يكون ذلك المدلول بحسب رجاء المتكلم
وعلمه حصول الخبر لا يجوز تقديره معه في ذلك نحو زيد ليخرج بدليل قولهم حصول

لخروج زيد لسبب ذلك ترى ذلك وتعلمه لان جام م اى وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصوله بان يكون الحال المحكوم بزوالها دنوه
الخبر على حصوله للفاعل نحو كاد زيد يخرج فان كاد زيدان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لكن لا يجزم بقرب حصوله اذ وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
بخلاف اى دنو لخبر وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو لسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل فى الخبر المقصود فلا يصح ان يطلق فى قولك طفق زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه
فالاول اى ما وضع لدنو الخبر يجاء به قال سيبويه على ظهر وانشائى والطمع
فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت وعسى الامر ان يفرق
وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول واسم فاعل وتعجب فلا
من الاسئلة ولما لا يتصرف فى عسى لحقته تاء التانيث والهاء كالفعل والاثنان
فى الاغلب من ظروف والحروف لا تتصرف تقول على ما استعملته عسيت ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم مما فاعل لو فعل مضارع مصدره بان الاستقبال
لغوبر فعلى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال غربا ام عسى

وان يخرج فى محل النصب للخبر اى عسى زيد الخروج بتقدير المضاف اما فى
جانب الخبر الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد فى
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقبل المضارع
مع ان شبهه بالمفعول وابن خير لعدم صدقه على الاسم وبتقدير المضاف
كلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء بشبه المفعول
الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا تامة وقال
الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
احمالا ما تقصيلا وفى ابهام الشئ ثم فى تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس
وقال الشارح الرضى الذى ارى ان هذا وجه وقرب وتقول فى الاستقبال
الارض عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كان منصوبا فى
الاستقبال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم من المفعول الآخر واقيم مقامها فى هذا
الاستقبال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير تصد قائمة بمعنى

والمعنى يحتمل توجد خروج زيد فى تامة وعلى الحال الخبر وهو ان يكون زيد
مرفوع باسناد عسى اليه وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر
عسى والخبر وهو ان يجعل اما من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان
على الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له وان اعمل الثانى كان اسم عسى
ضمير مستكن فيه من تعين زيد وخبرها ان يخرج زيد فى على هذين الاستعمالين اقتصر
النحويون وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد وذلك
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كما لم يذكر عسى زيد يخرج لم يذكر فيه ان كما ذكره
على القسم الذى استعمل فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم شائبة تركك عسى ان يخرج
زيد كاد زيد يخرج والشانى اى ما وضع لدنو الخبر من حصول ما كاد زيد
يجئ فخبر عن دنو الخبر لعلاقة باشر اقرب الى حصول الفاعل وقاعدة اسم عسى كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار ما بعد
معنيه من خبران لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على
خبر كاد تشبيها له بعسى كما مر يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله فكان

من طول البلى ان يحمحا فما كان اول من اشار بها للاخر اعلى اكان ناعم
الاخر من وجه وان ادخل النفى على كاد نفى كاد كلا نفى اى كاد لا يفعل
فى افادة دوام النفى فى مضمونها القول الراجح من اقوال كان او استقبالا نحو
لم يكد يرانى فى كاد يكون الاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا ما فى البلاغ الماضى
تكون لم تكن واكاد وافعلوا فالمراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فعلوها واما
فى المضارع فلخطية الشراح قول ذى الرمة اذا غير فى المحل الحيتان لم يكد رسيس
الهوى من جب مية يبرح بانه بدليل على زوال رسيس الهوى وانما يريد تحيلتهم وتقولهم
قول لم يبرح يفعل نحو لم يجد فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما حسن ذلك ولا صحت
من الاول ان قوله وما كاد وافعلوا بدل اشتمال من انشاء المدح وانشاء القرب
منه فى وقت ما وقد فعلوها فى نية متدارك بثبوت المنفى بعد انتفاء ثبوت وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن ابن
الخطية بعتق الشراء افتحاما خطئ ذى الرمة وذا الرمة فى تسليم خطية ذى
عتيبة انزال ادم ذو الرمة الكوفر واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عتيبة
حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره على الخطاء والرمة سين

غالما هي القياس فلا تغير عنه سيبويه في نعم لان الفاعل المحمود ليس الا زيدا بخلاف
مفعول حسنت الا فتغير لاحسن بمعنى صرت لحسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة
او للسلب اي جعل الالام مسلوبة لحسن او للتعدية اي صيرته حسنا بل يجوز
ان يكون الحسن مستوليا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كاخرج نفسه اي في الفعل
الحسن فاعلا اي احسن انت بزيد او زيدا الذي جعلته حسنا بفتح صفته بمر وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ان الحسن لما كان لا يحمد بان يجعل زيدا حسنا وانما يحمد كذا الزيدان
بسببه الحسن كان بمنزلة صفته بالحسن كيف شئت فان فيه حينئذ الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص فعال للذم والذم بمعنى الافعال المشهورة عند الناس بهذا
اللقب انا نعم اي فعل في نعم لانا مدح صاروا ذم فلم يكن مثل مدحته وذمته
شيئا لانه لا يوصل للافشاء فيهما نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات لحمد بما فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل بالاسكان مع الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند من تميم ان يوصلها

المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان علامة العرب افعل
على لغة بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للجنس او المضاف وهو غير معين ابدا ويصير معينا بذكر المخصوص بعدها ويكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفوس نحو نعم الرجل زيد اي يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحبا الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم غلام الرجل او بغيره وجوه في نحو غلام الرجل وهلم جرا
او يكون مضمرا مبينا بنكرة منصوبة تفسره او مضافا الى نكرة او معرفا باللام تفسيرا
غير نعم رجلا او غلام رجل او زيدا او حسن الوجه ابت او مبينا بما يجيء نحو
منصوب المحل على التمييز شل فعلا اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي مرفوعة
بمعنى الذي فاعل لنعم ونكون العائد محذوفا اي نعم الذي هو ويجوز ان تكون هي
اي نعم الذي فعلا هي اي الصدقات قال سيبويه والكناية في نعما مفسرة بما بعدها
التي في فعلها هي نعم الشيء هي اي ما هو الفاعل المكنى بها عن شيء مبهم ذي اللام وهي مخصوصة او
بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدها اما هي بحسب الغالب لانه
قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صاحبا برفع الفتاح وهو اي المخصوص

بعد الفاعل اي الجملة الواقعة قبله غالبا سيجيء وقد يقع هذه الجملة الواقعة
خبرا لمبتدا محذوف اي هو اي ممدوح نعم الرجل او مذموم بئس الشيء هو
هو اي المذكور نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه
خبرا والجملة من المبتدا والخبر في محل رفع على انها جواب سؤال قائل قال نعم الرجل فكانه سئل عن
هو فقيل زيد اي هو زيد فهذا الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وقوله اي بشرط المخصوص يعني بشرط صحة وهي ان يكون مخصوصا
بطابقه الفاعل اي مطابقة الفاعل اي الفاعل المعنوي لمخصوص حقيقة او تاويلا في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اكي نعبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة
هند وبئست المرتان الهندان وبئست المراة الهندات وبجوز ذلك بغير نعم المراة
هند وبئس المراة هند لانها لما كانا مما يتصرفان بالتصرف لم يجب لحاق العلامة
بهما وهي قوله جرين مثل التميم الذين كذا في جواب سؤال محذوف تقديره الذين
الذين كذا بل اجمعهم افراد الفاعل وهو مثل التميم وشبهها لا يطابق الفاعل
المخصوص مثل ما بتقدير مثل الذين كذا بل يمثل الذين صفة التميم ويصدق

من الفاعل لامن المضاف اليه كحروف تدل على معنى في غيرها اي كلمات على معنى حاصل في غيرها متعلق بالفعلية البعلية لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصح الا ان تحكم عليه او به او يدل على دلالة من الدلالات بنفسه دون غيره اي كل واحد من الحروف لجعل الراء والدال والعين في غرض مثلا لجعل الكلام وكذا كان او غيره للاسم يجعل بعضاء بالنسبة اليه فخرج من الجزء الرصل لكن لا يخرج بقوله حروف لانها حروف لكن لا تدل على معنى في غيرها بل في غيرها ان ضم اليها غيرها حتى الاضمار الموصول وما عدى الباء مما وضع لمعنى الاتصال ليتصل به شيء فعل او معناه اي شيء كان فعلا او مستنبطا منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغيرها ان اتى بها بليت سواء كان اسما صريحا مثل امرت بزيد وتامرا بزيد او كان في تاويل الاسم كقولك قم وضاقت عليهم الارض بما رحبت الى يوسف وجعت عن الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما بليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه ولان اثرها فيها بالجر وهو الجر في الاسم ومن وحتى وفي ذكرهن الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسم خاص يعبر بها عنها بل الواو الاسم ذكرها باسمها الموضوع لها وكل الواو

والتاء والكاف باسمائها لحيت وجلت فخلاتا تاقي تعاو وبه وواجها الى واو التي هذه وبعدها زيت وفي علها من حروف الجر نساخ وواو اضربنا بعمرو زيدا وتاء تالله لافعلن وسعد وسعاد ولعمرك لافعلن فالعشر الاولى من الحروف الاحرف واحدة والخمسة التي بعدها اكثر حروفا واحدا والسادسة الواو التي تكون حرفا واحدا لا غير الابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية السافرة طلاقا لانها الجنس على الكل اذ لا شيء لابتداء النهاية وقيل اكثر ما يطلقون الغاية ويريدون بها الطرف والقصد فلما ان ابتداء الفعل لا ينفك عن قاعل وقصده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته ان الابتداء يتحصر ابدا في الاول لم يقيد فايدتها في مكان التي تختص بها من الجنس ان لا تكون فرضا عن شيء بخلاف الى فانها تكون فرضا عن شيء بخلاف من فانها لا تكون فرضا عن شيء بل هي عطف على الابتداء التي ويجيء من التبعيض ايضا وهو لاهل المغرب من لهم وعلامته ان يحتمل البعض والموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من التبعيض وعلامته ان يحتمل بعض بكاثر عن اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والباء عطف على قوله

للابتداء فانه مرفوع بالخبر بزيادتها لان لا تكون الا شيء الجار الوجب حتى تاتي بعدها الى من احد وهل يا ايها من احد فان قلت كيف يدخل من الاستغراق فانهم يجوزون زيادتها في الموجب انهم مستدلون بقولهم قد كان من مطر فالجواب عن مستدلهم قوله قد كان من مطر وهو شاذ مما تبين هو منه زيادته من في الكلام الموجب في قول بكونها للتبعيض او التبيين ان في بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان مطر فاجاب بانه كان من مطر وقد يجيء ان البدل بمعنى قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في الجنس مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو جئت الى السوق او الزمان نحو تمموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو الى الله اشكو وقد يجيء ان تلت الكلام منتهيا الى المخاطب نحو احسنت الى وقد يجيء في مقابلة على نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وقيل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي في كونها الانصار الغاية وحتى حرف ولم يكتف في كونها جارة بالشبه بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية بالتفاوت الى ما بينهما والقلة في الكثير ومختص الجر الاسم اي بالاسم الظاهر فلا تدخل الا على الظاهر لانها لو دخلت على المضمر لانقلب الضمير المجرور بالمنصوب بالجر في نحو مررت بهما مررت الا في

قليل كقول بعضهم فما اليك حبيب فيرجى ودون حرف الجر فيظهر على الجار فيجر زائدة

في الخبر الاستفهام جعل الاطلاق نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد قائم والنفي
ليس نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم يركب فانه يزاد في الخبر زيادة ليست
فيهما وفي عرف المتأخرين في الاستفهام والنفي جاءا سواء لم يكن جزء نحو
حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والنفي نحو حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والنفي به
او كان جزءا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد والمتأخرون للاختصاص
بملكي نحو المال لزيد وبلامكي نحو الجل للفرس للفصيل اي لبيان علاقتي هذه
الذات به او خارجا عن حيث ظاهر ذلك وزيادة نحو ردف لكم بعض الذي
القول نحو لئن لم ينته ليقتلن الشيء عنه وابتدئ او في القسم التعجب نحو
لله لابوم بخل الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
وذهب مستقبل اي لانشاء الفعل في الحال او يجب لها مصدرا كهو مكانك
صدر الكلام لكونها لانشاء التأكيد يختص بالكلام لعدم احتياجها الى العوذة
وضعوا فيختص الفعل الذي هو مدلول ربت لانها اوصاف التي صارا خص
وانما لم يوصف واشتق لهما كونها موصوفة لما ذهب اليه وهذا
مذهب الى جل ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المحققين وهذا

الذي

الذي ذكر من التعليل اصلها اثر يستعمل في معنى التكثير كالتخفيف وفي التقليل
كالجاز للمشابهة الى القرينة وفعل اي فعل رب بعض الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتحقيق التقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه عند من اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته ورجل لئيم اي رب على مضمر
جرم لانه جواب سؤال مقدر تقديره هل من مكرم لي على التعيين والتنكير وان كان المميز مشتركا
او مجهولا فواحد كان المميز مفردا نحو رب رجل او رجلين او رجال او امرأة
او امرأتين او نساء مطابقا للمكنى فيه في مطابقة الغير في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فالمفرد نحو ربه او ربهما رجلين ورجالا او ربها
امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وملفها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل
ذو صلة يعرف ما على الجر نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة
تدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربت بسيف صقيل ورأيها اي ورأيت في
كلها دخول على نكرة موصوفة مثل ربه بلدة بس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو العاطفة عند جمهور والبعض يجاز فان ذكر في اول الكلام فكونها للعطف

فالمعنى ان كانت في اوله فمقدرة محذوف عجله وعند الكوفيين انها نائبة عن
نصب رب فما بعدها مجرور رب فلا تقدر رب له محذوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اي نحو الله لافعلن فلا يقال الله ما فعلت وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فحذفوا لكثرة استعمالها الأصل اصلها اعني الباء وغير السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبر في كما يقال بالله اخبر في حظا لها او عن دخولها
على مضمر والضمير يعني الواو مختص بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن به مثلا بل يقال بالله او رب الكعبة وذلك لاختصاص
الله لحظ رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه بأحد القسمين وتخصيص رب لقلة
لاصالته والتاء مثلها في مثل الواو في اشتراطها لحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختص باسم الله تم من الاسماء الظاهرة حظا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو
الواو وتخصيصها بحذف الظاهر وخص منه ما هو الاصل فيه باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجر اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على الظاهر حالة كونها مختصة اي كما تكون عند حذف
الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال نحو بالله

لافعلن

لافعلن وبالله لتجلسن وكما تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وفي الدخول على الظاهر
لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لجميع لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكر لا من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال في الآية يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان لغوا في
وتناقض اي بجواب القسم الذي لغير السؤال بالاسم وان وصف الشخص ما ولا في
الموجبة اثبتية نحو والله لزيد قائم او فعليه نحو والله لا تفعلن كذا وان فيهما
اي في الاثبتية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اثبتية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم او لا يقوم زيد وقد يحذف مع النفي لوجود القرينة كقولهم
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وانما قسم السؤال فلا تتلقى الا بما يصلح لجواب الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا دل
اي نوع دلالة القسم بين لجزالة الجملة التي تدل على جواب القسم او قدره اي القسم مما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد والله قائم والله لا سافرت عن الجواب في هما بين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم في المعنى
لكن يجب اللفظ لا يسد الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب بهما علامة جواب

القسم وعن المجاوزة الى لها وزة نحي وبعد به عن نحو اخرج زيدا ان اتا بزيد او الرعى الى انتهاء
ووصولا الى نهاية وبين السبب نحو عن التوبيخ اي لاجله او الوصول وبعد نحو رميت عن القوس
عنه العلم او بالزوال وبعد نحو عاوبت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء حقيقي
على نحو زيد على السطح وعلى زيد دين او مجازي نحو عليه كذا اي من شانه ان يجب عليه فلان يعلم
عليها نحو من ضمن بيني اي من جانبه يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف التشبيه
بين زيد كالاسد وتزاد نحو ليس كمثله شيء اذا التقدير ليس مثل مثله شيء على بعض الوجوه
وتزاد كون اي الكاف اسما يعني المثل نحو يفعل كعن كالبدر المتمم اي مثل البدر
المراد بالمطابقة ههنا ان يقتضي اي الكاف الاسمية اي بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كما استغاثه عنه مثل ويجوز دخول على في السعة على المرفوع حتى اذا كانت
بمعنى الباء كما مر جاز ذلك مطلقا نظرا في مادته الى بعض استعمالاتها عند بعضهم
الزمان الماضي والحاضر فيهما الا بين واخواتها الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
والماضي فالمراد ان مدلول زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي اذا
اريد بهما الاجمال كما اذا قلت ما تاب من البدعة في سنة كذا او ما تاب فلان
سنة كذا او ما تاب فلان الى سنة كذا بشرط ان يكون هذه القضية مما خبر لا

يكون بها قد مع مصاحبة ذلك بعد ما انقرض او عدم رقيق كان هذا المخبر ازمنة
الى الآن والظاهر عطف على الابتدائي وهي الملطرفية المختصة من اعتبار
يعني الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر تحاضرا وان مضى بعضه
يعني اذا اريد بها الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو كذلك الزمان الحاضر مع مصاحبة مدلول الجملة الى جميع ذلك الزمان
انتفاء وريثما هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانخالف يقتضيان بعد ولم
بعد زمان الفعل الى ما وراءها فكيف يجعل اعتبارها بعد زمان الفعل والشان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول منا لا للابتداء كما يتوهم بحسب
الظاهر لكن تبعد بمضاف الى ما رأيته مثل دخول شهرنا وسنتنا وعامنا ونحو
الاستثناء اي لاستثناء ما يعد بها عما قبلها فانه اذا جرت بها ما نفيا
يكون حرف الجارة وهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا لازمة المعنى المتعدي
وجه تشبيهها بر ما لفظا فلانها مما كالفعل الى الثلاثي والرباعي والمجاوزة وبلغا
على الفتح منه وانما يعني فلان معانيها معاني الافعال مثل اذنت وتبت وكرهت وكرهت وفي

وترجيت وكان الناسب ان يعبر عنها بالحرف الشبيه بصيغة جمع الفاعل كما
سنة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
ترسيخا في اقتضاء الاسماء وبمع شيوع استعمال كل من صيغتي الجمع الصفة والكثرة
في الاخرى على ما اذنوا به حتى صح فيها ما صح فيه بتضعيف عين ما ولفات
لعل لغات مبلغ جمع الكثرة وهي ورب وكان وكاين وكائن وكيف ولعل لغتها
لكون بها للاشتراك خلافا للاربعة السابقة فانها في الحرف فقط وكذا
وجيء بالعلم من اول الاقسام التي قسم بها الكلام اذ كل واحد من اقسام الكلام انما يكون بدلا على قسم
من اقسام الكلام المتكفل بالاشتمال على النسبة والاسناد الناقص والتركيبي سواء
ان المفتوح نحو كم الذي يكون باقيا على حذف المضاف بان ينتفي عدم المطابقة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق بشيء آخر حتى يتم
كلاما ترجح لو وقعت في الصدر اشبهت بان المكسورة في صون الكلام وانما
حملنا الحكم على اقتضاء عدم الصدارة لانها عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستفهام يكفي في ذلك وكم اي هذه الحروف سوى الكاف فانها
هذه الحروف من العمل لكان عاملا فيما على انه الخافض مثل انا

حتى اعجبني اجتهادك عالم فوجب كون الضاد المميز مفردا وقولي لولا الا ذا بالفتح
المخرج بعد لولا الامتناعية لانثر الي شاعر بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون
المبتدا مفردا واجب حتى لولا انك متطلق انطلقت وكان بعد لولا التخفيف غير
لافتراقهما اسما وخبرا محمول الواجب بحمول لولا التخفيفية عليه حتى لولا ان
معاذ لك زعت الي لولا لانعت ان معاذ لك ولولا انك حتى بتني صدمه منك
وكذلك قالوا لولا انك بفتح الخرج لانثر الي شاعر بعد لولا على المفتوح مبني والفاصل
بجب ان يكون مفردا اخوا لولا انك قايما لوقع قيامك فانه جائز في موضع
المفتوح تقديره لولا قيامك لوقع قيامك بعد لولا التخفيفية الفتح والكسر ان الضمير
لا فقد يجعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها حرفا جارا مثل
من وعن وما ان اكرمه عاقع بعد لولا الجزائية فان كان المراد من بكر مبني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من بكر معنى
الجزاء ان اكرمه اواكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدا او خبر بتاويل مثل قولك الشاعر اذا انتر عرض القفا والهازم قفا
وقعت بعد اذا الفاجاءية فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها بجملة واقعة

بعد

بعد اذا الفاجاءية والفتح على انها مع اسمها بتاويل مصدر مبتدا لكنها اذا اعتبرت بتاويل
والهازم قفا يبارك على صيغة المجهول بمعنى اضرب وزيد مفعول الشاتم وسبأه
مفعول الثالث وكما قيل مفترضة ومعنى كونه عدل القفا والهازم انه ليتم بتاويل
قفاه وهازمه اي هيئة ان ياكل بعظم قفاه وهازمه والقفا بان عظمان ناتيان
في القفين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الوصد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا
وتنبير بالجر عطف على اذا انتر عبد القفا الخرج الي مثل عبد القفا ومثل اتيتهم مرويا
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جعله ناسبا همه قوله اول ما في الجملة فانه جعلت
ناسبا موصولا او موصوفا كان حاصل المعنى اول مقول قد تعين الكلام اول المقولات
اي الجملة لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الجعل قولا خاصا ليس من جنس
المقولات وان جعلت تا مصدرية كان حاصل المعنى اول قولي في تعيين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانها هو بتاويل
المقول جملة اي واجعل ان ان المكسورة لاتقع في جملة كان اسمها الضمير في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فتضمن ان العطف ان يجعل اسم ان المكسورة
من جملته انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكررة لفظا او حكما بالرفع بان تكون

المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت
ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي بمنزلة حكما
حيث تكون مع ما عملت فيه تاويل الجملة فتجوز ان يرفع اللفظ على اسم جملة على خلاف
دوران المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها ما اختصت بمعنى
الجملة لا يجوز فرض عدمها وتنبير جار في العطف على اسم ان المكسورة مثل ان زيدا
ذكر خبرها قبل المعطوف تقديره مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديره مثل ان زيدا
وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يجز قبله لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على معمول واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لا تاك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف عليه احتمل كون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفع واحد وهو محال
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف ما ذكرنا في الجزء ان ان عندهم
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرتفع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه ولا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على

محل اسم ان قبل مجيء الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما فلا فرق
البتة والكسائي فانه يجيز ان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مجيء الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور والفراء في جواز العطف على محل اسمها ان ان مثل
ان لانها لا يتغير معنى الجملة بعد ما كانت عليه قبل دخولها فان معناها الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى
الاصلي فيها فلا يتغير على اسمها ايضا كذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة والمفتوحة تغير بدخول اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة المكسورة التي
ايضا لذلك التاكيد دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما
هو تاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي
خبرها لمثل ان زيدا لقايم اي دخلت على اسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الا

والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خصوصية دخول اللام بهذه الصورة لانها
عارضها بالزم من الحرف في التأكيد والابتداء بمعنى ان المفتوحة واللام وهم
كرهوا ذلك واختاروا الفصل بين دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام في اكن على احدهما او خبرها وعلى تأخيرها ضعيف لانها وان لم تغير
معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان فتحاه الا في هو المؤكد وقد جاء ضعيف
في قول الشاعر ولكني من حبها لعميد وخفف ان المكسورة لقلة التأكيد
وكثرة الاستعمال فلم يعد التخفيف مخرجا بجواز الغاءها اي ابطال
عملها وهو الغالب لغوات بعض وجوه شابهت الفعل كوقوع الآخر وكونها
على حرف كما يجيء عاملا على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام في
كلا التقديرين لازم لها اما في الاول فللفرق بين المخففة والنافية نحو ما زيد
الا قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب والا ان كثيرا من الاحكام
لا يطرد فيما اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا بد معها اللام بحسب الفرق بالعمل
وبجوز دخولها اي دخول المخففة على افعال من افعال القلوب التي من الافعال التي

هي من دخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كاد وظن واخواتهما لان اصل خبرها
طبعا فاذا فات ذلك اشترط ان يثبت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر
وعليه الاصل يجب الاسكان لغويه عاملي وان كانت كثيرة الاعمال وان تظاهرت
على الكاف بان عدم اختصاصها بين في تجويز دخولها على غير واخواتها متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند
البصريين وتخفيف المفتوحة كالمكسورة فتوقع عند التخفيف على سبيل الوجوب
بخلاف اخواتها والسبب في تعدد وجه ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة بركاتها سبق وان عمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
واتم في قولهم نعم وان كان لما بعدها نعم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في
سعة الكلام ويلزمه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جائز فقد ولا يجوز ان يكون ايما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المقترنة لفقدان الشأن خبرها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل

التي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى وتعمل اي المفتوحة عمل الفعل الماضي لا المكون
غير لفظ الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وبخلافها على المبتدأ
والخبر او غيرهما وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في جزء اي في غير ضمير الشأن
لكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب الزاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المضارع فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الوغى متقلدا سيوفا ورمحا
لقيل وانت سلهبي الجواد مشهر وتستعمل كما هي ناسخة فترفع المبتدأ بالفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان نعم الانسان الناسخ وان عسى ان
يكون قد اقترب عسى من نحو علموا ان سيكون منكم مرضى وقول الشاعر
واعلم علم المرء ينفعه غدا ان سوف يأتي كل ما قدر وقد يحذف ان
قد يطول رسالته بهم ولزوم هذه الامور الثلاثة الفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة ولكونها عوضا عن النون المحذوفة اي حذفا

ذوم الحاج حتى الشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاخير او الاخف كما يفيد ذلك في الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء باللاحق للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك اكلت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد عموم الذي يلي الجزء الليلة وكذلك اسعدت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا ان الغريبات بالعاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها ان تكون العاطفة ثم لما تعذر عندهم على
الجارة واذا كانت كذلك لم يبق لها مستوطن في معنى يسع جميعها يليق بالاصل على
الفرع مزية والنحاة استوطنوها في ظهر مغيبها وهو كون ما بعدها جزءا لما قبلها
الا جزاء في تعاريف لمعانيها اعرف في الفعل واكثر في الوجود من تعاريفها فاوثر بها
في هذا الشرح ومن هذا الظهر وبعد انحصاره معطوف اكون جزءا من متبوعه فرقا
لحاجة الانسان بحال الجزء اهم من ان يكون شريفا او محكوما فيه الجار والمجرور
وقع في بعض الحواشي وهو ان ما دام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي
للدلالة على ان احد الامرين او الامور حاد كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان اوفى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكون الامرين لانها استغرقت
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق

النفي

النفي لا من كلمة او الاستفهام اي غير مستولة بدونها بل ما في
ذكرها بعدها بلا فاصلة لهذا الامرين مستويين بالنسبة الى الغرض اي الغرض
الاستفهام عن تعيين احد المستويين عند المتكلم عليه المخاطب
من المخاطب دون ثم اي لاجل ام المتصلة بها لهذا الحد المستويين والاخر الغرض بعد
ثبوت احدهما للمطلب التعيين ليتم تركيب اراكب زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو لاحدهما وان ولي ام لكون الاخر غير الغرض هذا هو المشار اليه والمصنف
والمفول عن سيبويه ان هذا جائز حسن صحيح وازيدا رايت ام عمرا في الفصيح
وقد يكون تركيب اراكب زيدا ام عمرا بكون بعضهم انكحا وان ذكر بكل احسن افصح
وفي الترجمة الشريفية الشريفية ابن يعيش في بعض النسخ الكاملة المشروح على الملخص
خطئه هكذا بالباء الحد المستويين والاخر الغرض على الاخر ومن ثم ضعف اراكب
زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه تنزيله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لانه ما كان حسنا فيها لا يعد ضعيفا او الجملة كلام تام لا يتم عن اراكب
والحق ما نقل عن سيبويه انفا ثم من قبل انه ذكر بعده وهو قوله لانها لا تفيد الا التعيين
المتصلة التي اي تبين احد الامرين لان السؤال عنه وهو قوله لانها لا تفيد الا التعيين

بخلاف اوفي اما تابع الهمزة كما في اضربت احد زيدا وعمرا وايهما عندك
وامتا زيد فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال احدهما لا على التعيين
جاز ذلك اولا وفي جواب بنفي كلما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فاشار اليه بثم في الموضعين اعم واحد اكد كان شاملا على قرطين
تحته وقوع ام المتصلة بفرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما نفيا وجعلها
اشارة في كل موضع الى قرط اخر لا بد عن ملاحظة ولو اقتصر على قوله وعن
ثم لم يجز في الكلام وعطف على قوله كان جوابها بالتعيان على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر كان احسن واخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول وسؤال الهمزة
للثاني في الثاني والواقع قبلها اما اخبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي
ان القطيعة التي اراها ابل وهي جملة خبرية لما علمت انها ليست بابل اضربت
عن هذا الاخبار وقررت شكك في انها شاة او توهمت انها فقلت ام
شاة اي بل هي شاة واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو مع
قصدك الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قول المصنف

عليه لانه تبع اي تبين بعد ولها يعني اذا عطف شيء على آخر اما
بلزم ان يعيد المعطوف عليه اولا بانا نرى عطف عليه المعطوف بانا نعني
جاءني اما زيد واما عمرو لجعل من اول الامر ان الكلام سيبنى على الشك وان
مع ام يعيد اذا عطف شيء على آخر بالواو يجوز ان يعيد المعطوف عليه بانا
نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولكن لا يجب عند جاءني زيد وعمرو وذهب بعض
النحاة الى ان اما ايت بين لحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه الواو
يدخل عليها الواو العاطفة ولو كانت هي ايتي العطف لزم ايرادها عاطفتين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما النائبة على المعطوف غير
عليه ليت للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان
الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو فيه اهـ وكل
هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فالحكم الذي هو الحكم الثابت للمعطوف عليه عين المعطوف
فالحكم هنا المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء لزيد

لا عمرو وكذا بل بعد الاثبات لضرب الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه وحكم المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالنفي ولا بالايجاب والاخبار انما وقع منه لم يكن لطريق القصد وهذا ضرب عنه بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف وذهب بعضهم الى ان كلمة بل تطرح حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي يثبت المجيء لعمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم انما اثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فنفى عنه المجيء نحو ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه لكن لا بد في اي غير مستعمل بد وهما فان كانت لعطف المفرد على المفرد فيقتضي ان تكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة نفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة وهي نظيرة بل في بحثها بعد النفي والاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو جاءني مطلقا او تقديرا بغير مستعمل بدون النفي حرف

التنبيه الاول انما وضعا لصدر ما يقبل الكلام حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم وألا ان زيدا قائم وها زيد قائم وتدخل قاطبة من المفردات على احاد الاشارة وحتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين سماعها الا بما يعين هذا وهاتان وهذان وهاتان وهؤلاء حروف التنبيه يا وايا وهيا واي بالهمزة بالمد استعملا لاستدعاء القريب وايا وهيا بالمد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة بالقريب وكما تراد بالقريب تارة بعد البعيد تدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وهو كقولك اي والى قريب متصف بزيادة القرب وهو الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالنسبة للقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القريب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء حروف التصديق بكسر الهمزة وفتح النون المشددة من بيان تلك الحروف يتبين وجه تسمية تلك الحروف بالايجاب انعم مختصة بالخبر استفهاما كان او خبرا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب اليس زيد بقائم بمعنى ما زيد بقائم لم يقم زيد وبلى في جواب اليس زيد بقائم بمعنى قام زيد بلى في جواب الستم بربكم

انت ربنا او بلى في موضع بلى هذا نعم لكان كفرا فان معنى اليس ربنا انت وبلى انت ربنا بجعل هذا الكلام هنا ليصلحا لتصديق الاثبات الواقع بعد النفي وقد اشتهر هذا في العرف ولو قال احد لزيد اليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وبنعم نعام بلى استعمل بعد الاثبات بعد النفي وبلى تختص بهذا المعنى ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا باداة الاستفهام نحو بلى في جواب من قال اليس زيد بقائم لكن لم يقم الستم بربكم قالوا بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل التنزل لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي تختص بعد الاستفهام لانها في حكم الاستفهام لما سبق ذكره الا ان بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وبعضهم خالف ذلك وقال نعم حرف ايجاب لا يستعمل الا بعد القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت ربي ولا يكون للقسم به الا الرب جل جلاله والعرب تقول اي والله واي ذي والي ولعمري وايم وايمن الله وايمن ايمن الله وفي بعض النسخ تصديق الخبر كنعم وبلى والجمل وجير وان الخبر فوائك زيدا وفرانك زيدا اي قد فاز زيد وقد بأس

وساء من تصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبعرى قال لحق الله نافرحلتي ابن ان وراكبها اي لعن الله ذلك الناقر وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل الحمى نفعنا من جوى يستبان ان اللقاء اي نعم اللقاء نفعنا لكن لم يجيء في هذين الموضعين خلافا لما ذكر الكسائي من كونها تصدق بعض حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زيادة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى يؤدى بدونها لا يخل لانها لا تفيد شيئا اصلا فان لها فائدة في كلام العرب انما معنوية او لفظية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وانما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزواء فاصلا او كون الكلام او المجاهم بسببها على اسلوب مخصوص من النثر او بحسن الجمع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة بمعنى انها لا تعد وتسمى عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى وان محققين

وتارة لا ومن والباء وان فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد بعدها النافية كثيرا تأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا وقلت الي زيادة ان مع الخبر بمعنى انتظر لي ساعة ان أجلس لك اي ساعة جلوسه وقلت زيادتها اضياع الحق فانك

قام زيد ثمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع ما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير
وتزاد بان دون ما مع المقدم عليه نحو فلما ان قام زيد ثمت وقلت زيادتها
مع المتصل نحو ثم كان ظبية تعطو الى وارق السلم على انه ربما جاء بظبية
بالجر وتارة مع اذا نحو فاذا ان اخرج فخروج بخلاف اذ فخرج نحو ومع متى نحو متى
ما تذهب مع اي ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترينّ من البشر احدا فقولي اني نذرت للرحمن صوما
اي اذا وان الشرطية مع ما نحو ما تفعل من خير يعلمه الله ومع حيث نحو اجلس حيثما
خيلا تم اعرفوا وعما قليل ليصبحن نادمين اي عما ان عمرا في الحي وقلت زيادتها مع
الضمائر نحو غضبت من غير ما جرم وانما الحليم تغيب وقيل ما فيها كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها او ان الكاف لا تزاد مع الباء العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير الحقوق عليهم ولا الضالين
تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد
وان زيادة لا اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والبرهنة ذهابا
الى انه علة لانتفاء جواب القسم عن القسم فيزيد ذلك في صورة نفي القسم

زيادتها مع الضمائر كقوله في بر لا تحوسرني ولا تعمدني في بر حوله الحي ناهكة
جمع حابر اي هالكة من حار اذا هلك ومن الباء واللام تقدم ذكرها استدلالا على
ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حوة التسيير اي التي تسرك ان نهضم
من المزيد نحو جاءني زيد لا ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع زيد ثياب ان
وهو اي ان مختصة بما في حيز الفعل اي الفعل مفسرة بمعنى القول تقدير المظروف
في الظرف غير منفك منه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما هو في معنى القول
في الاكثر لا الاكثر لاستقلال مقدر اللفظ صريح القول سواء معناه نحو قوله تم
وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم فقولهم ان بارك عليهم وكذلك قولك كتبت الى ان ايت
اليه شاهيا فان صرفه دال على ان انت نفسك المفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا
الله مفسر لما قلت لهم الا ما امرتني به وفي امرتني معنى القول وليقدر الا
في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله
نهاه شيب الى صبا ان قد رأيته فقوله ان قد رأيته تفسير لها يوحي الا في
موضع المفعول الظاهر لا حينما موضع المفعول به والواو المفتوحة

المشددة ظاهرا ولا ان ايما وان المفتوحة المخففة اي الجملة الفعلية اي بخلاف
على الجملة فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بفتح الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك وحسن
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجود غيره عندها لانه قال الشاعر
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة نعوا في الدنيا انا الذين بالغير
والا المفتوحة المشددة نحو بلغني انك لا تحبني الا اكرمتك بالجزم
بعد الاجابة والفعلية ومعنى كونها الا حيث فاصلة الا اذا كفت بالجزم
بعد الاجابة والفعلية ومعنى كونها الا حيث فاصلة انها فصلت بجزمها وتجعلها
في حكم المفرد الذي هو مصدر منحل بالحرف الذي قبلها اي الا اكرامك وانما وضعا
نحو اعجبني ان زيدا يخرج اي لخروج زيد فان تعذر وقدرت الكون نحو اعجبني
ان هذا زيد اي كون زيد اخر وقد تخفف هذه الا ان المشددة بان ولا ان ايما
لما مر في الكلام اذ لا تهمل احد انواع الكلام نحو ولما ان جاءت رسلنا لوط الا ان
ان الكلام من ذلك النوع وبان ما الفعل في احد القسمين وتلزم الفعل ان فعلا
نحو ما ضربت زيدا وبعلا تضرب زيدا او قد تضرب نحو ما زيد ضربته وهلا
زيدا تضربه لمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل وبعدا

في المضارع للحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على ترك ما في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل وكما تهما من حيث المعنى التخضيض على فعل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سبق بحثهما فانا هذا الحرف اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد بنهما من معنى التحقيق وقد ترد بمعنى في بعض المواضع الى
هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرها متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن ينتظر وقوع الامير قد ركب الامير اي حصل عن قريب
تاركا بتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة فيه اذن لثلاثة معان
بحسب التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون للتحقيق والتقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد كما مر لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع للجزم عن الناصب
والجازم صرف النقيل اي بنائه الى التحقيق في الاغلب الغالب لان الكثير
قد يعدل عن اصله للتحسين بحيث يصير اصلا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في
السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسن وقد لعمري
لهم عبرة اذا استقام الفرع وعلم اصله وقد لا يلزم ما مر في خبرها

او لا لانها على احد انواع الكلام كما مر وبدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذا الهمزة تقول فيها اعلم زيدا قائم ام عمرو
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها اسم بعدها نحو هل زيد قائم الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من حروف الافعال فادخلت فعلا في خبرها اذ كرت معوض الماضي وبعد
وبعد لان الاصل في التوكيد ان لا تدخل الا على ما يحتمل النفي والجحد لما مر ان الاصل
في الجواب ان يكون مطابقا للسؤال وان لم تقع في خبرها السين عند اصله
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في موضع استعمالا اكثر
من التصرف في هل تقول ازيد ضربته بادخال الهمزة على الاسم مع وجوب الفعل
بخلاف هل زيد ضرب لما عرفت في قولك اقنب زيدا ويعلو فرسه باستعمال
الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل فضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترى ضربك زيدا وهو
غير مستحسن منك وهو ضعيف في الاستفهام فلا تجوز فعله بخلاف الهمزة فانها
قد تجيء فيه كما تقول اوزيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما

ضد الاستفهام عن احد امرين فقد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي اصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه النسب والبق وضع حرف ام المنقطعة لان المستفهم
عنه في صورة المنقطعة لم يتعد لانها للاضراب عن الاول والاستيناف
سوى الفرض بانم المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اهذا
عمرو وتقول انم اذا وقع والهمزة وان وان كان بادخال الهمزة على الهمزة الفا
والواو من الحروف العاطفة لا تدخل لكونها فرع الهمزة ولا تصرف تصرفها احرون
الهمزة اذ هي اصل في الباب لما مر ان الاصل الاستعمال وان يبقى على
ما هي عليه يعني الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
وهو الصحيح ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني
اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فيجيء المثال الثاني عينه مجيء المثال الاول بمعنى
ان وقع ما ذكر الجي في الاستقبال وقع متى انعم اكرامك فيه وكذلك لو الجي على
انهما دخلتا على ضربت وتقول ضربت اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضرب مثله فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى
ولائمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبكم واعلم ان الشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء

الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مفروض فيه وبما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لا محالة
انتفاء ما علق به امتناع ما دخلت عليه نحو لو اكرمتني لاكرمتك فقد علق حصول اكرام
في الماضي بحصول اكرامي مفروض فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء اكرامي سببا
لانتفاء اكرامه اياي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولهم لو لم
تكن فيها آكلة الا انت لطاب لها العيش اي لزم من انتفاء الاكلة انتفاء الطيب
وعلى ان الفساد مستفاد مما ذكر انتفاء الثاني ومن هذا الاستعمال قوله تعالى لو
ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ كثير من الفضلاء
بمن يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان معنى المشهور بيان سببية انتفاء احدهما لانتفاء الآخر بحسب
الواقع فلا نصيب هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يفد ان
علم المخاطب انتفاء المجيء انتفاء اكرامي كيف وكثيرا ما يكون انتفاء المجيء معلوما له دون انتفاء
اعلامه بان انتفاء اكرامي مستلزم لانتفاء المجيء وقد استعمال الثالث وصورته ان يقصد

بيان استمرار النحي فيما بعد ذلك الشيء بعد النفي عنه كقولك لو اتاني اكرمته
بيان استمرار الاكرام وجوده الاكرام فانه اذا استلزم الاكرام الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام وبيان ذلك اي ان ولو الفعل انتفاء كل من الاكرام والاكرام اي فتقول لو اتاني
وان لم يعد من المتركين استحقارك ولو انتم تاركون اي وان استحقارك لم يعد ولو تذكرون
انتم فاسدون وانتم مرفوعان فانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما بعد
نظائره وانما انتم فلانه كان ضميرا منفصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
والمرفوع لكل فاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
بحذف من الجملة لان لزوم الفعل بعد ما قبل بعد لزوم المحذوف فعليا الفعل بالفتح
لا بالكسر لانه ان معوضته فاعل المفعول المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انما لحقت بالفعل الى بصيغة الفعل موضع متعلق الى
في موضع يليق ان يقع فيه متعلق لان الاصل في خبر ان صلح لان يكون الفعل
المذكور موضع اسم الفاعل كما مر من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا
يقال لو انك منطلق وانما قال كما مر لان الفعل المقدر لا بد ان يكون مفروغا منه
والمراد بما مر في التحقيق والثبوت وقد علم مما مر ان المقدر فيما لا يوجد فيه عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع غير الموضوع منه من الاخبار عنهما عرفا لحقيقا عن الفعل
المقابل كالعوض وهذا اذا كان المخبر مشتقا بكون اشتقاق الفعل من مصدره فان كان
جامدا لا يكون اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا تعذره اي تعذر
وقوع الفعل في موضع غير كقولهم ثمرة لهو ولبن ناقتي الارض من ثمرة اللام فان الاعلام
ليس مشتقا فوقع فعل في موضعه وان تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان الكلم
بالكلام فجعل زيد في بكر بمنزلة زمان واحد غير معزل عن توسط القسم بتقديم جواب الشرط على
الشرط متعلق بتقدم اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ساقطا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يحل فيه ادوات الشرط فيطابق الى الشرط الذي اجيب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان لجواب القسم فقط لفظا لا
للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وانما يتعين في
جواب القسم كونه اجيب عليه والشرط اجيب اكونه شرطا للشرط اقول هذا مستدرك مثال
الثاني لفظا قوله تعالى مثال الثاني معنى لانه يستلزم ان يتوسط اي في توسط الضمير بين
اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط سواء كان بتقديم القسم
وبقي الشرط وجواب القسم وغير الشرط ويجوز ان يكون القسم جاز ان يعتبر الشرط وجواب القسم

وان بقي الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اكرمك فمعنى الاول
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فكون باعتبار التقديم والجواز كلاهما
مثال على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط على غير ترتيبه وان اتوني والله لا اتيك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي بخلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم على تقديره في وسطه كما شرط له على تقدير التقديم فيما الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتباره فيهما جميعا مثال على غير ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالشرط باعتبار الاول
على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع
حيث المعنى الثاني لاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى
وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب اللف فينبغي تقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على
تقدير تقديم العين على اثرها من حيث مثالاها وتقدير الشرط على القسم
بما وتقدم كما مضى في سلم الكلام فلزم في الشرط الذي بعد المنفي وكان الجواب

القسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون
تناقض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط لكان الجزم بجزاء الشرط
اولى بل اي لا يخرجون اكذا قوله ان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ناقض والكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان الجواب الاصلية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وانما فصل
اي فصل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قوله سيأتي لحوقك انما زيد فاكرمه وانما عمرو
فاهنه وانما بشر فاعرض عنه او اجمله في الذكر نحو ويكون معلوما لخاص ابو سطح
الغرابين وقد جاء الاستئناس بغيرهما نحو قولهم انما الواقعة في اول بلوطة
وسوى كانت لتفصيل المجمل يجب تكرارها وقد يكتفى بذكرها مرة واحدة حيث يكون
الملفوظ بها غير المذكور بعدها لانها لمجرد التوكيد وبذلك لا تحتاج قوله تعالى فانما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما نابها بل انما المذكورة هنا غير مذكورة
لكنه مقدر يعني وانما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه
المتشابهات والحكم بان كلمة انما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاولى للثانية
حذف فعلها الذي يعمل الشرط وعوض عنه ما اي بين انما وبين ما التي هي الواقعة في

جزاؤها اجزاما في جزائها اي بسبب في فاعلها او وجزاما لا يجزم الفعل ايضا حيث
سواء كان ذلك الجزم متداخلا مزيدا فيه ما زيد فيطلق او عمولا ما وقع بعد الفاء فعولها
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي نعم ايضا مطلقا اي غير مقيد بالخروج
تقديم ما ذكر الجزاء على الفاء وعدم تجويز ذلك هذا مذهب سيبويه فجعل لكل خاصة
جواز التقديم لا يمنع تقديمه مطلقا الزجاج والقائل الرد هو اي ما وقع بعدها
وبين فاعلها اجعل الشرط المقدر محذوفا مطلقا اي معمولية اي مطلقة غير مقيدة
بحال يجوز المقدر بعدها مطلقا وبين مطلق فان تقدر
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة في فزيد فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء وانما مقام مهما وشرط يوم الجمعة بين انما وبين فاعلها
لئلا يلزم تواسي في الشرط وجزائه فصار انما يوم الجمعة فزيد منطلق كما مر وانما
على المذهب الثاني فتقديرها مهما يكن من شيء يوم الجمعة زيد منطلق فيوم الجمعة على
نقل الشرط فالمحذوف فعل الشرط صار انما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا القائل
لم يجعل لانما خاصة جواز التقدم اصلا الفراء والقائل الذي سبق ما يتوسط
بينها وفاعلها على الشرح قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور قبيل

لجملة لتبقى الكلمة ناقصة وكذا الرح وساعتيذ وعاميذ وجلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي كل واحد وامثال ذلك و المقابلة وهو ما يقابل نون جمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم
ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه انما جيء بمسلمات علما لامرأة بقيت فيها النون
ولو كانت للتمكن لزالت للعلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه و الترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه في
ليحصل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا تلحق اواخر
الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها لجاز بل واقعا كما
نشاهد من اصحاب الغناء الان معنى التغني به انما هو لاجل التلذذ بسماع النغم الحاصلة من ابيات
الكلمات والمصاريع ولا لاجل فهم المعاني وهو انما يلحق القوافي المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مشبعا باشباع حركته ولد من الالف والواو والياء وهذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق

الاطلاق فابدل كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فروى هذا البيت بالنون وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني بنون التاكيد وانما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح حيث مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت بها كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية
في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها لتحرك عند التغني بالفتح والكسر
والحق به النون المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو
التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
عند التقطيع وليس القسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا لا لـ
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حرف التهجي موضوع لغرض
التركيب لا لافادة معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح وان التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تأمل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى

علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
والاخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن العالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها لانها لا تحذف حيثما كانت
لا لبدلية لم يبق في مثل هند ابنة عاصم ونون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون الجمع للمؤنث ونون التاكيد نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن و لا
نحو لا اهل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لا فعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه

المذكورات

المذكورات للدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما هو منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوا بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان نون التاكيد في
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وفيما قبلها عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا

للخفة والظاهر ان تاء ذلك المذكور لتجعل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ذكرنا
فتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بخلاف الاستثناء عنه
فتقول في المثنى اضربان بإثبات الالف لبنيه الواحد واضربتان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد التاء لجمع المؤنث وقبل نون التاكيد لياتي بجمع ثلث لو فات
تلو إثبات وكانت هذه التثنية وجمع المؤنث النون للتخفيف لزوم التقاء الساكنين
على غير حده كما في يونس فانه يجوز التقاء الساكنين فيه كما خرجه ويجعله منتزكا في
الوقف وابن مرضي عند الاكثرين وهي اي النون للتخفيف الثقيلة والخفيفة فزيدوا
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واوجمع للذكر وبالمقابلة كالمتصل
اي كالكلمة المتصلة بحيث يجب ان تعامل اخر الفعل النونين معاملة مع الكلمة المتصلة بط
حذف الواو والياء او تغيرهما كما ذكر وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الاخر عند لحاق النون بعدها وحينئذ كلامه ان النونين حكمهما مع التثنى وجمع المؤنث ما
ذكر وبعد غير الالف ضربن لان ما قبل ضمير بارز وهو شان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث اغزي وارمي واخشي والمتابع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغزو ارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المتصلة نحو اغزونا الكفار وارمون

الغرض وكذا اغزن وارمن بالامر بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو يغزون كما ضم ما بعد المتصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسر ما بعد المتصلة نحو اخشين كاخشي الرجل كان ركن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو ارم واخش كالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة ويعني بها الفاء التثنية نحو اغزون وارمين واخشين بزيادة النون فيهما
كما قلت اغزو ارمي واخشي ومنه اي لاجل لزوم الضمير البارز كالمتصل مع غير
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال الغير البارز
الذي حركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط النون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في ترو القوم هذا مثال ما فيه بارز ضم
لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين بإثبات الياء وكسرها كما يقال للمرئية الناس
هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين اي ومنه ثم
قيل اغزون بزيادة اللام المحذوفة فيكون مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزو لحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قبل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
الواقع في كتب الصرف بعض الماهو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها ماهو مع غير

الضمير البارز كالمنفصل اشار اليه بقوله النون للتخفيف نحو فك الساكنين اي
لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد
رفعه اي لالتقاء ساكنين حذف النون المخففة للقاعها اللام الساكنة التي بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها ولو كان الواجب ان يقال لاتهن الفقير لكن
يجوز وقفا كما يجوز ان تبدل النون فيها ينبغي والمراد بكل حقا المرتبة تاديخل الفصل عن
مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا نحو فك في ان الفك في حال
الوصل على ما للفك بر تخفيفا اذا خم وكسرها قبلها كما يحذف النونين كذلك نحو
قالا الفك لاصل المخفف كما اذا الفك باغزن في واغزي وقلت اغزلن واغزين بحذف
الواو والياء فاذا وقعت بعدها واجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بحذف
النونين فانهم لا يردون ما حذف لاجله لان النونين لا يلزم في الاصل والمخففة ليست
لازمة لجعل اللازم مزيلا بالقياد اثر على ما ليس بلازم ثم المخففة للتوجه ما
قبلها لتقاء الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالنونين فان النونين اذا
اتى ما قبلها نقلب الفا واذا انضم او كسر هذا على ما سبق خبرا واضربي خبر وختم
ابي يحيى اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا واختمي بما من تبعة نذر وخبر والجعل انوثت

نقائض خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الاستئناف منقلبة بالفا ابدا نحو يتلا على
نهج الاستقامة والمتابعين كثر شفاعة نحو اقام الصلاة كافيه وعن مضرة استقر
بها الان شافيه وعلى الآل والاصحاب وعلى من تبعهم من نزهة احيائه قد اوضح من كل الاتباع
لقد هذا الزمن السوء الى اليأس عن العيد الفقير عبد الرحمن الجاني وفقه الله سبحانه
وضاعف حبوبته للاعراض عن مطالبة الاعراض والاعراض بخوض البحث الشافي عن
من رمضان المنظم في سلك شهور سنة سبع وثلاثين وثلثمائة والف اللهم اغفر لي ولمن
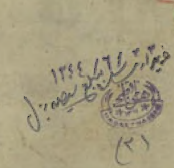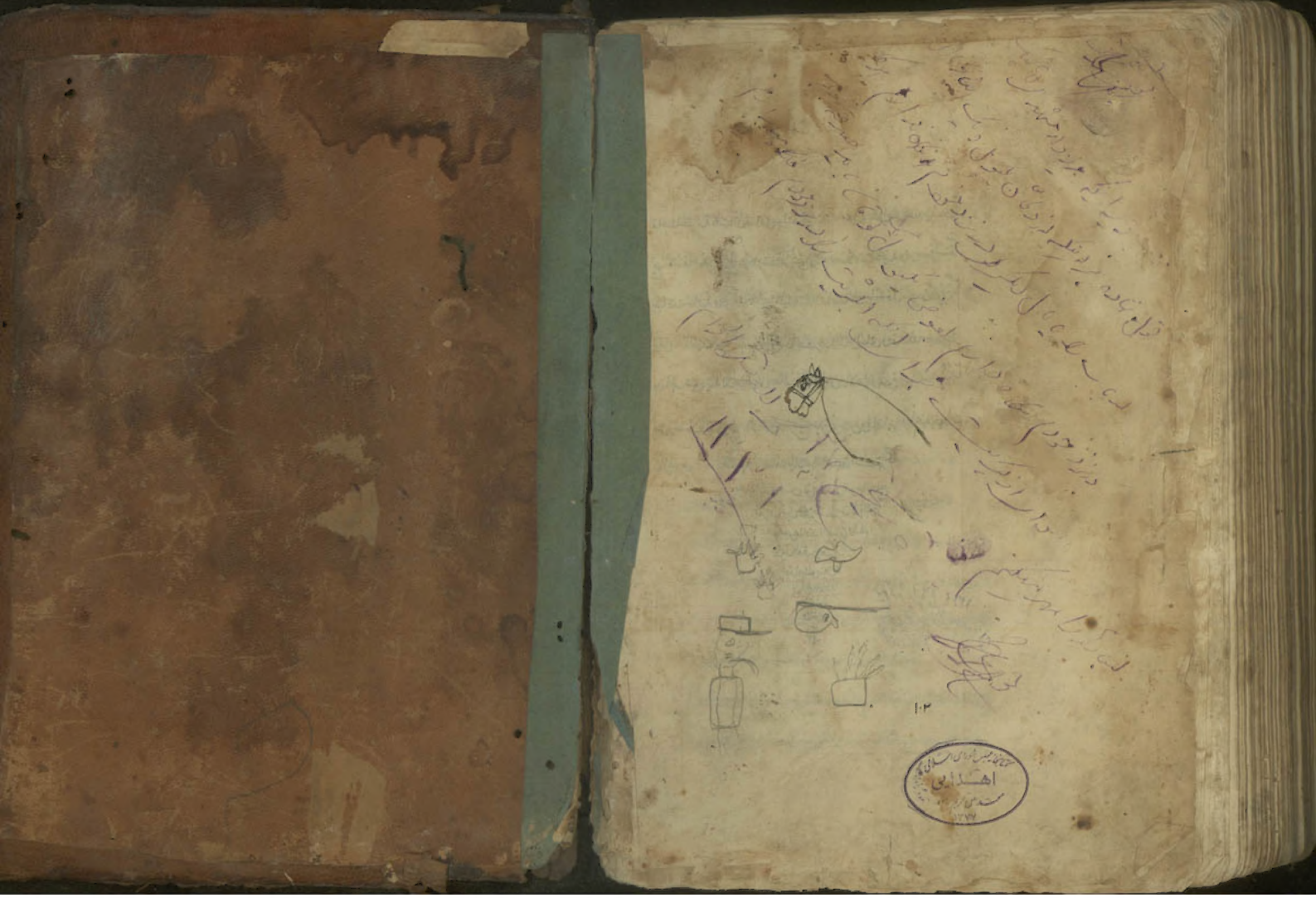
نظم الفقير
نظم الفقير
نظم الفقير